PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.

Husayni
٧٨٥

بحوث وتحقيقات

قرآنية وحديثية ورجالية
وتأريخية وتراثية.

تأليف
السيد محمد الرضا الحسيني
الجلالي

(RECAP)
BP192
.H87

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY PAIR>
32101 017421791

تقديم:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين محمّد خاتم النبيّين، وعلى آله الأئمة الطاهرين.

وبعد:

فهذه بحوث كُتبت في فتراتٍ متباعِدة، وقُدّر لها ان تُنشَر - كذلك - في فتراتٍ متباعدة، وفي مواضع متفاوتة، جمعتها بهذا العنوان في كتاب، نزولاً عند رغبة بعض الأصحاب، وحرصاً عليها من التشتّت، ولتكون في المتناول.

وهي - كما يجد القارئ - بحوث متنوّعة، غير مرتبط أحدها بالآخر، لأن كلاً منها كتب مستقلاً حسب الحاجة اليه، والدّواعي الباعثة عليه. وأملي بالله وطيد أن يتقبله بقبول حسن، وان يوفّقنا لخير العمل، وان يسعدنا في الدنيا والآخرة. انّه خير موفق ومعين.

وكتب
السيد محمد رضا الحسيني الجلالي

قم المقدسة ١٤٠٦ هـ

1-19250-43

أسباب نزول القرآن

أهميتها، طرقها، حجيتها، مصادرها

أسباب نزول القرآن

أَهَمِيَّتُها، طُرُقُها، حُجِيَّتُها، مَصادِرُها

السيد محمد رضا الحسيني

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلائق وخيرالمرسلين، سيّدنا رسول الله محمّد صلّى الله عليه، وعلى الأئمّة المعصومين من آله المنتجبين، صلاة وسلاماً دائمين إلى يوم الدين.

وبعد، لا ريبَ أنّ اهتمام المسلمين انصبَّ ـ منذ فجرالإسلام ـ على تفسيرالقرآن الكريم، توصُّلاً إلى العمل به، و تطبيقه.

وكان التفسير في بداية أمره يعتمد عنصر الإبانة والإيضاح بالكشف عن معنى اللفظ لغوياً، وعن مدلوله عرفيّاً، و إظهار ذلك بألفاظ أُخرى أكثر استعمالاً و أسرع دلالة عند العرف العام، وهذا ما تدلّ عليه كلمة (التفسير) بالذات.

و يجد المتتبّع أنّ أكثر التفاسير المصنّفة في القرنين الأول والثاني تعتمد هذا الشكل من التفسير، كتفسير مجاهد (المتوفّى سنة ١٠٤)، و زيد الشهيد (سنة ١٢٢)، وعطاء الخراساني (ت ١٣٣) وغيرهم.

وهذا المنهج التفسيري يبتني في الأغلب على ما ذكره الصحابة وكبار التابعين، و أكثر من نقل عنه ذلك هوالصحابي الجليل عبدالله بن عباس (ت ٦٨)(١) الذي يُعدّ من

---

١ ـ جمع الجلال السيوطي ما نقل عن ابن عباس في هذا المعنى في كتابه: الإتقان في علوم القرآن (ج٢ ص٦ ـ ١٠٦).

روّاد علم التفسير والمشهورين بعلم القرآن، حتى لقّب بـ «ترجمان القرآن»(٢).

وكان جلّ تلمذته على الإمام أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، حتى شهد الإمام في حقّه، بقوله: «كأنّما ينظر إلى الغيب من سترٍ رقيق»(٣).

وهذا الشكل من التفسير يرتكز ـ كما أشرنا ـ على المعلومات اللغوية فيتناول الألفاظ الغريبة الواردة في القرآن بالشرح والبيان و إيراد ما فيها من مجازٍ في الكلمة أوالإسناد أو حذف أو تقدير أو نحو ذلك من التصرّفات اللفظية.

قال الأُستاذ فؤاد سزگين ـ بعد أن عدّد تلاميذ ابن عباس في علم التفسير ـ : «تضمّ تفاسير هؤلاء العلماء وكذلك تفسير شيخهم توضيحات كثيرة ذات طابع لغوي أحرى أن تسمّى : دراسة في المفردات»(٤).

وانصبّ جهد المفسّرين في مرحلة تالية على معرفة الحوادث المحيطة بنزول القرآن، لما في ذلك من أثر مباشر على فهم القرآن والوصول إلى مغزى الآيات الكريمة، لأنّ موارد النزول والمناسبات التي تحتفّ بها تضمّ قرائن حاليّة تكشف المقاصد القرآنية، و يستدلّ بها على سائر الأبعاد المؤثرة في تحديدها و تفسيرها، و يُسمّى هذا الجهد (بمعرفة أسباب النزول) في مصطلح مؤلّفي علوم القرآن.

وقد ساهم كثير من الصحابة، الّذين شهدوا نزول الوحي، و عاصروا الحوادث المحتفّة بذلك، وحضروا المشاهد، وعاشوا القضايا التي نزلت فيها الآيات، في بيان هذه الأسباب بالإدلاء بمشاهداتهم من أسباب النزول.

و استند المفسّرون إلى تلك الآثار في مجال التفسير مستعينين بها على فهم القرآن و بيان مراده.

و يجدر أن يسمّى هذاالشكل من الجهد التفسيري بمنهج «التفسير التاريخي».

وقد أشار بعض علماء التفسير إلى هذين الشكلين من الجهد بقوله: إعلم أنّ التفسير في عرف العلماء كشف معاني القرآن.و بيان المراد، أعمّ من أن يكون بحسب اللفظ المشكل وغيره، وبحسب المعنى الظاهر وغيره.

---

٢ ـ لاحظ الفقيه والمتفقّه للخطيب (ص)، تأسيس الشيعة للسيد الصدر (ص٣٢٢).

٣ ـ سعد السعود لابن طاووس (ص ٢٨٧ و ٢٩٦)، البرهان في علوم القرآن للزركشي (ج١ ص٨)

٤ ـ تاريخ التراث العربي (المجلّد الأوّل ج١ ص١٧٧).

والتفسير: إمّا أن يُستعمل في غريب الألفاظ، و إمّا في كلام متضمّن لقصّة لا يمكن تصويره إلاّ بمعرفتها(٥).

ولقد وجدتُ فراغاً في الكتب المتعرّضة لأسباب النزول سواء العامّة لكلّ الآيات، أوالخاصّة ببعضها، حيث أغفلتْ جانب أسباب النزول من حيث أهمّيّتها، و طرق إثباتها و حجّيّتها، و أخيراً ذكر مصادرها المهمّة.

فأحببتُ أنْ أُقدِّم هذاالبحث عسى أن يسدّ هذا الفراغ، أو يجد فيه المتخصّصون تحقيقاً منهجيّاً لم يتكفل استيعابه المؤلّفون لكتب علوم القرآن على الرغم من تعرّض بعضهم له.

عصمنا الله من الخطأ والزلل في القول والعمل.

وكتب

السيد محمد رضا الحسيني

---

٥ ـ الإتقان، للسيوطي (ج٤ ص١٩٣)، ولاحظ الذريعة (ج٣ ص٣٤).

(١) أهميّتُها

اهتمّ المفسّرون بذكر أسباب النزول، فجعلوا معرفتها من الضروريّات لمن يريد فهم القرآن والوقوف على أسراره، و أكّد الأئمة على هذا الإهتمام، فجعله الإمام أبوعبدالله جعفربن محمّد الصادق عليه السلام من الأُمور التي لولم يعرفها المتصدّي لمعرفة القرآن لم يكن عالماً بالقرآن، فقال عليه السلام:

اعلموا رحكم الله أنّه من لم يعرف من كتاب الله: الناسخ والمنسوخ، والخاصّ والعامّ، والمحكم والمتشابه، والرخص من العزائم، والمكّي من المدني، و أسباب التنزيل ...، فليس بعالم القرآن، ولا هو من أهله(٦).

ومن هنا نعرف سرّ عناية الإمام أميرالمؤمنين عليّ عليه السلام بأمر نزول القرآن و معرفة أسبابه ومواقعه، فقد كان يُعلن دائماً عن علمه بذلك، و يصرّح باطّلاعه الكامل على هذاالقبيل من المعارف الإسلاميّة:

ففي رواية رواها أبونعيم الإصبهاني في «حلية الاولياء» عن الإمام عليّ عليه السلام أنّه قال: والله ما نزلتْ آية إلاّ وقد علمتُ فيما أُنزلتْ! و أين أُنزلتْ! إنّ ربّي وهب لي قلباً عقولاً ولساناً سؤولاً(٧).

وقال عليه السلام: واللهما نزلتْ آية في ليلٍ أو نهارٍ، ولا سهلٍ ولا جبلٍ،ولا برٍّ ولا بحر، إلاّ وقد عرفتُ أيّ ساعة نزلتْ! أو في من نزلتْ!(٨).

و إذا كان أمر نزول القرآن ـ ومنه أسبابه ـ بهذه المثابة من الأهمّية عند الإمام عليّ عليه السلام، وهو القِمة الشمّاء بين العارفين بالقرآن وعلومه، بل هو معلّم القرآن بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم، كما في الحديث عن أنس بن مالك، قال النبيّ: عليّ يعلّم الناس بعدي من تأويل القرآن ما لا يعلمون يخبرهم. [شواهد التنزيل ج١ ص٢٩].

---

٦ ـ بحارالأنوار للمجلسي (ج٩٣ ص٩) نقلاً عن تفسير النعماني.

٧ ـ تأسيس الشيعة (ص ٣١٨)، و سيأتي في نهاية هذاالبحث ذكر أحاديث أُخرى بهذا المضمون.

٨ ـ تفسير الحبري، الحديث (٣٧ و٧٤)، شواهد التنزيل للحسكاني (ج١ ص٢٨٠)، و سنتحدّث في خاتمة هذاالبحث عن ارتباط الإمام بالقرآن.

وقال المفسّر ابن عطيّة: «فأمّا صدر المفسّرين والمؤيّد فيهم فعليّ بن أبي طالب» (٩).

فإنّ أهمّية أسباب النزول ومعرفتها تكون واضحة، حيث تُعدّ من الشروط الأساسيّة لمن يريد التعرّف على القرآن.

وقد أفصح عن ذلك الأعلام والمؤلّفون أيضاً:

قال الواحدي: إذ هي [يعني الأسباب] أُولىٰ ما يجب الوقوف عليها، فأولى أن تصرف العناية إليها، لامتناع معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها دون الوقوف على قصّتها و بيان نزولها(١٠).

و قال السيّد العلاّمة الفاني: و أمّا وجه الحاجة إلى شأن نزول الآيات، فلأنّ الخطأ في ذلك يفضي الى اتّهام البريئ و تبرئة الخائن، كما ترى أنّ بعض الكتّاب القاصرين عن درك الحقائق، يذكرون أنّ شأن نزول آية تحريم الخمر إنّما هو اجتماع عليّ عليه السلام مع جماعة في مجلس شرب الخمر، مع أنّ التاريخ يشهد بكذب ذلك، و نرى بعضهم يقول: إنّ قوله تعالى: «ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله» إنّما نزلت في شأن ابن ملجم(١١).

وقال الدكتور شوّاخ: نزل القرآن منجّماً على النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم حسب مقتضيات الأُمور والحوادث، وهذا يعني أنّ فهم كثير من الآيات القرآنية متوقّف على معرفة أسباب النزول، وهي لا تخرج عن كونها مجرّد قرائن حول النصّ، وقد حرّم العلماء المحقّقون الإقدام على تفسير كتاب الله لمن جهل أسباب النزول.

ولذا كان الإقدام على تفسير كتاب الله تعالى محرّماً على أُولئك الّذين يجهلون أسباب النزول و يحاولون معرفة معنى الآية، أوالآيات دون الوقوف على أسباب نزولها و قصّتها(١٢).

و بلغ اهتمام علماء القرآن بأسباب النزول إلى حدّ عدّه من أهمّ أنواع علوم

---

٩ ـ المحرّر الوجيز (ج١ ص٨ ـ ٩) من مخطوطة دارالكتب المصريّة رقم (١٦٨) تفسير، بواسطة البرهان للزركشي (ج١ ص٨) بتحقيق أبوالفضل إبراهيم.

١٠ ـ أسباب النزول للواحدي (ص٤).

١١ ـ آراء سماحة السيد العلاّمة الفاني (حول القرآن) (ص ٢٩).

١٢ ـ معجم مصنّفات القرآن الكريم (ج١ ص٦ ـ ١٢٧).

القرآن.

فجعله برهان الدين الزركشي أوّل الأنواع في كتابه القيّم «البرهان في علوم القرآن».

و أفرد له السيوطي «النوع التاسع» من كتابه القيّم «الإتقان في علوم القرآن» بعنوان «معرفة أسباب النزول».

و سنأتي في الفقرة الأخيرة من هذا البحث على ذكر المصادر العامّة والخاصّة لهذا الموضوع.

و بالرغم من الأهميّة البالغة لأسباب النزول، فقد عارض بعض هذا الإهتمام، مستنداً إلى أُمورٍ من الضروري عرضها ثم تقييمها:

الأمر الأول: إنّه لا أثر لهذا العلم في التفسير:

قال السيوطي: زعم زاعم أنّه لا طائل تحت هذاالفنّ [أي فنّ أسباب النزول] لجريانه مجرى التاريخ(١٣).

ومع مخالفة هذا الإدّعاء لما ذكره الأئمّة والعلماء كما عرفنا تصريحهم بأنّ معرفة أسباب النزول ممّا يلزم للمفسّر حيث لا يمكن الوقوف على التفسير بدونه، بل يحرم كما قيل.

فقد ردّ السيوطي على هذا الزعم بقوله: وقد أخطأ في ذلك، بل له فوائد:

منها: معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم.

ومنها: تخصيص الحكم به عند من يرى أنّ العبرة بخصوص السبب.

ومنها: أنّ اللفظ قد يكون عامّاً، و يقوم الدليل على تخصيصه، فإذا عرف السبب قصر التخصيص على ماعدا صورته، فإنّ دخول صورة السبب قطعيّ.

ومنها: دفع توهّم الحصر(١٤).

الأمرالثاني: إنّ المورد لا يخصّص.

واعترض أيضاً: بأنّ ما يستفاد من أسباب النزول هو تعيين موارد أحكام الآيات و أسبابها الخاصّة، ومن المعلوم أنّ ذلك لايمكن أن يحدّد مداليل الآيات ولا

---

١٣ ـ الإتقان (ج١ ص١٠٧).

١٤ ـ المصدر السابق (ج١ ص٧ ـ ١٠٩).

يخصّص عموم الأحكام، وقد عنون علماء أُصول الفقه لهذا البحث بعنوان: «إنّ المورد لا يخصّص الحكم».

قال الأُصولي المقدسي: إذا ورد لفظ العموم على سبب خاصّ لم يسقط عمومه، وكيف ينكر هذا، و أكثر أحكام الشرع نزلت على أسباب كنزول آية الظهار في أوس ابن الصامت، و آية اللعان في هلال بن أُميّة، وهكذا(١٥).

والجواب عنه أوّلاً: إنّ البحث الأُصولي المذكور لا يمسّ المهمّ من بحث أسباب النزول، لأنّ البحث الأُصولي يتوجّه إلى شمول الأحكام المطروحة في الآيات لغير مواردها، وعدم شمولها، فالبحث يعود إلى أنّ الآية هل تدلّ على الحكم في غير موردها أيضاً كما تشمل موردها، أو لا تشمل إلاّ موردها دون غيره؟

ففي صورة الشمول لغير موردها أيضاً، يمكن الإستدلال بظاهرها الدالّ بالعموم على الحكم في غير المورد.

و أمّا بالنسبة الى نفس المورد فلا بحث في شمول الآية له، فإنّ شمول الآية له مقطوع به و مجزوم بإرادته بدلالة نصّ الآية، وهي قطعيّة لا ظنيّة، حيث أنّ المورد لا يكون خارجاً عن الحكم قطعاً، لأنّ إخراجه يستلزم تخصيص المورد، وهو من أقبح أشكال التخصيص وفاسد بإجماع الأُصوليّين.

قال المقدسي في ذيل كلامه السابق، في حديث له عن الآيات النازلة للأحكام في الموارد الخاصّة، ما نصّه: فاللفظ يتناولها [أي الموارد الخاصّة] يقيناً، و يتناول غيرها ظنّاً، إذ لا يُسأل عن شيء فيُعدل عن بيانه إلى غيره... فنقل الراوي للسبب مفيدٌ ليبيّن به تناول اللفظ له يقيناً، فيمتنع من تخصيصه(١٦).

وقال السيوطي: إذا عرف السبب قصر التخصيص على ما عدا صورته، فإنّ دخول صورة السبب قطعيّ و إخراجها بالاجتهاد ممنوع كما حكى الإجماع عليه القاضي أبوبكر في «التقريب» ولا التفات إلى من شذّ فجوّز ذلك(١٧).

---

١٥ ـ روضة الناظر و جنّة المناظر لابن قدامة المقدسي (ص ٥ ـ ٢٠٦)، وانظر الإتقان للسيوطي (ج١ ص١١٠).

١٦ ـ روضة الناظر (ص ٢٠٦).

١٧ ـ الإتقان (ج١ ص١٠٧).

إذن لا تسقط فائدة معرفة أسباب النزول من خلال البحث الأُصولي المذكور، بل تتأكّد.

و ثانياً: إنّ الرجوع إلى أسباب النزول قد لا يرتبط ببحث العموم والخصوص في الحكم، و إنّما يتعلّق بفهم معنى الآية و تشخيص حدود موردها و تحديد الحكم نفسه من حيث المفهوم العرفي، لا السعة والضيق في موضوعه كما أُشير إليه سابقاً، ولنذكر لذلك مثالاً:

قال الله تبارك و تعالى: «إنّ الصفا والمروة من شعائرالله، فمن حجّ البيت أو اعتمر، فلاجناح عليه أن يطّوّف بهما، ومن تطوّع خيراً فإنّ الله شاكر عليم» سورة البقرة(٢) الآية (١٥٨).

قال السيوطي: إنّ ظاهر لفظها لا يقتضي أنّ السعي فرض، وقد ذهب بعضهم إلى عدم فرضيّته، تمسكاً بذلك(١٨).

و وجه ذلك أنّ قوله تعالى: «لا جناح» يدلّ على نفي البأس والحرج فقط، ولا يدلّ على الإلزام والوجوب، فإنّ رفع الجناح لا يستلزم الوجوب لكونه أعمّ منه، فكلّ مباح لا جناح فيه، والواجب ـ أيضاً ـ لا جناح فيه، لكنّ فيه إلزام زيادة على المباح، ومن الواضح أنّ العامّ لا يستلزم الخاصّ.

لكنّ هذا الإستدلال بظاهر الآية مردود، بأنّ ملاحظة سبب نزولها يكشف عن سرّ التعبير بـ «لا جناح» فيها، و ذلك: لأنّ أهل الجاهليّة كانوا يضعون صنمين على الصفا والمروة، و يتمسّحون بهما لذلك، و يعظّمونهما، وكان المسلمون بعد كسر الأصنام يتحرّجون من الإقتراب من مواضع تلك الأصنام توهّماً للحرمة، فنزلت الآية لتقول للمسلمين: إنّ المواضع المذكورة هي من المشاعر التي على المسلمين أن يسعوا فيها فإنّها من واجبات الحجّ، و أمّا قوله تعالى: «لا جناح» فهو لدفع ذلك التحرّج المتوهَّم.

فهذا الجواب مبتني على بيان سبب النزول كما أوضحنا ولا يمسّ البحث الاصولي المذكور بشيء.

وقد أورد السيوطي في «الإتقان» أمثلة أُخرى، ممّا يعتمد فهمُ الآيات فيها

---

١٨ ـ المصدر السابق (ج١ ص١٠٩).

على أسباب النزول(١٩).

و ثالثاً: إنّ هذا البحث الاصولي إنّما يجري في آيات الأحكام كما يظهر من عنوانهم له، دون غيرها، و سيأتي مزيد توضيح لهذا الجواب فيما يلي.

وقد أثار ابن تيميّة شبهةً حول أهمّية أسباب النزول تعتمد على أساس هذا الإعتراض، ملخّصها: أنّ نزول الآية في حقّ شخص ـ مثلاً ـ لا يدلّ على اختصاص ذلك الشخص بالحكم المذكور في الآية، يقول: قديجيء ـ كثيراً في هذا الباب ـ قولهم: «هذه الآية نزلت في كذا» لاسيّما إذا كان المذكورشخصاً كقولهم: إنّ آية الظهارنزلت في امرأة ثابت بن القيس، و إنّ آية الكلالة نزلت في جابربن عبدالله.

قال: فالّذين قالوا ذلك، لم يقصدوا أنّ حكم الآية يختصّ بأُولئك الأعيان دون غيرهم، فإنّ هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل على الإطلاق، والناس ـ و إنْ تنازعوا في اللفظ العامّ الوارد على سبب، هل يختصّ بسببه؟ ـ فلم يقل أحد: إنّ عمومات الكتاب والسنّة تختصّ بالشخص المعيّن، و إنّما غاية ما يقال إنّها تختصّ بنوع ذلك الشخص، فتعمّ ما يشبهه.

والآية التي لها سبب معيّن، إن كانت أمراً أو نهياً، فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممّن كان بمنزلته، و إن كانت خبراً بمدح أو ذمّ، فهي متناولة لذلك الشخص ولمن كان بمنزلته(٢٠).

والجواب عن هذه الشبهة:

أوّلاً: إنّ ما ذكره من «لزوم تعميم الحكم، وعدم قابلية الآية للتخصيص بشخص معين» إنّما يبتني على فرضين:

١ ـ أن يكون الحكم الوارد في الآية شرعيّاً فقهيّاً.

٢ ـ أن يكون لفظ الموضوع فيها عامّاً.

وهذان الأمران متوفّران في الأمثلة التي أوردها، كما هو واضح.

أمّا إذا كانت الآية تدلّ على حكم غير الأحكام الشرعيّة التكليفيّة أوالوضعيّة، أو كان الموضوع فيها بلفظ خاصّ لاعموم فيه، فإنّ ما ذكره من لزوم التعميم وامتناع

---

١٩ ـ المصدر نفسه (ج١ ص٨ ـ ١٠٩).

٢٠ ـ المصدر نفسه (ج١ ص١١٢).

التخصيص، باطل.

توضيح ذلك: إنّ البحث عن أسباب النزول ليس خاصّاً بآيات الأحكام - وهي الآيات الخمسمائة المعروفة - بل يعمّ كلّ الآيات بما فيها آيات العقائد والقصص والأخلاق وغيرها، ومن الواضح أنّ من غير المعقول الإلتزام بعموم الأحكام الواردة فيها كلّها.

مثلاً: قصّة موسى و فرعون و بني إسرائيل، بما لها من الخصوصيّات المتكررة في القرآن، لا معنى للإشتراك فيها، فهي قضيّة في واقعة إنّما ذكرت للإعتبار بها، و يستفاد منها في مجالاتها الخاصّة.

و كذلك إذا كان الموضوع خاصّاً لاعموم فيه، فإنّ القول باشتراك حكم الآية بينه و بين من يشبهه، شطٌط من القول. قال السيوطي في آية نزلت في معيّن ولا عموم للفظها: إنّها تقصر عليه قطعاً - و ذكر مثالاً لذلك، ثم قال -: ووهم من ظنّ أنّ الآية عامّة في كلّ من عمل عمله، إجراءً له على القاعدة، وهذا غلط، فإنّ هذه الآية ليس فيها صيغة عموم(٢١).

و قوله تعالى: «إنّ شانئك هوالأبتر» سورة الكوثر (١٠٨) الآية(٣) فإنّها نزلت في العاص الذي كان يعيّر النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، بعدم النسل والذرّيّة، فعبّرت عن ذمّه وحكمت عليه بأنّه هوالأبتر، و باعتبار كون الموضوع «شانئ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم» فهو خاصّ معيّن، وهذا يُعرف من خلال المراجعة إلى سبب النزول، فهل القول باختصاص الحكم في الآية بذلك الشخص فيه مخالفة للكتاب أوالسنّة، حتى لا يقول به مسلم أو عاقل! كما يدّعيه ابن تيميّة.

لكنه خلط بين هذه الموارد، و بين ما مثّل به من موارد الحكم الشرعي بلفظ عامّ، فاستشهد بتلك على هذه، وهذا من المغالطة الواضحة.

و نجيب عن الشبهة، ثانياً: بأنّ الآية لو كانت تدلّ على حكم شرعي، وكان لفظ الموضوع فيها عامّاً إلاّ أنّا عرفنا من سبب النزول كون موردها شخصاً معيّناً باعتباره الوحيد الذي انطبق عليه الموضوع العامّ، أو كان الظرف غير قابل للتكرار، فإنّ من الواضح أنّ حكم الآية يكون مختصّاً بذلك الشخص وفي ذلك الظرف، ولا يمكن

---

٢١ - المصدر نفسه (ج١ ص١٢ - ١١٣).

القول باشتراك غيره معه.

مثال ذلك، قوله تعالى: «يا أيّها الّذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدّموا بين يدي نجواكم صدقة ذلك خير لكم و أطهر...» سورة المجادلة (٥٨) الآية (١٢).

فإنّ المكلف في الآية عامّ، و هم كلّ المؤمنين، والحكم فيها شرعي وهو وجوب التصدّق عند مناجاة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، لكنّ هذا لايمنع من اختصاص الآية بشخص واحد، فعند المراجعة الى أسباب النزول نجد أنّ الإمام عليّاً عليه السلام كان هوالعامل الوحيد بهذه الآية، حيث كان الوحيد الذي تصدّق وناجى الرسول صلّى الله عليه وآله، و نسخت الآية قبل أن يعمل بها غيره من المسلمين.

فهل يصحّ القول بأنّ الآية عامّة، وما معنى الإشتراك في الحكم لو كانت الآية منسوخة؟ وهل في الإلتزام باختصاص الآية مخالفة للكتاب والسنّة؟

و إذا سأل سائل عن الحكمة في تعميم الموضوع في الآية، مع أنّ الفرد العامل منحصر؟

فمن الجائز أن تكون الحكمة في ذلك بيان أنّ بلوغ الإمام عليه السلام الى هذه المقامات الشريفة كان بمحض اختياره و إرادته، من دون أن يكون هناك جبرٌ يستدعيه أو أمر خاصّ به، و إنّما كان الأمر والحكم عامّاً، لكنّه أقدم على الإطاعة رغبة فيها و حبّاً للرسول ومناجاته، و أحجم غيره عنها، مع أنّ المجال كان مفسوحاً للجميع قبل أن تنسخ الآية، فبالرغم من ذلك لم يعمل بها غيره.

ولا يمكن أن يفسّر إقدامه و تقاعسهم إلاّ على أساس فضيلته عليهم في العلم والعمل، و تأخرهم عنه في الرتبة والكمال.

و بمثل هذه الحكمة يمكننا أن نوجّه افتخار الإمام عليه السلام بكونه العامل الوحيد بهذه الآية.

فقد روى الحبري في تفسيره(٢٢) بسنده، قال: قال عليّ: آية من القرآن لم يعمل بها أحد قبلي، ولا يعمل بها أحد بعدي، أُنزلت آية النجوى [الآية (١٢) من سورة المجادلة (٥٨)] فكان عندي دينار فبعتُه بعشرة دراهم، فكنتُ إذا أردتُ أن أُناجي النبيّ صلّى الله عليه تصدّقتُ بدرهم حتى فنيتْ ثم نسختْها الآية التي بعدها: «فإنْ لم

---

٢٢ ـ تفسير الحبري ـ بتحقيقنا ـ الحديث (٦٦) (ص٤٧) من الطبعة الأُولى.

تجدوا فإنّ الله غَفور رحيم»(٢٣).

ولا بدّ من الوقوف عند اعتراض ابن تيميّة على أهمّية أسباب النزول، لِنُذَكّر بأنّه إنّما أثار مثل هذه الشبهة محاولة منه لتقويض ما استدلّ به معارضوه، حيث استدلّوا بنزول الآيات في أهل البيت عليهم السلام، بدلالاتها الواضحة على فضلهم و أحقيّتهم لمقام الولاية على الأُمّة، والخلافة عن الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم في قيادة المسلمين.

وحيث لم يكن لابن تيميّة طريق للتشكيك في أسانيد الروايات الدالّة على نزولها في فضل أهل البيت عليهم السلام ولا سبيل للنقاش في دلالتها على المطلوب، عمد الى إثارة مثل هذه الشبهة بإنكار أهمّية أسباب النزول عموماً، والتشكيك في إمكان الإستفادة منها في خصوص الآيات النازلة بحقّهم عليهم السلام.

٢ ـ طرق إثباتها

لا ريب أنّ تعيين أسباب النزول و تمييز الصحيح منها عن ما ليس بسبب، عند الإختلاف، يحتاج إلى طرق مشخّصة، سنستعرضها فيما يلي.

ولكني أرى أنّ أهمّ شئ يجب تحصيله في هذا المجال هو تحديد المقصود لكلمة «أسباب النزول» لكي نعتمد خلال البحث والمناقشة معنى واحداً، فلا تختلط موارد النفي والإثبات، ولا تتداخل الأدلّة والردود.

نقول: إنّ الظاهر من كلمة «سبب» هوالعلّة الموجبة، ولو التزمنا بهذا المعنى فإنّ ذلك يقتضي حصر موضوع «أسباب النزول» بما كان علّة لنزول الآية، و أنّ الآية

---

٢٣ ـ ذكر هذاالحديث مرفوعاً عن عليّ عليه السلام في عدّة من التفاسير والمصادر الحديثيّة مثل: تفسير القرطبي (٣٠٢/١٧)، وابن جرير (١٥/٢٨)، وابن كثير (٣٢٧/٤)، ومثل: كنزالعمال (١٥٥/٣)، ومناقب ابن المغازلي (ص١١٤ و ص٣٢٥)، و كفاية الطالب للكنجي (ص١٣٥)، و أحكام القرآن للجصاص (ج٣ ص٥٢٦)، والدرّالمنثور (١٨٥/٦).

و رواه في الرياض النضرة للطبري (٢٦٥/٢) عن ابن الجوزي في أسباب النزول، و ذكره الواحدي في أسباب النزول (ص٢٧٦)، وانظر: جامع الأُصول للجزري (٢/٢ ـ ٤٥٣)، وفتح القدير (١٨٦/٥).

نقلنا هذه التخريجات من تفسير الحبري، تخريج الحديث (٦٦).

نزلت من أجله، و عليه فإنّ أسباب النزول هي القضايا والحوادث التي وردت الآيات من أجلها و في شأنها، أو نزلت مبيّنة لحكم ورد فيها، أو نزلت جواباً عن سؤال مطروح.

لكن لابدّ من الإعراض عن هذا الظاهر، لأنّ الإلتزام بهذا المعنى غير صحيح لوجهين:

الأوّل: إنّ هذا المعنى بعيد أن يقصده علماء الإسلام وخاصّة في مجال علوم القرآن، لأنّ السبب بهذا المعنى إصطلاح فلسفي لم يتداوله المسلمون إلاّ في القرون المتأخرة، و على ذلك: فلابدّ من حمل كلمة «سبب» على معناها اللغوي، وهو «ما يتوصّل به إلى أمر»، وهذا يعمّ ما فيه سببيّة بالمصطلح الفلسفي، أو يكون مرتبطاً به بشكل من الأشكال، فسبب النزول هو «كلّ ما يتّصل بالآية من القضايا والحوادث والشؤون»، سواء كانت علّة نزلت الآية من أجلها أولم تكن كذلك، بل ارتبطت بالنزول ولو بنحو الظرفيّة المكانيّة أوالزمانيّة أوالإقتران، وما شابه.

الوجه الثاني: إنّ ملاحظة ما ذكره المفسّرون و علماء القرآن من أسباب نزول الآيات تدلّنا بوضوح على أنّ مرادهم به ليس هو خصوص ما كان سبباً بالمصطلح الفلسفي، بأن يكون علّةً نزلت الآية من أجله، و إنّما يذكرون تحت عنوان «سبب النزول» كلّ القضايا التي كان النزول في إطارها، وما يرتبط بنزول الآيات بنحو مؤثّر في دلالتها ومعناها، بما في ذلك الزمان والمكان، و إن لم يتقيّد ذلك حتى بالزمان والمكان، و لذلك فإنّ سبب النزول يصدق على ما يخالف زمان النزول بالمضيّ والإستقبال.

وقد لا تكون أسباب النزول، إلاّ خصوصيّات في موارد التطبيق تعتبر فريدةً،فهي تُذكر مع الآية لمقارنة حصولها عند نزولها، ككون العاملين بالآية متّصفين ببعض الصفات، أو تُعتبر مقارنات نزول الآية لعمل شخص ميّزةً وفضيلةً له.

إلى غير ذلك ممّا يضيق المجال عن إيراد أمثلته و تفصيله، فإنّ جميع هذه الموارد يسمّونها في كتبهم بـ «أسباب النزول» بينما ليس في بعضها سببيّة للنزول بالمصطلح الأوّل.

فالمصطلح القرآني لكلمة «أسباب النزول» نحدّده بقولنا: «كلّ ما له صلة بنزول الآيات القرآنيّة».

فيشمل كلّ شيء يرتبط بنزولها، سواء كان علّة و سبباً أو كان بياناً و إخباراً

عن واقع، أو تطبيقاً نموذجيّاً فريداً، أو ورد الحكم فيه لأوّل مرّة، أو كان مورده فيه جهة غريبة تجلب الإنتباه أو نحو ذلك.

و أمّا الطرق التي ذكروها لتعيين أسباب النزول فهي:

١ ـ ما ذكره السيوطي بقوله: والذي يتحرّر في سبب النزول أنّه ما نزلت الآية أيّام وقوعه(٢٤).

وهذا فيه تضييق لأنّه أخصّ ممّا يُطلق عليه اسم سبب النزول عندهم، لعدم انحصاره بما كان في وقت النزول، بل الضروري، هو ارتباط السبب بالآية سواء كان مقارناً لنزولها أو لا، و يُعلم الربط بالقرائن،على أنّا لا ننكر مقارنة كثير من الاسباب لنزول آياتها، مع أنّ الإلتجاء الى معرفة سبب النزول بما ذكره من النزول أيّام وقوعه يؤدّي الى انحصار معرفة سبب النزول بطريق المشاهدة بالحاضرين، فلابدّ من الإعتماد على الروايات لإثباتها إلاّ أن يكون مراده تعريف سبب النزول وهو الأظهر، لكنه أيضاً تضييق كما عرفت.

٢ ـ قال الواحدي: لا يحلّ القول في أسباب نزول الكتاب، إلاّ بالرواية والسماع ممّن شاهدوا التنزيل، ووقفوا على الأسباب، أو بحثوا عن علمها وجدّوا في الطِلاب، وقد ورد الشرع بالوعيد للجاهل ذي العثار في هذاالعلم بالنار.

أخبرنا أبو إبراهيم، إسماعيل بن إبراهيم الواعظ، قال: أخبرنا أبوالحسين، محمدبن أحمدبن حامد العطّار، قال: حدّثنا أحمدبن الحسن بن عبدالجبّار، قال: حدّثنا ليث، عن حماد، قال: حدّثنا أبوعوانة، عن عبدالأعلى، عن سعيدبن جبير، عن ابن عباس، قال:

قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: اتّقوا الحديث إلاّ ما علمتم، فإنّه من كذب عليّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النار، ومن كذب على القرآنِ من غير علم فليتبوّأ مقعده من النار.

والسلف الماضون رحمهم الله كانوا من أبعد الغاية احترازاً عن القول في نزول الآية(٢٥).

---

٢٤ ـ الإتقان (ج١ ص١١٦).

٢٥ ـ أسباب النزول للواحدي (ص٤).

وقال آخر: معرفة سبب النزول أمر يحصل للصحابة بقرائن تحتفّ بالقضايا(٢٦).

٣ ـ قولهم نزلت الآية في كذا.

إنّ المراجع لكتب التفاسير، وخاصّةً الكتب الجامعة لأسباب النزول، يجدُ أنّهم إذا أرادوا ذكر سبب نزول آية قالوا: نزلت في كذا، والظاهر أنّ استعمال الصحابة والتابعين لهذا التعبير، وكون المفهوم من هذاالتعبير ما يفهم من قولهم «السبب في نزول الآية كذا» دَفَعهم على المحافظة على هذه العبارة عند بيان أسباب النزول.

و يؤيّده أنّ الحرف «في» يستعمل فيما يناسب السببيّة والربط، كما في قولك: لامَهُ في أمر كذا، أي من أجله وعلى فعله(٢٧).

لكن قال الزركشي: عادة الصحابة والتابعين أنّ أحدهم إذا قال: «نزلت هذه الآية في كذا» فإنّه يريد أنّها تتضمّن هذا الحكم، لا أنّ هذا كان السبب في نزولها، فهو من جنس الإستدلال على الحكم بالآية، لامن جنس النقل لما وقع(٢٨).

أقول: لم تثبت هذه العادة، بل المستفاد من عمل علماء القرآن هو الإلتزام بالعكس، ولا بدّ أنّهم لم يفهموا الخلاف من الصحابة أوالتابعين، بل الأغلب في موارد قول الصحابة والتابعين: «نزلت في كذا» إنّما هوالقضايا الواقعة والوقائع الحادثة ممّا لا معنى له إلاّ الرواية والنقل، ولا مجال لحمله على الإستدلال.

ولو تنزّلنا، فإنّ احتمال كون قولهم: «نزلت في كذا» للإستدلال مساوٍ لاحتمال كونه لبيان سبب النزول، ولا موجب لكونه أظهر في الإستدلال.

و يقرب ما ذكرنا أنّ ابن تيميّة احتمل في الكلام المذكور كلا الأمرين: الإستدلال و سبب النزول، فقال: قولهم: «نزلت هذه الآية في كذا...» يراد به تارةً سبب النزول، و يراد به تارةً أنّ ذلك داخل في الآية، و إن لم يكن السبب، كما نقول عني بهذه الآية كذا(٢٩).

٤ ـ والتزم الفخر الرازي طريقاً آخر لمعرفة سبب النزول ذكره في تفسير آية

---

٢٦ ـ الإتقان (ج١ ص١١٥).

٢٧ ـ لاحظ: مغني اللبيب لابن هشام (ص٢٢٤).

٢٨ ـ الإتقان (ج١ ص١١٦).

٢٩ ـ المصدر السابق (ج١ ص٥ ـ ١١٦).

النبأ، قوله تعالى: «يا أيّها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبيّنوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين» [الآية ٦ من سورة الحجرات ٤٩].

قال: سبب نزول هذه الآية، هو أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بعث الوليدبن عقبة، وهو أخو عثمان لأُمّه، إلى بني المصطلق والياً ومصدّقاً، فالتقوه، فظنّهم مقاتلين فرجع الى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، وقال: «إنّهم امتنعوا ومنعوا» فهمّ الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم بالإيقاع بهم، فنزلت هذه الآية، و أُخبر الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّهم لم يفعلوا شيئاً من ذلك.

قال الرازي: وهذا جيّد، إن قالوا بأنّ الآية نزلت في ذلك الوقت، و أمّا إن قالوا بأنّها نزلت لذلك مقتصراً عليه و متعدّياً الى غيره فلا، بل نقول: هو نزل عامّاً لبيان التثبّت و ترك الإعتماد على قول الفاسق.

ثم قال: و يدلّ على ضعف قول من يقول: انّها نزلت لكذا، أنّ الله تعالى لم يقل: «إنّي أنزلتُها لكذا»، والنبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لم ينقل منه أنّه بيّن أنّ الآية نزلت لبيان ذلك فحسب.

وقال أخيراً: فغاية ما في الباب أنّها نزلت في مثل ذلك الوقت، وهو مثل التاريخ لنزول الآية، ونحن نصدّق ذلك (٣٠).

و يردّ عليه:

أنّ الظاهر منه أنّه بحصرسبب النزول في أن يقول الله: «أنزلت الآية لكذا» أو يصرّح الرسول بنزولها كذلك، وكذلك يبدو منه أنّه يعتبر في كون الشئ سبباً للنزول أن يكون مدلول الآية خاصّاً به لا عموم فيه.

وكلا هذين الأمرين غير تامّين:

أمّا الأوّل، فلأنّ كون أمر ما سبباً لمجئ الوحي ونزوله هو بمعنى أنّ الله أوحى إلى نبيّه من أجل ذلك، فلا حاجة إلى تصريح الله بأنّه أنزل الآية لكذا.

و أيضاً فإنّا لم نجد ولا مورداً واحداً، كان تعيين سبب النزول على أساس تصريح الباري بقوله: أنزلتُ الآية لكذا.

أفهل ينكر الفخر الرازي وجود أسباب النزول مطلقاً؟

---

٣٠ ـ التفسير الكبير

و أورد عليه المحقّق الطهراني بقوله: و أطرف شيء استدلاله على ضعف قول من يقول «إنّها نزلت في كذا» أنّ الله تعالى لم يقل: «إنّي أنزلتها لكذا» والنبيّ صلّى الله عليه وآله لم ينقل عنه أنّه بيّن ذلك.

فإنّ فهم هذا المعنى لا ينحصر في ما ذكره، بل مجرّد نزول الآية عندالواقعة مع انطباقها عليها يكفي في استفادة هذا المعنى(٣١).

و أمّا الثاني: فلأنّ عموم الآية لغير الواقعة، لا ينافي كون تلك الواقعة هي السبب لنزولها، فإنّ المراد بسبب النزول ليس هوالمورد الخاصّ المنفرد الذي لا يتكرر، بل قد يكون كذلك، وقد يكون هو أوّل الموارد الكثيرة باعتبارعموم موضوع الآية.

بل - كما ذكر المحقّق الطهراني -: إنّ الوقائع في زمان نزول الآية كثيرة، مع أنّ ذكرالمقارنات لنزول الآيات لا معنى له، بل نزول الآية في الواقعة لامعنى له، إلاّ أنّها المعنيّة بها، ولوعلى وجه العموم(٣٢).

والمتحصّل من البحث: أنّ الطرق المثبتة لنزول الآيات تنحصر في أخبار و روايات الصحابة الذين شاهدوا الوحي وعاصروا نزوله، وعاشوا الوقائع والحوادث و ظروفها، والتابعين الآخذين منهم، والعلماء المتخصّصين الخبراء، و سيأتي البحث عن مدى اعتبار هذه الروايات في الفقرة التالية من البحث.

٣ - حجيّة رواياتها

إنّ الباحث عن أسباب النزول يلاحظ بوضوح اتّسام رواياتها بالضعف أو عدم القوّة، عند العلماء حسب ما تقرره قواعد علم الرجال، بل يجد صعوبة في العثورعلى ما يخلو سنده من مناقشة رجاليّة في روايات الباب، وكذا تكون النتيجة الحاصلة من الجهد المبذول حول أسباب النزول معرضاً للشكّ من قبل علماء مصطلح الحديث باعتبار أنّ رواياتها غير معتمدة حسب أُصول هذاالعلم أيضاً.

ونحن نستعرض هنا ما قيل أو يمكن أن يقال من وجوه الإعتراض على روايات

---

٣١ - محجّة العلماء (ص٢٥٨).

٣٢ - المصدر والموضع.

أسباب النزول، و نحاول الإجابة عنها بما يزيل الشكّ عن حجّيّتها حسب ما يوصلنا الدليل، و وجوه الإعتراض إجمالاً هي:

الأوّل: إنّ روايات الباب (موقوفة).

الثاني: إنّ روايات الباب (مرسلة).

الثالث: إنّ روايات الباب (ضعيفة).

قالوا: ولا حجّيّة لشيء من هذه الثلاثة.

و مع هذه المفارقات كيف يمكن الإعتماد على روايات الباب؟ و بدونها كيف لنا أن نقف على معرفة الأسباب؟

فلنذكر كلاً منها مع الإجابة عليه:

الوجه الأوّل: الإعتراض بالإرسال والوقف على الصحابة:

إنّ الحديث إذا اتّصل سنده الى الصحابي، ولم يرفعه الى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم سمّي «موقوفاً»، وهو مرسل الصحابي، و بما أنّ الحديث إنّما يكون حجّة باعتبار اتّصاله بالنبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، وكونه كلامه و كاشفاً عن مراده، فلا يكون الموقوف كاشفاً كذلك، بل لا يعدو من أن يكون رأياً للصحابي، ومن المعلوم أنّه لا حجّيّة فيه لنفسه.

والجواب عن ذلك:

أوّلاً: إنّ الصحابي إنّما يذكر من أسباب النزول ما حضره وشهده أو نقله عمّن كان كذلك، فيكون كلامه شهادة عن علم حسيّ وقضيّة مشاهدة، وواقعة نزلت فيها الآية وهذا هوالقدر المتيقّن من الروايات المقبولة في أسباب النزول، قال الواحدي: لا يحلّ القول في أسباب النزول إلاّ بالرواية والسماع ممّن شاهدوا التنزيل ووقفوا على الأسباب و بحثوا عن علمها(٣٣).

وقال آخر: معرفة سبب النزول أمر يحصل للصحابة بقرائن تحتفّ بالقضايا(٣٤).

وقد عرفنا في الفقرة السابقة من هذا البحث أنّ من طرق معرفة أسباب النزول هي روايات الصحابة.

---

٣٣ ـ أسباب النزول (ص ٤).

٣٤ ـ الإتقان (ج١ ص١١٤).

إذن، فما يذكره الصحابي في باب النزول إنّما يكون عن علم وجداني حصل عندهم بمشاهدة القضايا، ووقوفهم على الأسباب، فيكون إخبارهم عنها من باب الشهادة، لا من باب الرواية والحديث.

فلابدّ أن يكون حجّة عند من يقول بعدالة الصحابة بقول مطلق، أو خصوص بعضهم، من دون حاجة الى رفعها الى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، فهي من قبيل رواية الصحابة لأفعال الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم التي شاهدوها، وحضروا صدورهامنه، فنقلوها بخصوصيّاتها، فهي حجّة بالإجماع من دون حاجة الى رفعها الى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم.

فكلام الصحابي في هذاالباب ليس حديثاً نبويّاً كي يبحث فيه عن كونه مرسلاً أو لا .

وقد قيّد السيوطي مرسل الصحابي المختلف فيه بكونه «ممّا علم أنّه لم يحضره»(٣٥) ومعنى ذلك أنّ ما لم يحضره ونقله، فلو كان فعلاً من أفعال النبيّ صلّى الله عليه وآله سمّي مرسلاً، و إلاّ فلا وجه لتسميته «حديثاً» فضلاً عن وصفه بالإرسال، توضيح ذلك :

إنّ نزاعهم في مرسَل الصحابي إنّما هو في ما ذكره الصحابي من الحوادث التي لم يشهدها ولم يحضرها، و أمّا ما حضرها من الوقائع وشهدها من الحوادث، فإنّها لا تكون داخلة في النزاع المذكور، فإنّ ذلك ليس حديثاً مرسلاً، لأنّ الصحابي لا يروي ولا ينقل شيئاً، و إنّما يشهد بما حضره ورآه، وهو نزول الوحي في تلك الواقعة وغيره ممّا يرتبط بالنزول، فلا يصحّ أن يقال أنّه حدّث و روى أو نقل شيئاً عن النبيّ صلّى الله عليه وآله، حتى يقال أنّه أرسله ولم يرفعه.

ثانياً: وعلى فرض كون كلام الصحابي في أسباب النزول حديثاً مرويّاً، نقول: إنّ حديث الصحابي ـ في خصوص باب أسباب النزول ـ ليس موقوفاً ولا مرسلاً بل هو مُسْنَد مرفوع.

قال الحاكم النيسابوري: ليعلم طالب الحديث أنّ تفسير الصحابي الذي شهد

---

٣٥ ـ تدريب الراوي (ص١١٥) عن المستدرك للحاكم، ونقله في (ص١١٦) عن معرفة علوم الحديث للحاكم.

الوحي والتنزيل، عند الشيخين، حديث مُسْنَد.

قال: ومشى على هذا أبوالصلاح وغيره(٣٦).

و مراده بالشيخين: البخاري ومسلم.

وقال النووي ـ معلّقاً على كلام الحاكم ـ: ذاك في تفسير ما يتعلّق بسبب نزول الآية(٣٧).

أقول: صريح كلماتهم أنّ حديث الصحابي في مجال أسباب النزول يُعَدّ ـ حسب مصطلح الحديث ـ «مُسْنَداً» والمراد به: ما رفع و اتّصل بالنبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، و نسب إليه، و إن لم يصرّح الصحابي بأنّه أخذه منه صلّى الله عليه وآله وسلّم.

قال النووي: و أكثر ما يُستعمل [أي المُسْنَد] فيما جاء عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، دون غيره(٣٨).

و قال الحاكم النيسابوري وغيره: لا يُستعمل «المُسْنِد» إلاّ في المرفوع المتّصل(٣٩).

وقال السيوطي ـ معلّقاً على كلام الحاكم هذا ـ: حكاه ابن عبدالبرّ عن قومٍ من أهل الحديث، وهو الأصحّ، وليس ببعيد من كلام الخطيب، و به جزم شيخ الإسلام [يعني ابن حجر] في النخبة(٤٠).

و على هذا، فتفسير الصحابي خاصّة في موضوع أسباب النزول، هو من الحديث المسند، بمعنى أنّه محكوم بالإتّصال بالنبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم فيكون مثله في الحجّيّة والإعتبار.

ثالثاً: لو فرضنا كون كلام الصحابي في هذا الباب حديثاً مرسلاً، لكن ليس مرسل الصحابي كلّه مردوداً و غير حجّة.

قال المقدسي: مراسيل أصحاب النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، مقبولة

---

٣٦ ـ تدريب الراوي (ص١١٥).

٣٧ ـ تقريب النواوي متن تدريب الراوي (ص ١٠٧).

٣٨ ـ تدريب الراوي (ص١٠٧).

٣٩ ـ المصدر (ص ١٠٨).

٤٠ ـ المصدر والموضع.

عندالجمهور، والأُمّة اتّفقت على قبول رواية ابن عباس و نظرائه من أصاغر الصحابة مع اكثارهم، و أكثر روايتهم عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم مراسيل(٤١).

وقال النووي ـ بعد أن تعرّض لحكم الحديث المرسل بالتفصيل ـ: هذا كلّه في غير مرسل الصحابي، أمّا مرسله فمحكوم بصحّته، على المذهب الصحيح.

وقال السيوطي في شرحه لهذا الكلام: «أمّا مرسله» كإخباره عن شيء فعله النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أو نحوه، ممّا يعلم أنّه لم يحضره لصغر سنه أو تأخر إسلامه «فمحكوم بصحته على المذهب الصحيح» الذي قطع به الجمهور من أصحابنا و غيرهم، و أطبق عليه المحدّثون المشترطون للصحيح، القائلون بضعف المرسل، وفي الصحيحين من ذلك ما لا يحصى(٤٢).

ثم، على فرض صدق «المرسل» على كلام الصحابي إصطلاحاً،ولوقلنا باعتبار مرسلات الصحابة تلك التي لم يحضرها، كان القول باعتبار مرسلاتهم التي حضروها لو سمّيت بالمرسل أولى كما لايخفى.

رابعاً: إنّ الذي عرفناه في الفقرة السابقة هو انحصار طريق معرفة أسباب النزول بالأخذ من الصحابة، لأنّ أكثر الأسباب المعروفة للنزول إنّما هو مذكور عن طريقهم و مأخوذ من تفاسيرهم، لأنّهم وحدهم الحاضرون في الحوادث والمشاهدون للوحي و نزوله، فلو شدّدنا التمسّك بقواعد علم الرجال و مصطلح الحديث، و طبّقناها على روايات أسباب النزول، لأدّى ذلك إلى سدّ باب هذاالعلم.

و بما أنّا أكّدنا في صدر هذاالبحث على أهمّية المعرفة بأسباب النزول فإنّ من الواضح عدم صحّة هذاالتشدّد، وفساد ما ذكر من عدم حجّيّة روايات الباب، ولا يكون ما ذكر في علمي الرجال والمصطلح مانعاً من الأخذ بأقوال الصحابة في الباب.

الوجه الثاني: الإعتراض بالإرسال والوقف على التابعين

لا شكّ أنّ ما يرويه التابعي من دون رفعٍ الى من فوقه من الصحابة أو وصله الى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم يكون «رأياً» خاصّاً له، فلا يكون حجّة من باب كونه حديثاً نبويّاً، لأنّه لا يدخل تحت عنوان «السُنّة» و يسمّى ـ في مصطلح دراية

---

٤١ ـ روضة الناظر (ص ١١٢).

٤٢ ـ تدريب الراوي شرح تقريب النواوي (ص١٢٦).

الحديث ـ «بالموقوف» هذا ما لا بحث فيه.

و إنّما وقع البحث فيما يذكره التابعي ناقلاً له عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، من دون توسيط الصحابي، فقال قوم بحجّيّته بعد أن اعتبروه من «السنّة» و سمّوه «مرسلاً» أيضاً (٤٣).

والوجه في التسمية هو أنّ التابعي ـ والمراد به من تأخرّ عصره عن عصر صحبة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، ولم يرو عنه إلاّ مع الواسطة ـ إذا روى شيئاً عنه صلّى الله عليه وآله و رفعه إليه، فحديثه مرفوع، إلاّ أنّه ليس متّصلاً، بل هو مرسل، والواسطة محذوفة، وهي الصحابي بالفرض، فيكون حديثه غير مسند، وقد وقع الخلاف في حجّيّة مرسلات التابعي مطلقاً غير ما يختصّ منها بأسباب النزول.

أمّا في خصوص هذا الباب فإنّهم اعتبروا الموقوف على التابعي من روايات النزول مرفوعاً حكماً، وقالوا: إن ما لم يرفعه ـ في هذاالباب ـ هو بحكم المرفوع من التابعي، و إن كان مرسلاً، فيقع فيه البحث في مرسلا ته.

قال السيوطي ـ بعد أن حكم بأنّ الموقوف على الصحابي في باب أسباب النزول بمنزلة المسند المرفوع منه ـ ما نصّه: ما تقدّم أنّه من قبيل المسند من الصحابي، إذا وقع من تابعي فهو مرفوع أيضاً ، لكنه مرسل، فقد يقبل إذا صحّ المسند إليه، و كان من أئمّة التفسير والآخذين من الصحابة كمجاهد وعكرمة و سعيد بن جبير، أو اعتضد بمرسل آخر، و نحو ذلك (٤٤).

إذن، ما ورد في باب أسباب النزول عن التابعين، يعدّ حديثاً مرفوعاً منسوباً الى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، ولولم يرفعه التابعي إليه، ولا الى أحد من الصحابة، فيدخل في البحث عن حجّيّة مرسل التابعي ثم أنّ مرسل التابعي ليس بإطلاقه مرفوضاً.

قال الزركشي: في الرجوع الى قول التابعي، روايتان لأحمد و اختار ابن عقيل المنع، وحكوه عن شعبة، لكن عمل المفسرين على خلافه، وقد حكوا في كتبهم أقوالهم(٤٥).

---

٤٣ ـ تقريب النواوي المطبوع مع التدريب (ص١١٨).

٤٤ ـ الإتقان (ج١ ص١١٧).

٤٥ ـ البرهان في علوم القرآن للزركشي (ج٢ ص١٥٨).

أقول: بل في غير المفسّرين من يلتزم بحجّيّة مراسيل التابعين.

قال الطبري: أجمع التابعون بأسرهم على قبول المرسل ولم يأت عنهم إنكاره، ولا من أحد من الأئمّة بعدهم إلى رأس المائتين(٤٦).

و بين القائلين بحجّيّة المرسل، ثلاثة من أئمّة الفقهاء، وهم أبوحنيفة و مالك و أحمد، أي خلا الشافعي.

قال النووي والسيوطي: «المرسل: حديث ضعيف» وقال مالك، في المشهور عنه، و أبوحنيفة في طائفة منهم أحمد في المشهور عنه: صحيح(٤٧).

أقول: حتى الشافعي ـ القائل بضعف المرسل ـ يقول باعتباره في بعض الظروف، كما سيأتي.

ثم أنّ المرسل لوكان ضعيفاً، فإنّ ذلك لا يعني تركه وعدم الأخذ به مطلقاً، بل هناك طرق مؤدّية الى تقويته الى حدّ الإعتبار.

قال النووي: فإن صحّ مخرج المرسل بمجيئه من وجه آخر، مسنداً أو مرسلاً، أرسله من أخذ من غير رجال الأوّل، كان صحيحاً.

و أضاف السيوطي عليه: هكذا نصّ عليه الشافعي في الرسالة(٤٨).

أقول: وهذه طريقة متداولة لتقوية الحديث الضعيف بواسطة الشواهد والمتابعات، كما سنذكر ذلك في جواب الوجه الثالث التالي.

الوجه الثالث: الإعتراض بضعف روايات الباب

إنّ الكثير من رواة أخبار الباب ضعفاء من الناحية الرجالية، وموهونون في نقل الحديث، فكثيراً ما نرى هذا السند في روايات النزول: «... الكلبي عن أبي صالح ...» وقد نقل السيوطي عن الحاكم النيسابوري في هذا السند أنّه «أوهى أسانيد ابن عباس مطلقاً» و يقول فيه ابن حجر «هذه سلسلة الكذب»(٤٩).

والجواب: إنّ ما ذكر صحيح في الجملة، إلاّ أنّ ضعف سند حديث ما لا يعني ـ إطلاقاً ـ ضعف متنه، فإنّ من الممكن أن لا يكون المتن ضعيفاً بل يكون صحيحاً

---

٤٦ ـ تدريب الراوي (ص ١٢٠).

٤٧ ـ المصدر والموضع.

٤٨ ـ المصدر والموضع.

٤٩ ـ المصدر (ص ١٠٦).

بسند آخر، غير هذا السند الضعيف، توضيح ذلك:

قال اللكهنوي: قولهم: «هذا حديث ضعيف» فمرادهم أنّه لم تظهر لنا فيه شروط الصحة، لا أنّه كذب في نفس الأمر، لجواز صدق الكاذب، و إصابة من هو كثير الخطأ، هذا هوالقول الصحيح الذي عليه أكثر أهل العلم، كذا في شرح الألفيّة للعراقي، وغيره(٥٠).

وقال أيضاً: كثيراً ما يقولون «لا يصحّ» و «لا يثبت هذا الحديث» و يظنّ منه من لاعلم له: أنّه موضوع أو ضعيف، وهو مبنيّ على جهله بمصطلحاتهم، وعدم وقوفه على مصرّحاتهم، فقد قال عليّ القارئ: لا يلزم من عدم الثبوت وجود الوضع(٥١).

وقال الدكتور عتر: قد يضعف السند و يصحّ المتن، لوروده من طريق آخر... إذا رأيتَ حديثاً بإسناد ضعيف، فلك أن تقول: «ضعيف بهذا الإسناد» وليس لك أن تقول: «هذا ضعيف» كما يفعله بعض المتمجد هين في هذا العلم الشريف، فتعيّن به ضعف متن الحديث، بناءً على مجرّد ضعف ذلك الإسناد!؟ فقد يكون مرويّاً بإسناد آخر صحيح، يثبت بمثله الحديث(٥٢).

إذن فليس كلّ حديث ضعيف السند باطلاً، موضوعاً، ضعيف المتن، بل هناك فرق بين ما يكون إسناده ضعيفاً و بين ما يكون متنه ضعيفاً، و بين الحديث المتروك والحديث الموضوع، ومحلّ التفصيل هو علم المصطلح أو «دراية الحديث».

وقد قرّر علماء الدراية والمصطلح طرقاً يعرف بها أيّ الأحاديث الضعيفة السند لا يمكن الأخذ بها؟ و أيّها يؤخذ بها من وجوه أُخر؟

قال النووي والسيوطي ـ وقد جمعنا بين كلامهما متناً بين الأقواس و شرحاً خارجها ـ : إذا ورد الحديث من وجوه ضعيفة، لا يلزم أن يحصل من مجموعها حسن.

[والمراد من قوله: (لايلزم...) أنّه ليس ضروريّاً لصيرورة الحديث الضعيف حديثاً حسناً أن يلتزم بأنّ الأسانيد تقوّي بعضها بعضاً، وليس بحاجة الى كثرة فيها، حتى تصل الى درجة الحسن، بل يكفي الأقلّ من ذلك، كطريق واحد آخر، كما يشرحه

---

٥٠ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل (ص١٣٦).

٥١ ـ المصدر السابق (ص ١٣٧).

٥٢ ـ منهج النقد في علوم الحديث (ص ٢٩٠).

في الفقرات التالية].

قالا: بل:

١ ـ ما كان ضعفه لضعف راويه الصدوق الأمين، زال بمجيئه من وجهٍ آخر، و صار حسناً.

٢ ـ (وكذا إذا كان ضعفها لإرسال) أو تدليس، أو جهالة رجال، كما زاده شيخ الإسلام [ابن حجر] (زال بمجيئه من وجهٍ آخر) وكان دون الحسن لذاته.

٣ ـ (و أمّا الضعف لفسق الراوي) أو كذبه (فلا يؤثر فيه موافقة غيره) له إذا كان الآخر مثله، نعم يرتقي بمجموع طرقه من كونه منكراً لا أصل له، صرّح به شيخ الاسلام، قال:

٤ ـ بل ربّما كثرت الطرق، حتى أوصلته الى درجة المستور السيئ الحفظ بحيث إذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل، ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن(٥٣).

أقول: ومن هذا الباب تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات، فقد يُردَف الحديث بما يُسمّى (شاهداً) فيقال: يشهد له حديث كذا، أو بما يُسمّى (متابعة) فيقال: (تابعه على حديثه فلان) وتوضيحه:

إنّ الشاهد هو حديث مروي عن صحابي آخر يشبه الحديث الذي يُظنّ تفرّد الصحابي الأوّل به، سواء شابهه في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط(٥٤).

والمتابعة: أن يوافق راوي الحديث على ما رواه من قبل راوٍ آخر، فيرويه الثاني عن شيخ الأوّل أو عن من فوقه من الشيوخ(٥٥).

والمقصود بالشواهد والمتابعات، كما أسلفنا، هو تقوية الحديث و رفع درجته من الضعف إلى الحسن، أو من الحسن إلى الصحّة.

مثاله ما ذكره السيوطي، بعد أن روى حديثاً في شأن نزول آية، سنده هكذا: «ابن مردويه، من طريق ابن اسحاق، عن محمد بن أبي محمد، عن عكرمة أو سعيد، عن ابن

---

٥٣ ـ تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي (ص١٠٤).

٥٤ ـ منهج النقد (ص٤١٨).

٥٥ ـ المصدر والموضع السابقان.

عباس» قال السيوطي: إسناده حسن، وله شاهد عند ابي الشيخ، عن سعيدبن جبير، يرتقي به إلى درجة الصحيح(٥٦).

ثم لا يخفى أنّ بعضهم اعتبر عدم المتابعة للحديث طعناً في الراوي.

قال البخاري في ترجمة «أسماء بن الحكم الفزاري»: لم يُروَعنه إلاّ هذا الحديث، وحديث آخر لم يتابع عليه(٥٧).

لكن لا يصحّ هذا الطعن:

قال المزي: هذا [أي عدم وجود المتابعة] لا يقدح في صحّة الحديث، لأنّ وجود المتابعة ليس شرطاً في صحّة كلّ حديث صحيح(٥٨).

وقال الذهبي: بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع و أكمل رتبة، و أدلّ على اعتنائه بعلم الأثر وضبطه ـ دون أقرانه ـ لأشياء ما عرفوها.

و إنّ تفرّد الثقة المتقن، يعدّ صحيحاً غريباً(٥٩).

و قال اللكهنوي: ربّما يطعن العقيلي أحداً و يجرحه بقوله: «فلان لا يتابع على حديثه» فهذا ليس من الجرح في شئ، وقد ردّ عليه العلماء في كثير من المواضع بجرحه الثقات بذلك(٦٠).

و أمّا ما نقل عن الحاكم و ابن حجر حول «أوهى أسانيد ابن عباس» فنجيب عنه:

أوّلاً: إنّ التمثيل لأوهى أسانيد ابن عباس بهذا السند لم يرد في كتاب الحاكم النيسابوري أصلاً، فقد ذكر أمثلة لأوهى الأسانيد في كتابه «معرفة علوم الحديث» ولم يرد فيها هذا السند.

وقد تنبّه الشيخ الدكتور نورالدين عتر إلى هذا، و أشار في هامش كتابه القيّم «منهج النقد في علوم الحديث» إلى كتاب الحاكم «معرفة علوم الحديث: ص ٥٦ ـ

---

٥٦ ـ الإتقان (ج١ ص١٢٠).

٥٧ ـ تهذيب التهذيب (ج١ ص٢٦٧).

٥٨ ـ نقله في هامش الرفع والتكميل (ص١٢٢).

٥٩ ـ ميزان الإعتدال (ج٢ ص٢٣١).

٦٠ ـ الرفع والتكميل (ص١٢٢ ـ ١٢٣).

٥٨» وقال: إلا المثال الأخير، فليتنبّه(٦١).

أقول: وهذا تنبيه جليل الى وقوع التصحيف في النقل عن الحاكم، حيث زيد في المنقول عنه التمثيل لأوهى الأسانيد بهذا السند «الكلبي،عن ابي صالح، عن ابن عباس».

وقد وردت هذه الزيادة في كتاب السيوطي نقلاً عن الحاكم(٦٢).

لكنّ السيوطي المعروف بكثرة النقل عن من سبقه في التأليف من دأبه الإشارة إلى انتهاء النقل قبل أن يضيف عليه شيئاً و يصرّح بأنّ الزيادة من عند نفسه، وهذا يؤيّد أن تكون زيادة هذا السند من عبث بعض المحرّفين .

و ثانياً: إنّ الكلبي ليس بتلك المثابة من الضعف والوهن، وخاصّة اذا كان راوياً عن أبي صالح،عن ابن عباس، و بالأخصّ في مجال «تفسير القرآن».

قال الحافظ الرجالي الناقد، أبو أحمد ابن عديّ في كتابه «الكامل» المعدّ لذكر الضعفاء ما نصّه: للكلبي أحاديث صالحة وخاصّة عن أبي صالح وهو معروف بالتفسير، وليس لاحدٍ تفسير أطول منه ولا أشبع فيه، و بعده مقاتل بن سليمان إلاّ أنّ الكلبي يفضل على مقاتل، لما في مقاتل من المذاهب الرديئة(٦٣) وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»(٦٤).

وقال ابن حجر في ترجمته: قال ابن عدي: «رضوه في التفسير» (٦٥).

وعلى هذا، فهل يصحّ أن يقال في حديث الكلبي، وخاصّة في التفسير و أسباب النزول أنّ سنده «أو هى الأسانيد» أو «سلسلة الكذب»؟

أليس هذا من التناقض الواضح؟!

٤ ـ مصادرها

و يدلّ على مدى اهتمامهم بموضوع «أسباب النزول» كثرة الجهود المبذولة في

---

٦١ ـ منهج النقد (ص٢٨٨) الهامش (١).

٦٢ ـ تدريب الراوي (ص١٠٦).

٦٣ ـ البرهان للزركشي (ج٢ ص١٥٩).

٦٤ ـ لسان الميزان (ج٧ ص٣٥٩).

٦٥ ـ المصدر السابق، نفس الموضع.

سبيلها، فالتفسير بالمنهج التاريخي المتمثّل في أحاديث أسباب النزول، والعناية بها منتشر في بطون التفاسير الموسّعة الجامعة، أمّا الصغيرة ـ و خاصّة القديمة تلك التي كانت طلائع فنّ التفسير ـ فهي منحصرة بهذا المنهج، كما أشرنا في صدرالبحث.

و بعد هذا فإنّ كثيراً من العلماء بذلوا جهوداً في سبيل جمع أسباب النزول في مؤلّفات خاصّة، و يمكن من ناحية فنيّة تقسيم هذه المؤلّفات الى قسمين:

الأوّل: الباحثة عن أسباب نزول القرآن، بصورة عامّة و شاملة لجميع الآيات، و ذكر أسبابها، من دون تخصيص بجانب معيّن.

الثاني: الباحثة عن أسباب نزول بعض الآيات في موضوع معيّن أو في أشخاص معيّنين.

فلنذكر المؤلّفات تحت هذين العنوانين.

القسم الأوّل: المؤلّفات الشاملة

قال السيوطي: أفرده بالتصنيف جماعة [الإتقان ج١ ص ١٠٧]، ثم ذكرعدّة منها.

و نحن نورد ما وقفنا عليه أو على اسمه منها، مرتّبة حسب أوائل أسمائها:

١ ـ إرشاد الرحمن لأسباب النزول، والنسخ والمتشابه، و تجويد القرآن: تأليف: عطية الله بن البرهان الشافعي الاجهوري، المتوفّى (١١٩٠).

* معجم مصنّفات القرآن الكريم، لشوّاخ (ج١ ص١٢٧ رقم ٢٠٤).

٢ ـ أسباب النزول:

تأليف: عليّ بن هبة بن جعفر، أبي الحسن المديني السعدي، المتوفّى (٢٣٤).

* إيضاح المكنون (٣/ ٦٩).

و ذكره السيوطي قائلاً: أقدمهم عليّ بن المديني شيخ البخاري [الإتقان ج١ ص١٠٧] وفيمن يأتي ذكره بعض من هو أقدم منه وفاة.

٣ ـ أسباب النزول:

تأليف: محمدبن أسعد، القرافي.

* كشف الظنون (ج١ ص٧٦).

٤ ـ أسباب نزول القرآن، المطبوع باسم «أسباب النزول»:

تأليف: عليّ بن أحمد، أبي الحسن الواحدي، النيسابوري، المتوفّى (٤٦٨)،

ولدينا منه مصوّرة عن نسخة قديمة مصحّحة.

قال السيوطي: من أشهرها كتاب الواحدي، على ما فيه من إعواز.

* الإتقان (ج١ ص١٠٧)، وكشف الظنون (٧٦/١)، والنابس في أعلام القرن الخامس (ص١١٨).

٥ ـ أسباب النزول:

تأليف: الشيخ سعيدبن هبة الله بن الحسن، قطب الدين الراوندي، المفسّر، المتوفّى (٥٧٣).

قال: شيخنا آقا بزرك الطهراني: هو من مآخذ كتاب «بحارالأنوار» صرّح به في أوّله، و ينقل عنه فيه.

* الذريعة إلى تصانيف الشيعة (ج٢ ص١٢).

٦ ـ أسباب النزول:

تأليف: عبدالرحمن بن محمد، أبي المطرف، المعروف بابن فطيس الأندلسي، المتوفّى (٤٠٢)، في أجزاء عديدة.

* سير أعلام النبلاء (١١/ ق ٤٦)، وكشف الظنون (٧٦/١)،وسمّاه في معجم مصنّفات القرآن (ج١ ص١٢٣) بالقصص والأسباب التي نزل من أجلها الكتاب.

٧ ـ أسباب النزول:

تأليف: عبدالرحمن بن عليّ، أبي الفرج، ابن الجوزي البغدادي.

* كشف الظنون (٧٦/١).

٨ ـ الأسباب والنزول على مذهب آل الرسول:

تأليف الشيخ محمدبن عليّ، ابن شهرآشوب، السروي، الحافظ، المتوفّى (٥٨٨).

* معالم العلماء (ص١١٩)، وانظر: تأسيس الشيعة (ص ٣٣٧)، والذريعة (١٢/١)، وكشف الظنون (٧٧/١).

٩ ـ الإعجاب ببيان الأسباب:

تأليف: أحمدبن عليّ، شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، المتوفّى (٨٥٢). مجلّد ضخم.

* كشف الظنون (١٢٠/١).

أقول: ولعلّه ما ذكره السيوطي في الإتقان (١٠٧/١) بقوله: وألّف فيه شيخ الإسلام أبوالفضل ابن حجر كتاباً مات عنه مسوّدة، فلم نقف عليه كاملاً.

١٠ ـ البيان في نزول القرآن:

تأليف: محمدبن عليّ النسوي، وهو في أسباب نزول القرآن.

* معجم مصنّفات القرآن الكريم، رقم (٢٦٠٨).

١١ ـ التنزيل من القرآن والتحريف:

تأليف المحدّث عليّ بن الحسن بن فضال الكوفي، المتوفّى (٢٢٤). كذا سمّاه السيّد الصدر.

* تأسيس الشيعة (ص ٣٣٥)، وانظر (ص٣٣٠)، والذريعة (ج٤ ص٤٥٤)، وذكره في إيضاح المكنون (٢٨٣/٤) باسم: «التنزيل في القرآن».

١٢ ـ التنزيل وترتيبه:

تأليف: الحسن بن محمدبن الحسن بن حبيب النيسابوري، المتوفّى (٤٠٦).

قال الدكتور شوّاخ: مخطوط، ورد ذكره في فهرس المكتبة الظاهرية برقم (٣ مجمع ٢٦) مكتوب في القرن السابع.

* معجم مصنّفات القرآن الكريم (ج١ ص١٣٤) رقم (٢١٦).

١٣ ـ التنزيل:

من مصادر «المصباح» للكفعمي.

* الذريعة (ج٤ ص٤٥٤).

١٤ ـ التنزيل:

تأليف: محمدبن مسعودبن محمدبن عياش، السلمي، السمرقندي، صاحب تفسيرالعياشي.

* الذريعة (ج٤ ص٤٥٤).

١٥ ـ التنزيل عن ابن عباس:

تأليف: عبدالعزيزبن يحيى الجلودي، أبي أحمد البصري، المتوفّى (٣٣٢).

* الذريعة (ج٤ ص٤٥٤) عن رجال النجاشي.

١٦ ـ الصحيح المسند في أسباب النزول:

تأليف: مقبل الوادي

طبع بمكتبة المعارف، الرياض، بلا تاريخ.

١٧ ـ لباب النقول في أسباب النزول، وهو مطبوع متداول.

تأليف: عبدالرحمان بن جلال الدين السيوطي، المتوفّى (٩١١)، قال في الإتقان: وقد ألّفتُ فيه كتاباً حافلاً موجزاً لم يؤلّف مثله في هذا النوع.

* الإتقان (١/١٠٧).

١٨ ـ لبّ التفاسير في معرفة أسباب النزول والتفسير:

تأليف: محمد بن عبدالله، القاضي الرومي الحنفي، الشهير بـ «لبي حافظ» المتوفّى (١١٩٥).

* إيضاح المكنون (٤/٤٠٠).

١٩ ـ مختصر أسباب النزول:

تأليف: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، برهان الدين، الجعبري، المتوفّى (٧٣٢).

قال السيوطي: قد اختصره [يعني كتاب الواحدي] الجعبري، فحذف أسانيده، ولم يزد عليه شيئاً.

* الإتقان (١/١٠٧)، وكشف الظنون (١/٧٢).

٢٠ ـ مدد الرحمان في أسباب نزول القرآن:

تأليف: عبدالرحمن بن علاء الدين بن عليّ بن إسحاق القاضي، زين الدين التميمي، الخليلي، المقدسي، الشافعي، المتوفّى (٨٧٦).

* إيضاح المكنون (٤/٤٥٥).

٢١ ـ نزول القرآن:

تأليف: الحسن بن سيار البصري، أبي سعيد، المتوفّى (١١٠).

قال شوّاخ: كان راويته عمرو بن عبيد المعتزلي، المتوفّى سنة (١٤٤).

* معجم مصنّفات القرآن الكريم (ج١ ص١٣٧) رقم (٢٢٣).

٢٢ ـ نزول القرآن:

تأليف: الضحاك بن مزاحم، الهلالي، اللخمي، الخراساني، المتوفّى (١٠٥).

تاريخ التراث العربي (ج١ ق ١ ص١٨٧).

٢٣ ـ نزول القرآن:

تأليف: محمد بن إسحاق بن خزيمة، أبي بكر النيسابوري، المتوفّى ( ) ينقل

عنه في كتابه «قوارع القرآن».

* معجم المؤلّفات القرآنيّة للسيد الحسيني، مخطوط قيدالتأليف.

٢٤ ـ نزول القرآن:

تأليف: الحسن بن أبي الحسن البصري

* الفهرست للنديم (ص٤٠).

٢٥ ـ نزول القرآن:

تأليف: عكرمة عن ابن عباس.

* الفهرست للنديم (ص ٤٠).

القسم الثاني: المؤلّفات المختصّة

و بذل ثلّة من الأعلام جهوداً في تأليف أسباب نزول آيات معيّنة، نزلت في شؤون خاصّة، أو بشأن أشخاص معيّنين، وقد ألّف على هذه الطريقة جمع من القدماء والمتأخرين، ولعلّ من ذلك ما عنونه السيوطي بـ «النوع الحادي والسبعين» في أسماء من نزل فيهم القرآن، قال: رأيت فيهم تأليفاً مفرداً لبعض القدماء، لكنه غير محرّر.

و أضاف: وكتب «أسباب النزول» و «المبهمات» يغنيان عن ذلك [الإتقان ج٤ ص١١٩].

و بما أنّ الأغراض تختلف في جمع الآيات و ذكر أسبابها حسب اختلاف المواضيع المقصودة بالبحث والتأليف، فإنّ الوقوف على جميع ما أُلّف على هذا النمط متعذّر، ولم اتفرّغ أنا للتتبّع الكامل، كي أستقصي جميع المؤلّفات المختصّة كذلك، و إنّما جمعتُ أسماء ما توفر لديّ أثناء إعداد هذا البحث، بالإضافة الى ما استفدته من الفهارس والفوائد المتناثرة التي أمكنني الوقوف عليها، و نرتّبها هنا حسب أوائل أسمائها:

١ ـ الآيات النازلة في أهل البيت عليهم السلام:

للسيّد محمّد بن أبي زيد بن عربشاه الوراميني (القرن ٨) وهو صاحب كتاب «أحسن الكبار في معرفة الأئمّة الأطهار».

* فهرس مكتبة السيّد المرعشيّ (رقم ٧٤٩ ـ ٧٥٠).

٢ ـ الآيات النازلة في أهل البيت عليهم السلام:

لابن الفحّام، الحسن بن محمدبن يحيى، أبي محمد المقرئ النيسابوري، المتوفّى (٤٥٨).

* لسان الميزان، لابن حجر (ج٢ ص٢٥١).

٣ ـ الآيات النازلة في ذمّ الجائرين على أهل البيت عليهم السلام:

لحيدر عليّ بن محمدبن الحسن الشيرواني.

* الذريعة للطهراني (ج١ ص٤٨).

٤ ـ الآيات النازلة في فضائل العترة الطاهرة:

للشيخ عبدالله، تقيّ الدين الحلبي.

* الذريعة (ج١ ص٤٩).

٥ ـ آية التطهير في الخمسة أهل الكساء:

للسيد محيي الدين الموسوي الغريفي، طبع بالمطبعة العلميّة ـ النجف ١٣٧٧.

٦ ـ آية التطهير:

للسيد محمد باقر الخرسان الموسوي، لا يزال مخطوطاً عندالمؤلّف.

٧ ـ آية التطهير:

للسيد محمد جواد الحسيني الجلالي لايزال مخطوطاً عندالمؤلّف.

٨ ـ إبانة ما في التنزيل من مناقب آل الرسول:

تأليف: أحمدبن الحسن بن عليّ أبي العباس الطوسي، الفلكي، المفسّر و يسمّى أيضاً «مثار الحقّ».

* معالم العلماء (ص ٢٣).

٩ ـ أربعون آية في فضائل أميرالمؤمنين:

لمؤلّف مجهول

* الذريعة (١١/٤٩ ـ ٥٠) وانظر (١٧/٢٦٤)

١٠ ـ أسماء أميرالمؤمنين عليه السلام في كتاب الله عزّوجلّ:

لابن أبي الثلج، محمدبن أحمدبن عبدالله أبي بكر البغدادي، المتوفّى (٣٢٥)

* الذريعة (١١/٧٥) وقال: ذكره الشيخ في الفهرست.

١١ ـ أسماء أميرالمؤمنين عليه السلام من القرآن:

تأليف: الحسن بن القاسم بن محمدبن أيوب بن شمّون، أبي عبدالله الكاتب

(القرن ٤).

* رجال النجاشي (ص ٥٢)، والذريعة (١٦٥/٢).

١٢ ـ أسماء من نزل فيهم القرآن:

تأليف اسماعيل الضرير المديني

* كشف الظنون (٨٩/١).

١٣ ـ أعظم المطالب في آيات المناقب:

للسيد أحمد حسين الامرو هري، المتوفّى (١٣٣٨)

* الذريعة (٩٥/١١).

١٤ ـ أوضح دليل فيما جاء في عليّ و آله من التنزيل:

للشيخ عليّ بن الشيخ جعفربن أبي المكارم العوامي القطيفي.

ذكر السيد الحسيني أنّه موجود عنده في آخر كتاب «الهداية الى حبوة الميراث».

١٥ ـ تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة:

للسيد عليّ شرف الدين، الحسيني، الاسترآبادي، النجفي، تلميذ المحقّق الكركي، الذي توفّي سنة ٩٤٠، وقد يسمّى «تأويل الآيات الباهرة»

* الذريعة (٣٠٤/٣)

منه نسخة في مكتبة السيد الحكيم العامّة بالنجف برقم (٦٣٩)، ونسخ في مكتبة السيد المرعشي النجفي، بقم، بالأرقام (٢٥٩ و ٢٩٠ و ٣٥٩ و ٤٣٨ وغيرها)، ونسخ في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام بمشهد، ونسخة في مكتبة المتحف العراقي ببغداد.

١٦ ـ تأويل الآيات النازلة في فضل أهل البيت عليهم السلام:

لبعض الأصحاب

* الذريعة (ج٣ ص٣٠٦).

١٧ ـ تنزيل الآيات الباهرة في فضل العترة الطاهرة:

للسيد عبدالحسين شرف الدين العاملي الصوري (ت ١٣٧٧) صاحب «المراجعات»

* الذريعة (ج٤ ص٤٥٥).

١٨ ـ تحفة الإخوان في تقوية الإيمان:

للشيخ فخرالدين الطريحي صاحب «مجمع البحرين».

* الذريعة (٤١٤/٣) ، وفهرس مكتبة المشكاة (ج١ ص٣٠)

١٩ ـ تفسير الآيات المنزلة في أميرالمؤمنين عليه السلام:

للشيخ المفيد محمّدبن محمّدبن النعمان، التلعكبري البغدادي، المتوفّى (٤١٣).

* الذريعة (١٨٣/١٢) ذكر أنّه من مصادر «سعد السعود» لابن طاووس.

٢٠ ـ تفسير الكوفي:

تأليف:فرات بن إبراهيم الكوفي «من أعلام القرن الرابع».

مطبوع ونسخه المخطوطة كثيرة.

٢١ ـ تنبيه الغافلين عن فضائل الطالبيين:

تأليف: محسن بن محمدبن كرامة الجشمي الحاكم البيهقي،المتوفّى (٤٩٤)

منه نسخة مصوّرة بدارالكتب المصريّة بالقاهرة برقم (٢٧٦٢٢ب)

* ذكره شيخنا في الذريعة (ج٤ ص٤٤٦) ناسباً له إلى بعض قدماء الأصحاب وقال: «وقد ينسب الى الشريف المرتضى علم الهدى».

وانظر: أهل البيت في المكتبة العربية (رقم ١١٧).

٢٢ ـ جامع الفوائد و دافع المعاند:

للشيخ علم بن صيف بن منصور النجفي الحلي.

* الذريعة (٦٦/٥) وهو مختصر «تأويل الآيات» لشرف الدين.

٢٣ ـ الحجّة البالغة:

للسيد خلف الحويزي الموسوي، المتوفّى (١٠٧٤).

* الذريعة (ج٦ ص٢٥٨).

٢٤ ـ حدائق اليقين في فضائل إمام المتقين والآيات النازلة في شأن أميرالمؤمنين:

للمولى أبي طالب الإسترآبادي.

* الذريعة (٢٩٢/٦).

٢٥ ـ حقائق التفضيل في تأويل التنزيل:

تأليف: جعفربن ورقاء بن محمدبن جبلة، أبي محمد، أمير بني شيبان بالعراق.

* رجال النجاشي (ص ٩٦).

٢٦ ـ خصائص أميرالمؤمنين في القرآن:

للحاكم الحسكاني، عبيدالله بن عبدالله، أبي القاسم (القرن الخامس).

* معالم العلماء (ص٧٨).

٢٧ ـ خصائص أميرالمؤمنين عليه السلام من القرآن:

تأليف: الحسن بن أحمدبن القاسم بن محمدبن عليّ بن أبي طالب، ابي محمدالشريف، النقيب، شيخ النجاشي.

* رجال النجاشي (ص ٥١)، والذريعة (١٦٥/٧).

٢٨ ـ خصائص الوحي المبين في مناقب أميرالمؤمنين:

للشيخ يحيى بن عليّ بن الحسن بن البطريق الحلّي (القرن السادس)

* الذريعة (١٧٥/٧) وقال: طبع بطهران سنة (١٣١١).

٢٩ ـ الخيرات الحسان في ما ورد من آي القرآن في فضل سادة بني عدنان:

للشيخ محمد رضا الغرّاوي النجفي.

* ذكر الحسيني: إنّه رآه عند ابن المؤلّف في العراق.

٣٠ ـ الدرّالثمين في ذكر خمسمائة آية نزلت من كلام ربّ العالمين في فضائل أميرالمؤمنين:

للحافظ الشيخ رجب بن محمد البرسي، الحلّي (كان حيّاً ٨١٣).

* الذريعة (٦٤/٨-٦٥).

٣١ ـ الدرّ الثمين في أسرار الأنزع البطين:

للشيخ تقي الدين عبدالله الحلبي، وقد مرّ له «الآيات النازلة» برقم (٤).

* الذريعة (٦٥/٨) وهو مختصر من «الدرّالثمين» للشيخ البرسي السابق الذكر.

٣٢ ـ ذكر الآيات النازلة في أميرالمؤمنين:

لمؤلّف مجهول.

* ذكره السيد ابن طاووس في «سعد السعود» كما في الذريعة (٣٣/١٠).

٣٣ ـ ذكر ما نزل من القرآن في رسول الله و أهل البيت:

لمؤلّف مجهول.

* الذريعة (٣٦/١٠).

٣٤ ـ رجال أنزل الله فيهم قرآناً:

تأليف: عبدالرحمن بن عميرة الرياحي.

* معجم مصنّفات القرآن الكريم (١٣١/١) وقال: طبع دارالمواء.

٣٥ ـ روائح القرآن في فضائل أُمناء الرحمان:

للسيد مير محمد عباس بن علي أكبر الهندي التستري، المتوفّى (١٣٠٦)

* الذريعة (٢٥٥/١١) وقال طبع بلكهنو الهند سنة ١٢٧٨.

٣٦ ـ زبد الكشف والكرامة في معرفة الإمامة:

للسيد محمد مؤمن بن محمد تقي الموسوي الهندي.

* فهرس مكتبة المرعشي النجفي.

٣٧ ـ شواهد التنزيل لقواء التفضيل:

للحاكم الحسكاني، عبيدالله بن عبدالله، أبي القاسم (القرن ٥).

* طبع بتحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي، في بيروت، ومرّ للمؤلف كتاب «خصائص أميرالمؤمنين» برقم (٢٦).

٣٨ ـ العترة الطاهرة في الكتاب العزيز:

للشيخ عبدالحسين بن أحمد الأميني النجفي صاحب «الغدير»

* الغدير (ج٢ ص٥٥).

٣٩ ـ عين العبرة في غبن العترة:

للسيد ابن طاووس، أحمدبن موسى الحلّي (ت ٦٧٣).

وهو مطبوع بالنجف.

٤٠ ـ اللوامع النورانيّة في أسماء أميرالمؤمنين القرآنيّة:

للسيد هاشم بن سليمان التوبلي، المحدّث البحراني.

طبع في قم سنة (١٣٩٤).

٤١ ـ ما نزل في الخمسة [أصحاب الكساء]:

تأليف عبدالعزيز بن يحيى، أبي أحمد الجلودي البصري، المتوفّى (٣٣٢).

* رجال النجاشي (ص١٨٠) والذريعة (٣٠/١٩).

٤٢ ـ ما نزل من القرآن في أعداء آل محمد:

لمؤلّف مجهول.

* الذريعة (٢٨/١٩) عن ابن شهرآشوب.

٤٣ ـ ما نزل من القرآن في أهل البيت:

لابن الجحّام، محمّدبن العباس بن عليّ بن مروان، أبي عبدالله البزّاز.

قال النجاشي: قال جماعة من أصحابنا: «إنّه لم يصنّف في معناه مثله، وقيل إنّه ألف ورقة».

* الذريعة (٣٠٦/٣) و (٢٩/١٩) وقد نقل عنه السيد ابن طاووس في «سعد السعود» وكتاب اليقين (ص٧٩) باب (٩٨)، ووصف النسخة التي كانت عنده من هذا الكتاب، ونقل عنه السيد شرف الدين في «تأويل الآيات» كثيراً.

٤٤ ـ ما نزل من القرآن في أعداء أهل البيت:

٤٥ ـ ما نزل من القرآن في شيعة أهل البيت:

لابن الجحام المذكور.

* ذكرهما في الذريعة (٣٠٦/٣).

٤٦ ـ ما نزل من القرآن في أميرالمؤمنين عليه السلام:

تأليف: إبراهيم بن محمّدبن سعيدبن هلال، أبي إسحاق الثقفي الكوفي، المتوفّى (٢٨٣).

* رجال النجاشي (ص ١٢)، والذريعة (٢٨/١٩).

٤٧ ـ ما نزل من القرآن في أميرالمؤمنين:

تأليف: أحمدبن عبدالله الحافظ، أبي نعيم الإصفهاني، المتوفّى (٤٣٠).

* معالم العلماء (ص ٢٥)، والذريعة (٢٨/١٩).

وقد ألّف الشيخ محمد باقر المحمودي كتاب «النور المشتعل المقتبس من كتاب ما نزل» جمع فيه ما وجده من روايات «ما نزل ...» لأبي نعيم، هذا، وهو في طريقه إلى الطبع.

٤٨ ـ ما نزل من القرآن في أميرالمؤمنين عليه السلام:

تأليف: علي بن الحسين، أبي الفرج الإصفهاني، صاحب الأغاني، المتوفّى (٣٥٦).

* معالم العلماء (ص ١٤١)، والذريعة (٢٨/١٩).

٤٩ ـ ما نزل من القرآن في أميرالمؤمنين:

تأليف: محمدبن أحمدبن عبدالله بن إسماعيل، أبي بكر الكاتب البغدادي، المعروف بـ (ابن أبي الثلج) المتوفّى ٣٢٥، و يسمّى بـ «التنزيل».

* الذريعة (٢٨/١٩) وانظر (٤٥٤/٤)، ومرّ له كتاب «أسماء أميرالمؤمنين في القرآن» برقم (١٠).

٥٠ ـ ما نزل من القرآن في أميرالمؤمنين:

تأليف: محمدبن أورمة، أبي جعفر القمّي.

* رجال النجاشي (ص ٢٥٣)، والذريعة (٢٩/١٩).

٥١ ـ ما نزل من القرآن في أميرالمؤمنين عليه السلام:

تأليف: محمدبن عمران، أبي عبيدالله، المرزباني، الخراساني، البغدادي، المتوفّى ٣٧٨.

* معالم العلماء، (ص١١٨)، والذريعة (٢٩/١٩).

٥٢ ـ ما نزل من القرآن في صاحب الزمان عليه السلام:

تأليف: أحمدبن محمدبن عبيدالله، أبي عبدالله الجوهري، المتوفّى ٤٠١.

سمّاه ابن شهر آشوب بـ «مختصر ما نزل من القرآن في صاحب الزمان».

* رجال النجاشي (ص ٦٧)، و معالم العلماء (ص٢٠)، والذريعة (١٩/ ٣٠)، و إيضاح المكنون (٤٢١/٤).

٥٣ ـ ما نزل من القرآن في علي عليه السلام:

تأليف: الحسين بن الحكم بن مسلم الحبري، أبي عبدالله الكوفي، المتوفّى (٢٨٦).

* طبع بعنوان «ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام» بتحقيق السيد أحمد الحسيني، سلسلة المختار من التراث رقم(١)، مطبعة مهر استوار ـ قم.

وقد قمنا بتحقيقه مع التوسّع في ترجمة مؤلّفه، و تخريج أحاديثه، وطبع باسم «تفسير الحبري» في بغداد، مطبعة أسعد (١٣٩٦).

٥٤ ـ ما نزل في علي من القرآن:

تأليف: عبدالعزيزبن يحيى الجلودي، أبي أحمد البصري، المتوفّى ٣٣٢.

* رجال النجاشي (ص ١٨٠)، والذريعة (٢٨/١٩)، ومرّ له «ما نزل

في الخمسة» برقم (٤١).

٥٥ ـ ما نزل من القرآن في علي عليه السلام:

تأليف: هارون بن عمربن عبدالعزيز، أبي موسى المجاشعي

* رجال النجاشي (ص ٣٤٢)، والذريعة (٢٩/١٩).

٥٦ ـ مجمع الأنوار ـ أو ـ آية التطهير وحديث الكساء

تأليف: السيد حسين الموسوي الكرماني.

* طبع بالمطبعة العلمية ـ في قم (١٣٩١).

٥٧ ـ المحجّة في ما نزل في الحجة:

تأليف: السيد هاشم بن سليمان التوبلي، المحدّث البحراني

* طبع بتحقيق السيد منير الميلاني في بيروت.

٥٨ ـ مختصر شواهد التنزيل:

اختصره القاضي إسماعيل بن الحسين جغمان الخولاني الصنعاني، المتوفى (١٢٥٦).

نسخة ضمن مجموعة من مؤلفاته في المتحف البريطاني، رقم (Or ٣٨٩٨).

٥٩ ـ المصابيح في ذكر ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام:

تأليف: أحمدبن الحسن، أبي العباس الاسفراييني، المفسّر، الضرير.

قال النجاشي: كتاب حسن كثير الفوائد.

* رجال النجاشي (ص٧٣).

٦٠ ـ المصابيح في ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام:

تأليف: أحمدبن جعفربن محمدبن إبراهيم العلوي الخيبري، المتوفّى ٣٧٦.

* إتقان المقال، للشيخ محمد طه نجف (ص ١٥٩).

٦١ ـ المهدي الموعود في القرآن الكريم:

تأليف: السيد محمد حسين بن السيد علي بن السيد مرتضى الرضوي النجفي.

في طريقه إلى الطبع.

٦٢ ـ نصائح أهل العدوان:

للسيد محمد مرتضى الحسيني الجنفوري، المتوفّى ١٣٣٣.

* الذريعة (١٦٨/٢٤).

٦٣ ـ النص الجلي في أربعين آية في شأن عليّ:
تأليف: الملاّ حسين بن باقر البروجردي، فرغ منه (١٢٧٣).
* الذريعة (١٧٢/٢٤)، طبع سنة (١٣٢٠).
٦٤ ـ نزول القرآن في شأن أمير المؤمنين عليه السلام:
تأليف: محمد بن مؤمن الشيرازي.
* معالم العلماء (ص ١١٨)، فهرست منتجب الدين (ص ١٦٥).
هذا ما وقفنا عليه ـ ونحن لم نتصدّ للإستيعاب ـ ومن المؤكّد فوات أسماء كثيرة.

هذا في مجال المؤلفات المنفردة، أمّا ما ذكر ضمن الكتب ممّا يرتبط بالآيات النازلة، و بالخصوص تلك التي شملت فصولاً مطوّلة جداً، ممّا يعدّ كتاباً ضخماً لو انفرد، فكثير، مثل ما جاء في كتاب «غاية المرام» للسيد هاشم البحراني، و «إحقاق الحقّ» للقاضي نورالله المرعشي، و «التعليقات» الضافية التي خرّجها سماحة السيد المرعشي في ملحقات إحقاق الحقّ، وغير ذلك من الكتب والمؤلفات، و إنّما لم نذكرها لخروجها عن هدفنا، و هو جمع أسماء المؤلفات المستقلة.

و كذلك لم نذكر بعض المطبوعات الحديثة التي اقتبست من هذه المؤلفات نقلاً حرفياً، ولم تُضِفْ إليها فائدة، ولم تُضْفِ عليها غير الأخطاء الشنيعة، بما لا يعود على الفكر والتراث منها إلاّ العارُ والضرر.

و يؤسفنا أن تجد أمثال هذه التصحيفات طريقها إلى المطابع بينما عيون التراث مخبوءة في زوايا الإهمال.

خاتمة:

الملاحظ في قائمة المؤلفات الخاصة أن كثيراً من الكتب معنونة بـ «ما نزل من القرآن في أمير المؤمنين» و أمثاله، وقد يخطر على البال سؤال:

لماذا كل هذا الإهتمام؟

وما هو المبرّر للعناية بربط القرآن بخصوص الإمام علي عليه السلام؟

وما هو الموجب للإلتزام بهذا المنطق والتصدّي لتأليف الكتب على هذا الشكل؟

نقول:

إنّ الربط بين القرآن والإمام، جاءت به الأحاديث النبويّة الشريفة، بل احتوت على عبارة تدلّ على هذا الارتباط بشكل أدقّ هي (المعيّة).

وقبل أن نتعرّض لتوجيه ذلك و تفسيره، لابدّ أن نستعرض هذه النصوص و نتعرّف على بعض مصادرها.

١ ـ روى الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين:

عن أبي سعيد التيمي، عن أبي ثابت، قال: كنت مع علي عليه السلام يوم الجمل، فلما رأيت عائشة واقفة، دخلني بعض ما يدخل الناس! فكشف الله عنّي عند صلاة الظهر، فقاتلت مع أميرالمؤمنين، فلما فرغ ذهبت إلى المدينة، فأتيت أُمّ سلمة، فقلت: إنّي ـ والله ـ ما جئت أسأل طعاماً ولا شراباً ولكني مولى لأبي ذرّ.

فقالت: مرحباً.

فقصصت عليها قصّتي.

فقالت: أين كنت حين طارت القلوب مطائرها؟

قلت: إلى حيث كشف الله ذلك عنّي عند زوال الشمس.

قالت: أحسنت، سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يقول: «علي مع القرآن، والقرآن مع علي، لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض».

[مستدرك الصحيحين ج٣ ص١٢٤ وقال: صحيح الإسناد، و أورده الذهبي في تلخيصه وصحّحه، والطبراني في المعجم الصغير ج١ ص٢٥٥]

و روي هذا الحديث عن شهربن حوشب، و أُمّ سلمة بألفاظ أُخرى.

[ذكره الخوارزمي في المناقب (ص١١٠)، والحموي في فرائد السمطين (ج١ ص١٧٧)، وانظر الجامع الصغير للسيوطي (ج٢ ص٦٦)، والصواعق المحرقة لابن حجر (ص ٧٤)]

٢ ـ وعن أُمّ سلمة في حديث آخر، قالت:

قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في مرضه الذي قبض فيه وقد امتلأت الحجرة من أصحابه:

أيّها الناس، يوشك أن أُقبض قبضاً سريعاً وقد قدّمت إليكم القول معذرة إليكم، ألا إنّي مخلّف فيكم الثقلين: كتاب الله عزّوجلّ، وعترتي أهل بيتي، ثم أخذ بيد علي، فقال:

«هذا علي مع القرآن، والقرآن مع علي، لا يفترقان حتى يردا عليَّ الحوض فأسألهما: ما أخلفتم فيهما؟!».

[الصواعق المحرقة لابن حجر ص ٧٥]

هذه جملة من طرق الحديث، وقد صحّح النقّاد بعضها و حسّنوا بعضها الآخر، وبذلك تتصافق الأيدي على ثبوته و صحّته.

وكلمة لابدّ من تقديمها على شرح الحديث و تشخيص مفاده هي أنّ الرسول الكريم هو أول من تعرّف على القرآن من خلال الوحي الذي نزل به الروح الأمين على قلبه، فهو صلّى الله عليه وآله وسلّم أول مضطلع بحمله، فعرّف البشرية به كما أُنزل، فهو صلّى الله عليه وآله وسلّم أعرف شخص بهذا الكتاب العظيم.

وكان علي أمير المؤمنين عليه السلام ابن عمّه، ربّاه في حجره صبيّاً، طلبه من والده أبي طالب لمّا أصابت قريشاً أزمة، فأخذه معه إلى بيته، و ذلك قبل البعثة الشريفة بسنين، فلم يزل عليه السلام معه صلّى الله عليه وآله، نهاراً وليلاً، حتى بُعِثَ صلّى الله عليه وآله نبيّاً، ولم يفارق عليّ عليه السلام داره بعد ذلك، بل ظلّ معه في منزله، حتى زوّجه النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ابنته فاطمة الزهراء.

[لاحظ الإستيعاب ج١ ص٢٥ - ٢٦]

و ظلّ الإمام مع النبيّ، رفيقاً وناصراً، و فادياً بنفسه، ومجابهاً الأهوال والمخاطر من أجله، ومجاهداً معه الكفّار في كل الحروب والمعارك، فكان مؤمنَ حقّ به، و رفيق صدق له، والنبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم يعلّمه و يرشده، فهو أقرب الناس من علي عليه السلام، و أعرفهم به و بمنزلته ومقامه.

فالنبيّ الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم هو أدرى إنسان بالقرآن و أهدافه، و أعرف إنسان بعلي عليه السلام و قابليّاته، و إذا علمنا بأنّه «لاينطق عن الهوى» بنصّ القرآن الكريم. فلو قال: ما ورد في الحديث «علي مع القرآن، والقرآن مع علي» فعلى ماذا يدلّ هذا الكلام؟

وما هي أبعاد هذا القول؟

نقول: إنّ الحديث يحتوي على جملتين:

١ - إنّ عليّاً مع القرآن.

٢ - إنّ القرآن مع علي.

أمّا الجملة الأُولى: فمعيّة علي للقرآن لاتخلو من أحد معان ثلاث:

الأول: أنّ علياً متحمِل للقرآن حقّ التحمّل، و عارف به حقّ المعرفة.

و تضلُّع علي بالقرآن و علومه ممّا سارت به الركبان، فقد حاز السبق في هذا الميدان، بمقتضى ظروفه الخاصّة التي أشرنا إلى طرف منها قبيل هذا.

وقد تضافرت الآثار المعبّرة عن ذلك و أعلن هو عليه السلام عنه، كنعمة منحها الله إيّاه، تحديثاً بها، و أداء لواجب شكرها، وقياماً بواجب إرشاد الأُمّة إلى التمسّك بحبل القرآن، ومنعها عن الإنحراف والطغيان، فورد في الأخبار أنّه نادى خطيباً على المنبر:

سلوني، فوالله لا تسألوني عن شئ إلاّ أخبرتكم، سلوني عن كتاب الله فوالله ما من آية إلاّ و أنا أعلم بليل نزلت أم بنهار، أم في سهل أم في جبل.

[الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقّه ج ص ،والحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل (ج١ ص٣٠ - ٣١ الفصل ٤)، والمحبّ الطبري في الرياض النضرة (ج٢ ص٢٦٢)، وابن عبد البرّ في الإستيعاب (ج٢ ص٥٠٩)، و جامع بيان العلم (ج١ ص١١٤)، والخوارزمي في المناقب (ص٤٩)، وابن حجر في تهذيب التهذيب (ج٧ ص٧ - ٣٣٨)، وفتح الباري شرح البخاري (ج٨ ص٤٨٥)، والسيوطي في تاريخ الخلفاء (ص١٨٥)، وفي الإتقان (ج٢ ص٣١٨ - ٣١٩) الطبعة الأُولى]

وقال عليه السلام: والله، ما نزلت آية إلاّ وقد علمت فيم أُنزلت! و أين أُنزلت! إنّ ربّي وهب لي قلباً عقولاً ولساناً سؤولاً.

[ابن سعد في الطبقات الكبرى (ج٢ ص٣٣٨)، والحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل (ج١ ص٣٣)، و أبونعيم في حلية الاولياء (ج١ ص٦٨)، والخوارزمي في المناقب (ص٤٦)، والكنجي الشافعي فى كفاية الطالب (ب ٥٢ ص٢٠٨)، وفي الصواعق المحرقة لابن حجر (ص٧٦)]

وقد أقرّ أعلام الصحابة و كبار التابعين للإمام عليه السلام بهذا المقام في العلم بالقرآن.

ففي رواية عن عمر بن الخطاب، قال: علي أعلم الناس بما أُنزل على محمد صلّى الله عليه وآله وسلّم.

[شواهد التنزيل (ج١ ص٣٠)]

و عن عبدالله بن مسعود: إنّ القرآن أُنزل على سبعة أحرف ما منها حرف إلاّ له ظهر و بطن، و إنّ علي بن أبي طالب عنده علم الظاهر والباطن.

[ابونعيم في حلية الأولياء (ج١ ص٦٥)، و رواه القندوزي في الينابيع (ب٦٥ ص٤٤٨) عن ابن عبّاس]

وعن عبدالله بن عبّاس قال: علم النبيّ صلّى الله عليه وآله من علم الله، وعلم عليّ من علم النبيّ، وعلمي من علم علي، وما علمي وعلم الصحابة في علم علي إلاّ كقطرة في سبعة أبحر.

[الينابيع (ب ١٤ ص٨٠)]

وعن عامر الشعبي: ما أحد أعلم بما بين اللوحين من كتاب الله ـ بعد نبيّ الله ـ من علي بن أبي طالب.

[شواهد التنزيل (ج١ ص٣٦)]

وكيف لا يكون كذلك وقد تربّى في حجر نزل القرآن فيه، فكانا ـ هو والقرآن ـ رضيعي لبان، وقد كان يأخذه من فم رسول الله غضّاً.

[مناقب الخوارزمي ص١٦ ـ ٢٢]

و يقول هو عليه السلام في هذا المعنى: ما نزلت على رسول الله آية من القرآن، إلاّ أقرأنيها، أو أملاها عليّ فأكتبها بخطّي، وعلّمني تأويلها و تفسيرها، و ناسخها و منسوخها، و محكمها و متشابهها، و دعا الله لي أن يعلّمني فهمها و حِفْظها، فلم أنس منه حرفاً واحداً.

[شواهد التنزيل (ج١ ص٣٥)]

المعنى الثاني: أنّ الإمام واقف مع القرآن في الدفاع عنه والنصرة له، فهو المحامي عنه بكلّ معنى الكلمة، و معه بكلّ ما أُوتي من حول و قوّة، والمتصدّي لتطبيق أحكامه ودفع الشبه عنها، و إعلاء برهانه و توضيح دلائله، و تبليغ معانيه و أهدافه، والمحافظة على نصّه.

وقد تكلّلت جهوده في هذا المجال بمبادرته العظيمة إلى تأليف آياته وجمع سوره بعد وفاة الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم مباشرة، بالرغم من فجعة المصاب وعنف الصدمة بفقده، فمنذ يوم وفاته اختار الإمام عليه السلام الإنفراد، واعتكف في الدار، منهمكاً بالمهمّة، وهو لها أهل، حفاظاً على أعظم مصدر للشريعة والفكر

الإسلامي من الضياع والتحريف والتلاعب، وعلى حدّ قوله عليه السلام: «خشية أن ينقلب القرآن».

وقد تناقلت هذا الإقدام صحف الأعلام:

فعن عبد خير، عن علي عليه السلام أنّه رأى من الناس طيرة عند وفاة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فأقسم أن لا يضع على ظهره رداء حتى يجمع القرآن، فجلس في بيته حتى جمع القرآن، فهو أول مصحف جمع فيه القرآن، جمعه من قلبه.

[ابن سعد في الطبقات الكبرى (ج٢ ص٣٣٨)، و أبونعيم في حلية الأولياء (ج١ ص٦٧)، وشواهد التنزيل (ج١ ص٢٦ - ٢٨ الفصل ٣)، والخوارزمي في المناقب (ص٤٩)، والصواعق المحرقة لابن حجر (ص٧٦)].

و تدلّ على هذاالمعنى الأحاديث المرويّة عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بعنوان «إنّ علياً يقاتل على تأويل القرآن» وهي كثيرة، نورد بعضها:

١ ـ أخرج أحمد والحاكم بسند صحيح عن أبي سعيد الخدري: انّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال لعليّ: إنّك تقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله.

[الصواعق المحرقة لابن حجر (ص٧٤)، والإصابة في معرفة الصحابة (ج١ ص٢٥)].

٢ ـ المناقب السبعون، (الحديث ١٥): عن وهب البصري قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: أنا أُقاتل على تنزيل القرآن، وعلي يقاتل على تأويل القرآن، رواه صاحب الفردوس.

[ينابيع المودّة (ب ٥٦ ص٢٧٦)].

٣ ـ قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: إنّ فيكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله، وهو علي بن أبي طالب.

[الحاكم في المستدرك (ج٣ ص١٢٢ - ١٢٣)، و أبونعيم في الحلية (ج١ ص٦٧)، والنسائي في الخصائص (ص١٣١)، وابن المغازلي في المناقب (ص٥٤ رقم ٧٨) و (ص ٢٩٨ رقم ٣٤١) و بذيله عن الكلابي في مسنده (ص ٤٣٨ رقم ٢٣)، و أخرج بمعناه أحمد في مسنده (ج٣ ص٣١ و٣٣

و٨٢) و بهامشه منتخب كنزالعمال (ج٥ ص٣٣) و أشار إلى أبي يعلى والبيهقي وسعيد بن منصور وغيرهم].

و تعني هذه الروايات أنّ عليّاً عليه السلام يقاتل الآخرين دفاعاً عن القرآن و تطبيقه، كما قاتل رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم الكفّار من أجل نزوله والتصديق به.

المعنى الثالث: أنّ الإمام عليه السلام مع القرآن في مسير الهداية، يشتركان في أداء الهدف من خلافتهما عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، فالقرآن يشرّع و عليّ ينفّذ، والقرآن طريق رشاد وعليّ خير هادٍ على هذاالطريق، والقرآن هوالحقيقة الثابتة والنص المحفوظ، أمّا علي فهوا لناطق باسمه، والمفسّر لما تشابه منه.

يقول عليه السلام عن القرآن:

«... النور المقتدى به، ذلك القرآن، فاستنطقوه! ولن ينطق!

ولكن أُخبركم عنه: ألا إنّ فيه علم ما يأتي، الحديث عن الماضي، و دواء دائكم، و نظم ما بينكم .....».

[نهج البلاغة، الخطبة (١٥٦) ص ١٨٠]

والأحاديث الشريفة الدالّة على هذاالمعنى تنصّ على أنّ القرآن وعليّاً عليه السلام نصبهما الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم علمين، خلّفهما في أُمّته من بعده، ليكونا استمراراً لوجوده بينهم، فلا تضلّ الأُمّة بعده أبداً ما تمسّكت بهما، و نهاهم عن التخلّف عنهما، وهما «الثقلان» أخبر النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّهما «معاً، لا يفترقان» الى يوم القيامة.

و بِنَصّ حديث الثقلين، فإنّ التمسّك بهمامعاً واجب، فلا يغني أحدهما عن الآخر، فالكتاب وحده ليس حسبنا، بل هو أحد الثقلين، والآخر هوالعترة الطاهرة: أهل بيت النبيّ صلّى الله عليه وعليهم، و الإمام عليّ عليه السلام سيّد العترة وزعيمهم.

و إليك بعض نصوص الحديث:

عن زيدبن ثابت: قال النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم:

إنّي تارك فيكم خليفتين، كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض، وعترتي أهل بيتي، و إنّهما لن يتفرّقا حتى يردا عليَّ الحوض.

[مسند أحمدبن حنبل (ج٣ ص١٤ و١٧ و٢٦ و٥٩) و (ج٤ ص٣٦٧ و

٣٧١)، و رواه في المناقب أيضاً، و رواه الترمذي في الجامع الصحيح (كتاب المناقب ٥٤٦ ب ٣١)، و رواه الطبراني في المعجم الصغير (ج١ ص١٣١ و ١٣٥)، وفي المعجم الكبير أيضاً، و ذكره السيوطي في الجامع الصغير (ج١ ص١٠٤) وقال: صحيح].

و أمّا الجملة الثانية: فمعيّة القرآن لعليّ عليه السلام، لها معنيان، على وجه منع الخلو:

الأوّل: إنّ القرآن هو مع عليّ عليه السلام جنباً الى جنب في مسير هداية العباد، فالقرآن ثاني اثنين الى جنب أهل البيت في الخلافة عن النبيّ الكريم صلّى الله عليه وآله وسلّم.

فهما الثقلان اللذان خلّفهما النبيّ لهداية الأُمّة، و أخبر أنّهما معاً لا يفترقان حتى يردا عليه الحوض يوم القيامة.

المعنى الثاني: إنّ القرآن هو مع عليّ عليه السلام في الإعلان بفضله والنداء بإثبات حقّه، فإنّ الإمام هو الكاشف عن أسرار الكتاب، والناطق عنه، والمبيّن لحقائقه الناصعة الرصينة، والمعلن عن فضله والأمين على حفظه روحاً و معنويّاً، و لفظاً و ظاهريّاً.

فكذلك القرآن يتصدّى ـ بفصيح آياته ولطيف كناياته ـ للإشادة بفضل الإمام عليّ عليه السلام، و بيان عظيم منزلته في الإيمان بالسبق والثبات، وفي العمل بالإخلاص والجدّ، وفي القرب من الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم بالتضحية والفداء والطاعة والحبّ.

وقد تضافرت الآثار عن كبار الصحابة في هذا المعنى.

١ ـ فعن ابن عباس: قال: ما نزل في أحدٍ من كتاب الله تعالى ما نزل في عليّ.

٢ ـ وعنه أيضاً، قال: نزلت في عليّ ثلا ثمائة آية.

٣ ـ وعن مجاهد، قال: نزلت في علي سبعون آية لم يشركه فيها أحد.

[شواهد التنزيل ج١ ص٣٩ ـ ٤٣ الفصل الخامس]

و أمّا التفصيل في هذا المعنى فهو ما حاول مؤلّفو الكتب السابقة المعنونة باسم «ما نزل من القرآن في عليّ» استيعابه في كتبهم، كلٌّ حسب ما وقف عليه

من الروايات.

ومن الملاحظ أنّ هذه المؤلّفات، و بهذا العنوان بالخصوص، كانت شائعة في القرون الأُولى بشكل واسع، فأكثر مؤلّفيها هم من أعلام تلك القرون مثل: الثقفي (ت ٢٨٣)، والحبري (ت ٢٨٦)، وابن شمّون و فرات الكوفي (ق ٤)، وابن أبي الثلج البغدادي (ت ٣٢٥)، والجلودي البصري (ت ٣٣٢)، و أبي الفرج الإصفهاني (ت ٣٥٦)، والخيبري (ت ٣٧٦)، والمرزباني (ت ٣٧٨)، والجوهري (ت ٤٠١)، والشيخ المفيد (ت ٤١٣)، و أبونعيم الإصفهاني (ت ٤٣٠) وغيرهم.

و إذا لاحظ الناقد ترجمة هؤلاء الأعلام و وقف على مراتبهم السامية عندالمحدّثين والعلماء، و راجع مؤلّفاتهم القيّمة في هذا الموضوع، ونقد أسانيدها، تمكّن من معرفة السرّ في التزامهم بتأليف هذا النوع من الكتب و تحت هذا العنوان بالذات.

وفقنا الله للعلم والعمل، وهدانا إلى أقوم السبل، و صلّى الله على محمّد سيّد الرُسل، وعلى آله الطيّبين الطاهرين أئمة الحقّ والعدل.

«سبحانَ ربك ربّ العزّة عمّا يصفون، و سلام على المرسلين والحمدلله ربّ العالمين»

المصطلح الرجالي

«أسند عنه»

ما هو؟

وما هي قيمته الرجالية؟

«بسم الله الرحمن الرحيم»

إنّ كلمة «أسندَ عنه» من مشتقّات الأصل المركب من الحروف الثلاثة (س، ن، د)، ولهذه المادّة في اللغة وضع ومعنى، ولها أيضاً مغزى اصطلاحي وراء الأصل اللغوي.

وقد انطوت هذه المادّة و مشتقاتها على أهميّة نابعة من أهمّية ما يسمّى في علم الحديث بالسند، فإنّ لسند الحديث شأناً استقطب من العلماء جهوداً توازي ما يبذل في سبيل متن الحديث، فقد اختصّ له علماء، فتّنوا حوله الفنون من: دراية، و رجال، و طبقات، و ألّفوا في كلّ من هذه الفنون المؤلفات النافعة، ضبطوا لهاالقواعد، و جمعوا منها الوارد والشارد.

وكان من بعد أثر السند المصطلح، في أصل اللغة أن أخذت مادّته و تصاريفها طريقاً في كلمات اللغويّين، وموقعاً من كتب اللغة، فنجد ألفاظاً مثل: السند، الإسناد،المسند، ..... معروضة في المعاجم والقواميس اللغوية بما لها من المعنى المصطلح عند علماء الحديث، مع أنّ ذلك ليس من مهمّة اللغويّين.

ولعلّ الوجه الصحيح لهذاالتصرّف أنّ هذه الألفاظ تخطّت في العرف العام مجردّ المعاني اللغوية، و اتّخذت أوضاعاً ثانية لامناص من ذكرها في عرض المعنى الغوي، إن لم ينحصر المعنى المفهوم بها، بعد أن لم يعدالمعنى اللغوي ملحوظاً بالمرّة.

فللوصول إلى ما تنطوي عليه كلمة «أسند عنه» لا بدّ من الإحاطة بكلّ ما لمادّة «سند» و مشتقّاتها من المعنى المصطلح، فنقول:

السند:

قال الزمخشري: سَندُ الجبل والوادي هو مرتفع من الأرض في قُبُله، والجمع أسناد... و من المجاز: حديث قويّ السند، والأسانيد قوائم الحديث (١).

والأسانيد جمع أسناد - بفتح الهمزة - الذي هو جمع سند، والتعبير بالقوائم بلحاظ أنّ الحديث - والمراد هنا متنه فقط - إنّما يقوم على ما يسبقه من الرواة الناقلين له، و أنّ بها تتميّز صحة المتون وعدم صحتها، و بها تعرف قيمة الحديث، ومن ذلك يتّضح أنّ المعنى اللغوي المذكور لا يناسب أن يكون ملحوظاً في تسمية طريق المتن بـ «السند» بلحاظ أنّ الطريق هو أوّل ما يواجهه الإنسان من الحديث، فإنّ هذا المعنى لم يلحظ فيه جهة القيام به والإعتماد عليه، ومع هذا فإنّ السيوطى قد احتمله (٢).

وقال الفيومي: السند ما استندت إليه من حائطٍ أوغيره (٣).

و قال ابن منظور: من المجاز سيّد سند، وهو سندي أي معتمدي (٤).

والمناسبة بين هذا المعنى، والمعنى المصطلح، هي أنّ الحديث يستند إلى طريقه و يعتمد عليه، فهو إنّما يكتسب القوّة والضعف منه، تبعاً لأحوال رواته، أو لخصوصيّات الطريق من الإ تصال والإنقطاع (٥).

وأما السند اصطلاحاً:

فهو طريق المتن (٦)، أو: مجموع سلسلة رواته حتّى ينتهي إلى المعصوم (٧)، ولا يختصّ اسم السند بالطريق المذكور فيه جميع رواته، فلو حُذف الطريق كلّه، فإنّما يكون سنده محذوفاً، لا أنّه مرسل لا سند له، وكذا لو حذف بعضه فإنّ إطلاق الاسم يشمل المذكورين والمحذوفين، وهذا أمر مسلّم عند أهل الخبرة.

فمن الغريب ما ذكره المحقّق الكلباسي من أنّه «لا يحضره إطلاق السند على المحذوفين، و إن وقع إطلاق الطريق على المذكورين» (٨).

هذا، مع أنّ التفريق بين كلمتي السند والطريق، بعيد عن التحقيق، و خاصة عند تعريف السند بأنّه طريق المتن.

* * *

الإسناد:

قال الجوهري: أسندَ الحديث رفعه (٩).

وقال صاحب التوضيح: الإسناد أن يقول حدّثنا فلان عن رسول الله صلّى الله عليه وآله ويقابل الإسناد الإرسال وهو عدم الإسناد (١٠).

وقال الفيومي: اسندتُ الحديث إلى قائله، بالألف (١١) رفعته إليه بذكر قائله (١٢).

وقال الأزهري: الإسناد في الحديث رفعه إلى قائله (١٣).

ومنه ماورد عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام قال: قال أميرالمؤمنين عليه السلام: إذا حدّثتم بحديث فأسندوه الى الذي حدّثكم فإن كان حقاً فلكم، وإن كان كذباً فعليه (١٤) وهذاالإستعمال حقيقة، إلاّ إذا كان الإسناد بمعنى ذكرالسند، كما يقال أسْنِدْ هذاالحديث، أي اذكر سنده، فهو مجاز، لأنّ إطلاق السند على سلسلة رجال الحديث مجاز كما صرّح بذلك الزمخشري (١٥).

وقد يطلق الإسناد على السند، فيقال: إسناد هذاالحديث صحيح، وقد ورد في الحديث عن مسعدة بن صدقة، عن جعفربن محمد، عن أبيه، عن عليّ بن الحسين، عن أبيه رضي الله عنهم، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: إذا كتبتم الحديث فاكتبوه بإسناده، فإن يك حقاً كنتم شركاء في الأجر، وإن يك باطلاً كان وزره عليه (١٦).

وقع هذا في كلمات كثيرٍ من القدماء منهم أبوغالب الزراريّ في رسالته (١٧) والشيخ المفيد في أماليه (١٨) والشيخ الطوسي في الفهرست (١٩).

قال في شرح مقدمة المشكاة: تطلق كلمة السند على رجال الحديث الذين قد رووه، ويجيء الإسناد أيضاً بمعنى السند وأحياناً بمعنى ذكرالسند (٢٠).

ونقل السيوطي عن ابن جماعة: أنّ المحدّثين يستعملون السند والإسناد لشيء واحد (٢١).

وهذا الإطلاق ليس حقيقياً، فإنّ الإسناد من باب الإفعال المتضمّن معنى التعدية والنسبة، وهذا ليس موجوداً في واقع السند، نعم يكون الإطلاق مجازاً باعتبار أنّ السند موصل إلى المتن وموجب للسلوك إليه.

قال السيّد حسن الصدر: و ذلك من جهة أنّ المتن إذا ورد فلابدّ له من طريق موصل إلى قائله، فهذا الطريق له اعتباران:

فباعتبار كونه سنداً و معتمداً ـ في الصحّة والضعف مثلاً يسمّى سنداً.

و باعتبار تضمّنه رفع الحديث إلى قائله يسمّى إسناداً(٢٢).

و معنى (رفعه) هو نسبته إلى قائله، قال الطيبي: السند إخبار عن طريق المتن، والإسناد رفع الحديث و إيصاله إلى قائله(٢٣).

والظاهر أنّ المراد هو نسبته مسنداً أي بسند متّصل إلى قائله، كما يقال في الحديث المتّصل السند إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم أنّه حديث مرفوع، مقابل المرسل والمقطوع والموقوف.

المُسْنَد:

هو لغةً: إمّا إسم مفعول من أَسْنَدَ، مثل أكرم إكراماً فهو مُكرِم و ذاك مُكرَمٌ، أو اسم آلة.

قال ابن منظور: وكل شيءٍ أَسندتَ إليه شيئاً فهو مُسْنَدٌ، وما يستند إليه يسمّى (مُسنداً) و (مِسنداً) و جمعه (المساند)(٢٤).

وهو اصطلاحاً: يُطلق على قسم من الحديث، وعلى بعض الكتب:

أمّا المُسْنَدُ من الحديث:

فهو ما اتّصل إسناده، حتى يُسند إلى النبي (صلّى الله عليه وآله)، و يقابله: المُرْسَل والمنقطِع، وهو مالم يتّصل.

قال الخطيب البغدادي: وصفُهم الحديث بأنه «مسند» يريدون أنّ إسناده متّصل بين راويه و بين من أسند عنه، إلاّ أنّ أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم) و اتّصال الإسناد فيه أن يكون كل واحد من رواته سمعه ممّن فوقه حتى ينتهي ذلك إلى آخره، و إنْ لم يُبيّن فيه السماع بل اقتصر على العنعنة(٢٥).

وقال السيد حسن الصدر: إن علمت سلسلته بأجمعها ولم يسقط منها أحد من الرواة بأن يكون كل واحداً أخذه ممن هو فوقه حتى وصل إلى منتهاه: فمسندٌ، و

يقال له: الموصول والمتّصل، و أكثر ما يستعمل «المسند» فيما جاء عن النبي (صلّى الله عليه وآله) (٢٦).

و إطلاق المسند على الحديث إنْ كان باعتبار رفعه إلى النبي صلّى الله عليه وآله كما هوالظاهر، و صرّح به جمع من اللغويين في معنى (أسند الحديث) كما مرّ ذكر أقوالهم، فهو بصيغة اسم المفعول، وهو إطلاق حقيقي.

و إنْ كان باعتبار ذكر رواته متصلين، فهو من باب إطلاق الإسناد على السَنَد نفسه، فالحديث المُسْند، هوالحديث الذي ذُكر سنده، فهذا اطلاق مجازيّ، ولعلّ بالنظر الى هذا ذكرالزمخشري: أنّ من المجاز قولهم حديث مسند (٢٧).

و أما كونه مسنداً باعتبار كونه آلةً للإستناد والإعتماد، فهو في الحديث اعتبار بعيد، لأنّه ليس كلّ حديث معتمداً كذلك.

وأمّا الكتاب المسمّى بالمسند:

فقد قال الكتاني عنه: هي الكتب التي موضوعها جعل حديث كل صحابيّ على حِدة، صحيحاً كان أو حسناً أو ضعيفاً، مرتَّبين على حروف الهجاء في أسماء الصحابة، كما فعله غير واحد وهو أسهل تناولاً، أو على القبائل، أوالسابقة في الإسلام، أوالشرافة النسبية، أو غير ذلك (٢٨).

و قال: وقد يُطلَق (المُسْنَدُ) عندهم على كتاب مرتَّب على الأبواب، أوالحروف أوالكلمات، لا على الصحابة، لكون أحاديثه مسندةً و مرفوعةً أُسنِدَتْ و رُفعتْ إلى النبي صلّى الله عليه وآله (٢٩).

ومن هذاالباب ما أَلّفه كثير من المحدّثين من المسانيد حيث أوردوا في كل منها ما رواه أحد الأعلام المتأخّرين عن عهدالصحابة، فجمعوا ما رواه ذلك العلم بشكل متصل و بطريق مسند إلى النبي صلّى الله عليه وآله، كما أُلّف للأئمة مسانيد بهذاالشكل، و خاصةً لأئمّة أهل البيت عليهم السلام، ومن خلال التتبُّع في كتب الحديث نجد أنّ تسمية المجموعات الحديثية المسندة إلى النبي صلّى الله عليه وآله بطريق واحد من الأئمة المعصومين عليهم السلام بـ «المسند» منسوباً إلى ذلك الإمام، كمسندالحسن أوالحسين أوالباقر أوالصادق(ع) كان حاصلاً في زمان الامام الصادق عليه السلام، بل في زمان الباقر عليه السلام أيضاً.

ومن هنا يمكننا القولُ بأنّ تاريخ تأليف الكتب على شكل «المسند» يعود

إلى أواسط القرن الثاني، بل إلى أوائل هذاالقرن بالضبط حيث توفي الإمام الباقر عليه السلام سنة(١١٤) للهجرة، وكان في المؤلّفين للمسانيد، جمع من أصحابه عليه السلام.

و بهذا نُصَحِّحُ ما قيل في صدد تاريخ تأليف المسند من تحديده بأواخر القرن الثاني (٣٠) أو نسبته إلى مُؤلّفين متأخِرين وفاةً عن بداية القرن الثالث (٣١).

و أمّا تسمية الكتاب بالمسند مضافاً إلى مؤلفه أو شيخه الذي يروي عنه فليس بمجاز، لأنّه اسم مفعول من أَسْنَدَ الحديثَ إذا رفعه إلى النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم حيث يرفع المؤلّف أوالشيخُ الحديثَ بسندٍ متصلٍ إليه صلّى الله عليه وآله و أما أنّه يسمّى بالمسند باعتبار أنه يستند إليه في الحديث فيكون اسم آلة، فهو اعتبار بعيد لما ذكرنا من أنّ تلك المسانيد لم تؤلّف على أساس احتوائها على الحديث الصحيح والموثوق كله.

نعم يمكن أن يكون مشيراً الى قوّة المؤلّف والشيخ باعتبار اتصال سنده إلى النبي صلّى الله عليه وآله لا اعتبار حديثه، فالإعتبار الأول أولى بالقصد، فهو - إذن - بمعنى الحديث المرفوع إلى النبي (ص)، كما هوالملاحظ. من عادة المؤلّفين لما أسموه بالمسند.

أسند عنه:

قد استعمل الشيخ الطوسي هذه الكلمة في كتاب رجاله، في ترجمة العديد من الرواة، ولم يستعملها غيره إلاّ تبعاً له، وقد وقع علماء الرجال والدراية في ارتباك غريب في لفظها و معناها:

فمن حيث عدد من وقعت في ترجمته من الرواة، حصرهم بعض بمائة وسبعة و ستين مورداً(٣٢).

وقال السيّدالخوئي: إنّهم قليلون يبلغ عددهم مائة و نيّف و ستين مورداً (٣٣).

وقال السيّد الصدر: إنّهم خمس و ثلاثمائة، لاغير، من أصحاب الصادق (٣٤).

بينما نجد الموصوفين بهذه الكلمة في كتاب «رجال الطوسي» المطبوع يبلغ

(٣٤١) شخصاً منهم شخصٌ (واحد) من أصحاب الباقر والصادق(ع) (٣٥) ومنهم (٣٣٠) من أصحاب الصادق عليه السلام و (اثنان) من أصحاب الكاظم عليه السلام و (سبعة) من أصحاب الرضا عليه السلام و منهم شخص (واحد) من أصحاب الهادي عليه السلام.

وهذا يقتضي أن لا يكون ذكر الوصف مختصاً بالرواة من أصحاب الصادق عليه السلام لكن البعض زعم ذلك، و أكّد عليه آخر (٣٦)، و أصرّ ثالث على ذلك مستنداً إلى أنّ الكتب الرجالية الناقلة عن رجال الشيخ الطوسي، لم تنقل الوصف المذكور مع غير أصحاب الصادق عليه السلام بل لم يترجم لبعض الموصوفين من غير أصحاب الصادق عليه السلام أصلاً، و بالتالي فهو يخطِّئ النسخة المطبوعة في النجف لايرادها الوصف مع أسماء من أصحاب الأئمّة غير الصادق عليهم السلام.

لكن هذا الإلتزام غير مستقيم:

فأوّلاً: إنّه لا يمكن الإلتزام بوقوع الإشتباه والخطأ في وصف أفراد قليلين، من غير أصحاب الصادق، بهذا الوصف، من بين آلاف الرواة، فلماذا خُصّ هؤلاء فقط بمثل هذا، مع أنّهم متباعدون في الذكر؟ ولماذا لم يقع مثله في أصحاب النبي صلّى الله عليه وآله أو أصحاب علي عليه السلام؟ ثمّ أليس هذا الإحتمال يسري إلى بعض أصحاب الصادق (ع) الموصوفين بهذا الوصف؟ و اذا كانت هناك خصوصية تدفع وقوع الخطأ في هؤلاء فهي تدفعه في اولئك.

و ثانياً: إنّ النسخة المطبوعة ـ حسب ما جاء فيها ـ معتمدة جداً، إذ أنّها تعتمد على نسخة خطّ الشيخ محمد بن إدريس الحلّي، التي قابلها على خطّ المصنّف الطوسي (٣٧)، مضافاً الى أنّ الكتب الناقلة عن رجال الطوسي غير معروفة النسخ، فلعلّها مُنِيَتْ بما مُنِيَ به غيرها من الكتب من التحريف، مما يُوهِنُ الإعتماد عليها، فكما يُمكن تخطئة النسخة المطبوعة، فمن الممكن تخطئة الكتب الناقلة، أوالنسخ التي اعتمدها الناقلون، أو أنّ الناسخين لكتبهم أخطاوا أواجتهدوا في تفسير الكلمة فحذفوها من غير أصحاب الصادق عليه السلام!!

ومن حيث مفاد الكلمة وقع للعلماء ارتباك آخر:

فالعلاّمة الحلّي أعرض عن ذكرها في تراجم بعض الموصوفين بها، حتّى من

أصحاب الصادق عليه السلام، وعلّل بعض الرجاليين تصرّفه هذا بأنّ «الوجة فيه خفاء المفاد، وعدم وضوح المراد» (٣٨).

وهذا التعليل يقتضي حذف الكلمة رأساً لا حذفها من بعض الموصوفين فقط.

وقال السيد الخوئي: ولا يكاد يظهر لنا معنى محصلٌ خال عن الإشكال (٣٩).

وقال أيضاً: لا يكاد يظهر معنى صحيح لهذه الكلمة في كلام الشيخ قدّس سرّه في هذه الموارد، وهو أعلم بمراده (٤٠)

و أما المفسّرون لها فقد ذهبوا إلى تفسيرات مختلفة، ومنشأ الإختلاف هو كيفيّة قراءة الفعل (أسند)؟، و من هوالفاعل؟ والى من يعود ضميره، و مرجع الضمير في (عنه)؟ (٤١).

فقُرئ الفعلُ بلفظ (أَسْنَدَ) بصيغة الفعل الماضي المعلوم فاعلُه الغائب.

و بلفظ (أُسْنِدَ) بصيغة الماضي المجهول الفاعل.

و بلفظ (أُسْنِدُ) بصيغة المضارع المبنيّ للمتكلّم.

والضمير الفاعل يعود: إمّا إلى الراوي الموصوف بها، أو إلى الحافظ ابن عُقدة، أو مجهول: هم الشيوخ، أوالشيخ الطوسي المتكلّم.

والضمير المجرور يعود: إلى الراوي، أوالإمام المعنون له الباب.

فالإحتمالات سبعة:

الإحتمال الأوّل:

أنّ الراوي أَسْنَدَ عن الامام عليه السلام، والمقصود: روايته عنه بواسطة آخرين، و إنْ كان قد أدرك زمانه و روى عنه بلاواسطة، و لهذا عدّه الشيخ في أصحاب ذلك الإمام، إلاّ أنّه يتميّز عن سائر أصحاب ذلك الإمام بروايته عنه مع الواسطة أيضاً.

اختار هذاالتفسير المحقّق السيّد الداماد (٤٢)، ونقله الكلباسي مائلا إليه (٤٣)، وكذا البارفروشي (٤٤) وليس مراد الملتزمين بهذاالرأي: إنّ الراوي يروي عن الإمام مع الواسطة دائماً، حتّى يردّ بوجود رواية له عن الإمام بدون واسطة أحد كما توهم (٤٥).

فانّ هذاالتوهم ـ مع أنّه مخالف لصريح كلمات الملتزمين بهذاالمعنى كما ذكرنا ـ منافٍ لعدّالراوي من أصحاب الإمام عليه السلام فإنّ كونه من أصحابه يقتضي روايته عنه، ومن البعيد عدم التفات أمثال المحقّق الداماد إلى هذه المفارقة الواضحة.

وهذا الإحتمال يندفع بامور:

أولاً: إنّ من أصحاب الصادق عليه السلام عدّة، أوردهم الشيخ في باب الرواة عنه عليه السلام، وقد رووا عنه مع الواسطة كثيراً من الروايات، و مع ذلك فالشيخ لم يصفهم بقوله «أسند عنه» مثل:

أبان بن عثمان الأحمر:

فقد ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام (٤٦) وقدروي عنه بلا واسطة كثيراً، و روي عنه بواسطة أيضاً، فروى عن علي بن الحسين، عن الصادق (عليهم السلام) في تهذيب الشيخ نفسه (ج١٠ ص٥١٢) (٤٧).

و روي عن (من ذكره)، عن الصادق عليه السلام في الكافي للكليني (ج٧ كتاب ٢ باب ٤ حديث ١).

و في التهذيب (ج٩ حديث ١٣٣٥) (٤٨) وموارد أُخرى.

و مع ذلك فانّ الشيخ لم يصفه في الرجال بالوصف المذكور.

و ابراهيم بن عبدالحميد:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام (٤٩) و أصحاب الكاظم عليه السلام (٥٠) و روى عنهما بلا واسطة، كما روى بواسطة أبان بن أبي مسافر، عن الصادق عليه السلام في الكافي (ج٢ كتاب ١ باب ٤٧ حديث١٩) (٥١).

و روى بواسطة إسحاق بن غالب، عن الصادق عليه السلام في الكافي (ج٢ كتاب ١ باب ١٧٦ حديث ٤ و كتاب ٣ حديث ١٤) (٥٢) ، ومع ذلك فإنّ الشيخ لم يصفه في رجاله بالوصف المذكور.

و أحمدبن أبي نصرالبزنطي:

روى عن الكاظم، والرضا، والجواد عليهم السلام، ذكره الشيخ في

أبوابهم (٥٣) و روى عن الكاظم عليه السلام بلا واسطة، وروى عنه بواسطة أحمد بن زياد في الكافي (ج٧ كتاب ١ باب ١٣ حديث ١٧)، وفي الفقيه (ج٤ حديث ٥٤٩)، و في التهذيب (ج٨ حديث ٢٩٥ و ج٩ حديث ٨٧٢)، والإستبصار (ج٣ حديث ١١٠٧) (٥٤) .

و مع ذلك فإنّ الشيخ لم يصفه بتلك الصفة في الرجال.

وثانياً: أنّا نجد من الموصوفين بقوله «أسند عنه» من ليست له رواية مع الواسطة عن الإمام، فالحارث بن المغيرة جميع رواياته عن الصادق عليه السلام بلاواسطة، وهذه الدعوى تعتمد على ما استقصى من رواياته في الكتب الأربعة (٥٥) .

ومع ذلك فقد ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام قائلاً «أسند عنه» (٥٦) .

و ثالثاً: أنّ المتتبع يجدُ أنّ أكثر الرواة عن أحدٍ من الأئمّة يروون عن ذلك الإمام بواسطة و بدونها مع بعد خفاء مثل هذا على الشيخ الطوسي، و مع ذلك فإنّ الشيخ لم يصف سوى عددٍ معيّنٍ من الرواة، من بين الآلاف المذكورة أسماؤهم في كتاب رجاله.

فلابدّ من وجود معنى للوصف يبرّر تخصيص هذاالعدد المعدود به، دون غيرهم.

هذا، مع عدم مناسبة هذا الإحتمال لمعنى الكلمة اللغوي فانّ معنى أسندَ كما مَرَّ هو رفع الحديث عن قائله (الواسطة) إلى الإمام، والمناسب لهذاالإحتمال التعبير بقوله: «أسند إليه «لا» أسند عنه» (٥٧) إذا كان الضمير في (عنه) عائداً الى الإمام، كما هوالظاهر.

و أمّا ما ذكره السيّد في الرواشح من تقسيم الأصحاب إلى أصحاب سماع، و أصحاب لقاء، و أصحاب رواية بالواسطة فهذا عجيب جداً، فالسامع معدود من الأصحاب بلا شك، و أما الملاقي فلو فرضنا عدّه من الأصحاب فله وجه، لكن كيف يكون من لم يسمع ولم يلاق بل ولم يعاصر الإمام معدوداً من أصحابه؟

ثم من أين عُرف هذاالتفصيل، وليس في عبارة الشيخ ما يدلّ عليه؟ ولم يذكر إلاّ أنّه قصد تعداد أصحاب كل إمام ومن روى عنه؟

وهذا الرأي يعارض تماماً الإحتمال الثالث.

وقد أورد عليه بعض المعاصرين بقوله: وهذاالوجه ضعيف جدّا، إذ قد صرّح الشيخ في مواضع كثيرة من موارد ذكر هذه الكلمة، أيضاً بالرواية عن الإمام الذي عدّه في أصحابه، أو عن إمام قبله، أو بعده، أو عنهما جميعاً.

قال في محمّدبن مسلم الثقفي: أسند عنه... روى عنهما وفي جابرالجعفي أسند عنه، روى عنهما. وفي وهب بن عمروالأسدي:أسند عنه، روى عنهما عليهماالسلام (٥٨).

بعد توجيه الإشكال بأنّ الشيخ قرن بين الإسناد عن الإمام والرواية عنه بسياق واحد ونسق واحد، فلا وجه لدعوى أنّ عمدة روايته هو أن يكون مع الواسطة و أنّ الرواية المباشرة إن حصلت فهي قليلة، فإنّ عبارة الشيخ ـ باعتبار اتّحاد النسق وخلوها عن قيدالكثرة أوالقلّة ـ تأبي هذاالتفصيل، ولا قرينة خارجيّة موجبة للإلتزام بذلك.

وهذاالتوجيه تعقيب على التوهم الذي أشرنا إليه في صدر هذاالإحتمال و دفعناه.

الإحتمال الثاني:

أنّ الراوي سمع الحديث من الإمام عليه السلام

ذكره الوحيد البهبهاني، وقال: «ولعلّ المراد: على سبيل الإستناد والإعتماد» (٥٩).

و يحتمله ما نقل عن صاحب القوانين (٦٠).

ويدفعه

أنّ كون مراد الشيخ الطوسي بهذه الكلمة الدلالة على مجردالسماع أمر غير مناسب للنهج الذي وضعه لكتاب الرجال، حيث صرّح في مقدمته أنّه قصد جمع أسماء من روى عن كل إمام (٦١).

و معنى كلامه أنّ المذكورين في باب أصحاب كلّ إمام إنّما رووا وسمعوا عن ذلك الإمام، فلا معنى لإعادته ذلك مع التراجم، وخاصة تخصيص قليل منهم

بذلك.

و لعلّه لأجل هذه المفارقة قيّدالمحقق الوحيد السماع بكونه على سبيل الإعتماد.

لكن هذاالتقييد لا يؤثّر شيئاً في تصحيح هذاالإحتمال، مع أنّ الكلمة لا تدل من قريب أو بعيد على هذاالقيد، إن لم تدلّ على نفيه، فإنّ الشيخ صرّح بتضعيف بعض الموصوفين بها (٦٢) كما نجد كثيراً من المجاهيل والعامة في عدادهم، و سيأتي تفصيل الكلام في دلالة الكلمة على الحجيّة أو عدمها.

الإحتمال الثالث:

أنّ المراد بهذاالوصف هو تلقي الحديث من الراوي سماعاً، مقابل الأخذ من الكتاب كما يشهد به تتبع موارد استعمال هذه العبارة التي اختصّ بها الشيخ في كتاب الرجال، هذا ما ذكره السيد بحرالعلوم في رجاله (٦٣).

والجواب:

أنّ السيد إنّما أراد الإستشهاد بهذا على عدم تأليف المقول فيه هذا الوصف لكتاب، و أنّ الإعتماد على روايته الشفهيّة، فإنّه استشهد بهذا لنفي كون عبدالحميد العطّار صاحب كتاب، و أنّ ما ذكره النجاشي في ترجمة ابنه محمّد من قوله: «له كتاب» إنّما هو راجع إلى ابنه محمّد، لا عبدالحميد المذكور استطراداً، قال: و يشهد لكون الكتاب لمحمّد: عدم وضع ترجمة لأبيه عبدالحميد ... وكذا قول الشيخ في رجاله: «عبدالحميد أسند عنه».

لكن هذاالمعنى غير صحيح، فإنّ كثيراً من الموصوفين إنّما هم مؤلّفون، و سيأتي استعراض أسماء من ألّف منهم، وهذا يُنافي كليّاً ما سنختاره في الإحتمال السابع.

و أمّا ما ذكره من شهادة التتبّع لما ذكره فلم يتّضح لنا وجهه؟؟

الإحتمال الرابع:

أنّ الحافظ ابن عقدة أحمدبن محمّدبن سعيدالكوفي المتوفّى سنة (٣٣٣) أسندَ

عن الراوي في كتاب رجاله الذي ألّفه لذكر أصحاب الصادق (٦٤) .

ذكره جمع، منهم المحقّق السيد حسن الصدر الكاظمي، واختاره، بعد أن قدّم مقدّمات حاصلها: أنّ الكلمة مذكورة في خصوص رجال الشيخ، و أنّه ذكر ذلك خاصة في باب أصحاب الصادق عليه السلام، و أنّ المذكور من رجاله من أصحابه عدّتهم «٣٠٥٠» راوياً، و أنّ الموصوفين من أُولئك الرواة «٣٠٥» ! رجال فقط، و أنّ الشيخ صرّح في أوّل كتابه: «أنّه لم يجد في مارمي إليه من ذكر أصحاب الأئمة، إلاّ مختصرات، إلاّ ما ذكره ابن عقدة من رجال الصادق عليه السلام، فإنّه بلغ الغاية في ذلك، ولم يذكر رجال باقي الأئمة عليهم السلام «وقال الشيخ»: و أنا أذكر ما ذكره، و أورد من بعد ذلك مالم (يذكره) انتهى (٦٥) ، قال الصدر: يعني مالم يذكره من رجال باقي الأئمّة عليهم السلام، لا رجال الصادق عليه السلام كما تُوهّم، و أنّ أصحابنا ذكروا في كتبهم في ترجمة ابن عقدة أنّ له كتباً منها كتاب أسماء الرجال الّذين رووا عن الصادق أربعة آلاف رجل، و أخرج لكل رجل حديثاً ممّا رواه عن الصادق عليه السلام.

و بعد تمهيد هذه المقدمات، قال الصدر: الظاهر أنّ الشيخ نظر إلى الحديث الذي أخرجه ابن عقدة في ترجمة من رواه عن الصادق عليه السلام، فإذا وجده مسنداً عن ابن عقدة عن ذلك الرجل قال في ذيل ترجمته: «أسندَ» يعني ابن عقدة «عنه» أي عن صاحب الترجمة، فيُعلم أنّ ابن عقدة يروي عن ذلك الرجل باسناد متصل.

و إن لم يجد الحديث الذي أخرجه ابن عقدة مسنداً، بأن وجده مرسلاً أو مرفوعا، أو مقطوعا، أو موقوفاً، أو نحو ذلك، لم يذكر حينئذ شيئاً من ذلك لعدم الفائدة.

وقال الصدر: إنّه لم يعثر على التنبّه لهذا المعنى من أحد (٦٦) .

لكن يلاحظ أنّ هذا الرأي كان معروفاً قبل الصدر (٦٧) .

ويندفع هذا الإحتمال بأُمور:

الأوّل: أنّ من ذكرهم ابن عقدة إنّما هم من أصحاب الصادق عليه السلام خاصّة كما ذكره الصدر، و صرّح به الشيخ في مقدّمة رجاله، بينما نجد بين الموصوفين بقوله «أسند عنه» عدداً من أصحاب الباقر والكاظم والرضا والهادي عليهم السلام،

وقد مرّ الكلام في عدم اختصاص الكلمة بأصحاب الصادق عليه السلام.

الثاني: أنّ المفهوم من كلام الشيخ في الرجال أنّ ابن عقدة أورد مع ترجمة كلّ رجل ممّن أصحاب الصادق عليه السلام ما رواه الرجل عن الإمام، ولا بدّ أنّ تلك الروايات قد بلغت ابن عقدة بطريق مسند إلى ذلك الرجل، كما هو المتعارف عند المحدّثين الأوائل، و إلاّ فمن أين لابن عقدة الإطّلاع على رواية الراوي عن الإمام حتّى يُثبتها في كتاب رجاله؟ إذن فجميع روايات هذا الكتاب متصلة السند من ابن عقدة، عن الراوي، و على ذلك فجميع من ذكرهم له إليهم سند، فلابدّ أنْ يكونوا كلّهم ممّن يقال فيه «أسند ابن عقدة عنه»!

(و بعبارة أُخرى): إنّ ابن عقدة إذا ذكر شخصاً في عداد أصحاب الصادق عليه السلام، فلابدّ أنّه اطّلع على روايته عن الإمام، بوقوفه عليها و وصولها إليه، ومن البعيد أنّ ابن عقدة لم يرو بطريق مسند تلك الروايات التي أثبتها في تراجم الرواة من أصحاب الصادق عليه السلام أو أن تكون الروايات غير مسندة إلى رواتها، وهو مع ذلك أثبتها في كتابه؟ مع ما هو المعروف من سعة علمه و روايته و بلوغه الغاية في كثرة الإطلاع والرواية، فمن المستبعد ممّن هذه صفته أن يُعرِف بأربعة آلاف رجل و ينقل روايتهم! لكن لا يُسند بطريق متصل إلاّ إلى «٣٠٥» رجال منهم، كما يدّعيه السيد الصدر؟![٦٨].

الثالث: أنّا نجد كثيراً من الرجال الذين وقع لابن عقدة سندٌ متصل إليهم، وهم من أصحاب الصادق عليه السلام قد وردت أسماؤهم في باب أصحابه من رجال الشيخ، والمفروض أنّ جميع المذكورين في هذا الباب هم من الذين ترجمهم ابن عقده في كتابه، ومع أنّ ابن عقدة نفسه له إلى أُولئك سند متّصل، فانّا لم نجد وصف «أسند عنه» في ترجمتهم من الرجال.

وليس من الممكن فرض غفلة الشيخ الطوسي عن اتصال سند ابن عقدة إليهم، لأنّ الشيخ أورد روايات ابن عقدة المسندة إليهم في كتاب أماليه (مع) أنّ المفروض أنّ ابن عقدة هو قد أورد الروايات في كتاب رجاله.

وليس من المحتمل أنّ ابن عقدة أورد في رجاله روايات أُولئك الرجال من دون سند له إليهم مع أنّه يرويها مسندة إليهم في غير كتاب الرجال، ومن اولئك:

***

أبان بن تغلب:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام (٦٩) و أورد في الأمالي (٧٠) روايته عن الأهوازي عن ابن عقدة، بسنده المتصل إلى أبان، عن الصادق (عليه السلام).

و أحمد بن عبدالعزيز:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام (٧١) و أورد في الأمالي (٧٢) بسنده عن ابن عقدة، بسنده عن أحمد، عن الصادق عليه السلام.

والحسن بن حذيفة:

ذكره في أصحاب الصادق عليه السلام (٧٣) و أورد في أماليه (٧٤) عن الجعابي، بسنده عن ابن عقدة، بسنده عن الحسن، عن الصادق عليه السلام.

و صفوان بن مهران:

ذكره في أصحاب الصادق عليه السلام (٧٥) و أورد في الأمالي (٧٦) عن الأهوازي، بسنده عن ابن عقدة، بسنده عن صفوان، عن الصادق عليه السلام.

و عبدالله بن أبي يعفور:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام (٧٧) و أورد في الأمالي (٧٨) عن الأهوازي، عن ابن عقدة، بسنده عن عبدالله، عن الصادق عليه السلام.

ومحمد بن عبادبن سريع البارقي:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام (٧٩) وأورد في الأمالي (٨٠) عن الجعابي، عن ابن عقدة، بسنده عن محمد، عن الصادق عليه السلام.

ومحمد بن يحيى المدني:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام (٨١) و أورد في الأمالي (٨٢)

عن الأهوازي، عن ابن عقدة، بسنده عن محمد، عن الصادق عليه السلام.

والمعلّى بن خنيس:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام (٨٣) و أورد في الأمالي (٨٤) عن الأهوازي، عن ابن عقدة، بسنده عن المعلّى، عن الصادق عليه السلام.

و مع هذا، فإنّ الشيخ الطوسي لم يصف أحداً من هؤلاء بأنّه «أسند عنه».

الإحتمال الخامس:

أنّ الفعل مبنيّ للمفعول، والمراد أنّ الشيوخ أسندوا عن الراوي، أي رووا عنه بالأسانيد، ذكره المجلسي الأول الشيخ المولى محمدتقي، واعتبره كالتوثيق، وقال: «إنّ المراد أنّه روى عنه الشيوخ واعتمدوا عليه وهو كالتوثيق. ولا شكّ أنّ هذاالمدح أحسن من لا بأس به» (٨٥).

والجواب:

أنّه لو تمّ هذاالإحتمال لكانت صفة «الإسناد» عن الرواي الموصوف لازمةً له كلّما ذُكر في أصحاب أيّ واحد من الأئمة، من دون اختصاص بباب أصحاب الصادق عليه السلام فقط، لكنّ الشيخ يصف الرجل بهذاالوصف عند ذكره في باب أصحاب الصادق عليه السلام وقد لايصفه به إذا ذكره في أصحاب إمام آخر كالباقر والكاظم عليهماالسلام، وهذا يقتضي أن تكون علاقة بين الصفة المذكورة والإمام المذكور. (و بتعبير آخر) لوكان مجرد إسناد الشيوخ مقتضياً لوصفه بأنّه أسند عنه، لم يكن وجه لتخصيص وصفه بباب دون باب، و إليك بعض الأشخاص الذين وُصفوا في باب، ولم يوصفوا في باب آخر، منهم:

الحسن بن عمارة البجلي:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام موصوفاً (٨٦)، ولم يصفه في باب أصحاب السجاد عليه السلام (٨٧).

***

وحفص بن غياث القاضي:

ذكره في أصحاب الصادق عليه السلام موصوفاً (٨٨) و ذكره في بابي أصحاب الباقر (٨٩) والكاظم عليهما السلام (٩٠) من دون وصف.

والحارث بن المغيرة:

ذكره في أصحاب الصادق عليه السلام موصوفاً (٩١) وذكره في باب أصحاب الباقر عليه السلام بلا وصف (٩٢) .

وعبدالله بن أبي بكر:

وصفه في أصحاب الصادق عليه السلام (٩٣) و ذكره في أصحاب السجاد عليه السلام من دون وصف (٩٤) .

وعبدالمؤمن بن القاسم الأنصاري:

وصفه في أصحاب الصادق عليه السلام (٩٥) و ذكره في رجال الباقر من دون وصف (٩٦) .

وعلقمة بن محمد الحضرمي:

ذكره في أصحاب الصادق موصوفاً (٩٧) ، ولم يصفه عند ذكره في أصحاب الباقر عليه السلام (٩٨) .

هذا، مع أنّ جمعاً من الرواة الذين أسند عنهم الشيوخ، لم يوصَفوا بأنّهم (أسند عنهم) وقد عددنا بعضهم عند دفع الإحتمال الثالث.

ولو قيل: انّ المراد بهذا الإحتمال أنّ الشيوخ أسندوا عن الرجل خصوص ماروواه عن الصادق عليه السلام.

قلنا: هذه الخصوصية تنافي الإحتمال نفسه، إذ معنى الإسناد عنه هو أنّ للشيوخ طريقاً متصلاً إلى الراوي، بقطع النظر عن نوع الرواية و شخص من يروي عنه الراوي، فلا يفرق بين ما يرويه عن الصادق و بين ما يرويه عن الباقر

عليه السلام، إنّما المهمّ وجود سندٍ للشيوخ يوصل الى الراوي عنهما -حتّى يصدق أنّه أسند عنه الشيوخ.

مضافاً الى أنّ هذه الخصوصية غير موجودة في كلام الملتزم بهذا الإحتمال ولا تدلّ عليه خصوصية في الكلمة نفسها.

و أورد عليه أيضاً ما حاصله أنّ في الموصوفين كثيراً ممّن لم يعرف حاله ولا له حديث في كتبنا، فكيف يقال في حقّه أنّ الشيوخ رووا عنه بالأسانيد (٩٩) وهذا الإيراد ظاهر.

ولابدّ من التذكير بأنّ العلاّمة المجلسي الثاني صاحب البحار استعمل هذه الكلمة في كتاب رجاله المعروف باسم الوجيزة، في ترجمه الموصوفين بها في رجال الشيخ، من دون تعيين مفادها بنظره، والظاهر أنّه تابع الشيخ الطوسي في ذلك، لانحصار موارد ذكره لها بما ذكره الشيخ الطوسي.

والظاهر ـ أيضاً ـ أنّه أرجع الضمير المجرور في (عنه) إلى الراوي، لأنّه استعمل الضمير المثنى، بعد ذكر اسمين موصوفين بالكلمة فيقول مثلا: جناب ابن عائذ وابن نسطاس العزرمي: أسند عنهما (١٠٠)، وكذا في موارد أُخرى (١٠١) وبما أنّ المجلسي رحمه الله لم يتطرّق لذكر ابن عقدة ولا لغيره ممّن يصلح أن يكون فاعلاً للفعل «أسند»، فمن المحتمل ـ قويّاً ـ أن يكون الفعل ـ في نظره ـ مبنيّاً للمفعول.

كما يبدو اهتمامه بهذا الوصف، ولعلّه يلتزم بما التزم به والده المولى محمد تقي من دلالة الكلمة على المدح، أوالتوثيق.

الإحتمال السادس:

أنّ الشيخ الطوسي يقول عن نفسه: «أُسْنِدُ عنه» أي انّ للطوسي سنداً متصلاً بالراوي يروي عنه.

ويدفعه:

أنّ كثيراً من أصحاب الأئمة عليهم السلام المذكورين في الرجال، قدصحّ للشيخ الطوسي طرق مسندة إليهم، و خاصة أصحاب الأُصول والكتب، وقد ذكر طرقه إليهم في المشيخة الملحقة بكتابه «**تهذيب الأحكام**»، و أورد أسماءهم في

كتاب «**الفهرست**».

فلو كان الشيخ قاصداً من قوله: «**أُسندُ عنه**» التعبير عن وجود طريق له إلى الموصوفين، لزم أن يذكر هذه الكلمة مع كلّ أُولئك الرجال الذين له إليهم طريق مسند، وعددهم يتجاوز التسعمائة، دون الإقتصار على «٣٤١» رجلاً فقط.

فمّن ذكرهم الشيخ في الرجال، من دون وصف، مع توفر جهات هذا الإحتمال فيهم:

كليب بن معاوية الأسدي:

ذكره الشيخ في باب أصحاب الباقر عليه السلام (١٠٢) و في باب أصحاب الصادق عليه السلام (١٠٣) ، وفي باب من لم يرو عنهم (١٠٤) من دون أن يصفه بأنّه «أسند عنه» مع أنّ له إليه طريقاً، ذكره في «الفهرست» (١٠٥)

وحمادبن عثمان، ذوالناب:

ذكره الشيخ في باب أصحاب الصادق عليه السلام (١٠٦) وفي باب أصحاب الكاظم عليه السلام (١٠٧) و في باب أصحاب الرضا عليه السلام (١٠٨) من دون أن يصفه كذلك.

مع أنّ له إليه طريقاً، في «الفهرست» (١٠٩).

الإحتمال السابع:

إنّ المراد أنّ الراوي أسند الحديث عن الإمام، أي: رفع الحديث إلى قائله نقلاً عن الامام عليه السلام، و ألّف على ذلك ما يعدّ مُسنداً للإمام.

و استفادة هذاالمعنى من عبارة «أسند عنه» يحتاج إلى توضيح، وهو: أنّ الفعل «**أَسْنَدَ الحديث**»ـ كما مرّ في صدرالبحث ـ معناه: رَفَعَ الحديثِ، إلى قائله، فإذا قيل: أَسْنَدَ فلانٌ الحديثَ عن زيد، فمعنى هذه الجملة أنّ فلاناً رفع الحديث إلى قائله نقلاً عن زيد.

وبعبارة أُخرى: إنّ حرف المجاوزة «عن» تزيد على «أَسْنَد» خصوصية مّا، لأنّ مدخول حرف المجاوزة «ضمير» يعود إلى شخص غيرالمسند إليه الحديث، فإنّ

الذي يسند إليه الحديث هو قائله، و أمّا المسند عنه الحديث فهو ناقله، وهو الواسطة بين الراوي والقائل.

هذا من الناحية اللغوية.

و إذا لاحظنا التعبير، من ناحية اصطلاح «الإسناد» في علم الدراية، فهو كما مرّ أيضاً: رفع الحديث إلى النبي صلّى الله عليه وآله، والحديث المسند: هوالحديث الذي يُذكر سنده المتصل من الراوي إلى النبي صلّى الله عليه وآله، و بإضافة كلمة المجاوزة «عن» إلى هذاالمعنى المصطلح يتحصل من عبارة «أسند عنه»: أنّ الراوي يرفع الحديث إلى النبي صلّى الله عليه وآله بسند متصل نقلاً عن غيره.

فقائل الحديث المُسْنَد، إنّما هوالنبي صلّى الله عليه وآله، و ناقل الحديث المُسْنَد لابدّ أن يكون هوالواسطة الذي يروي عنه الراوي، وليس هو في بحثنا إلاّ الإمام. ومن الواضح أنّ الشيخ لم يخالف اللغة ولا الإصطلاح في تعبيره هذا. لكن الجزم بإرادته هذاالمعنى، يتوقف على ثلاثة أُمور:

الأمر الأوّل: أنّ الفعل مبني للمعلوم، و فاعله ضمير يعود إلى الراوي.

الأمر الثاني: أنّ الضمير المجرور بعن، يعود إلى الإمام.

الأمر الثالث: أنّ الأحاديث التي ينقلها الراوي عن الإمام، إنّما هي مسندة، أي مرفوعة إلى النبي صلّى الله عليه وآله، مرويّة عن الإمام بطريقه المسند المتصل به صلّى الله عليه وآله.

ولو تمّت هذه الأمور، لثبت أنّ معنى الجملة المذكورة هوالذي استفدناه منها لغةً و اصطلاحاً، لكن هذا لا يعدّ مبرراً لتخصيص عدّة من الرواة بالوصف المذكور، دون غيرهم ممّن تجمّعت فيهم الشرائط المفروضة في هذاالمعنى، فقد عثرنا في محاولة تتبعية موجزة على كثير من الأسماء التي التزمت بمنهج الإسناد المذكور، ومع هذا فإنّ الشيخ لم يصفهم بقوله «أَسْنَدَ عنه» مع ذكره لهم في الرجال إذن فما هوالموجب لتخصيص عدّة معدودة بالوصف المذكور؟.

ولذا مسّت الحاجة إلى عقد أمر رابع لبيان المخصّص الذي وُفّقنا للتوصّل إليه، وهو أنّ كل واحد من الموصوفين قد جمع ما رواه عن الإمام من الأحاديث المسندة إلى النبي صلّى الله عليه وآله في كتاب باسم المُسْند.

فلنحقّق في هذه الأمور:

الأمر الأول: أنّ الفعل معلوم الفاعل وهوالراوي:

من المعروف أنّ الرجاليين يذكرون بعد اسم الراوي ما يتعلق به من الخصوصيات، من صفة أو تأليف أو شيخ أو راو، أو غير ذلك.

و بما أنّ الشيخ خصّ كتاب رجاله لتعديد أسماء أصحاب كلّ إمام في باب من روى عنه، ولذا سمّى كتابه بالأبواب، ولم يؤلّفه لغرض الجرح والتعديل، فلذا لم يتعرّض لهذين إلاّ نادراً، و طريقته أن يذكر اسم الراوي وكنيته و نسبته و نسبه مكتفياً بذكره في أحدالأبواب عن التصريح بأنّه من أصحاب الإمام المعقود له الباب، لأنّ شرطه في الكتاب، والمعنون به كل باب، هو ذكر ما لذلك الإمام من أصحاب في ذلك الباب، ولذا لا يصرح بأنّه روى عنه، إلاّ إذا كان في التصريح بذلك فائدة و أثر، كما إذا أراد أن يذكر معه روايته عن إمام آخر، فإنّه يقول: روى عنه وعن الإمام الآخر، مثلاً: في ترجمة حمادبن بشر، من أصحاب الباقر عليه السلام قال: «روى عنه وعن أبي عبدالله عليه السلام (١١٠) أو إذا أراد أن يؤكّد على أنّ الراوي يروي عن إمامين عليهماالسلام كالصادقين مثلاً، فإنّه يقول: روى عنهما، كما في ترجمة جابربن يزيد الجعفي (١١١) ، و محمّدبن بن اسحاق بن يسار المدني صاحب المغازي (١١٢) ، و محمّدبن مسلم بن رباح الطائفي (١١٣) ، ووهب بن عمروالأسدي (١١٤) .

ومن المعلوم ـ لدى خبراء الفنّ ـ أنّ فاعل «روى» إنّما هوالراوي المذكور هذاالكلام في ترجمته، وهذا هوالمتعيّن عندهم.

و كذلك لو أراد أن يعرّفه بخصوصية لروايته، كقوله «أَسْنَدَ» فانّ الإسناد من سنخ الرواية والنقل، وهو من عمل الراوي وصفاته المرتبطة به، فلابدّ أن يكون القائم بالإسناد والفاعل له هوالراوي.

و اذا اقترنت كلمة «أسند» بكلمة «روى» كما ورد في بعض التراجم (١١٥) ، فإنّ وحدة السياق عند ما يتحدّث عن خصوصيات الراوي و روايته، دليل على أنّ الفعل مبنيّ للفاعل، و أنّ القائم بالإسناد هوالقائم بالرواية، و هوالراوي وقد نُقل هذاالرأي عن المحقق الشيخ محمّد، والفاضل الشيخ عبدالنبي في الحاوي (١١٦) .

ومقصود الشيخ التنصيص على إسناد الرواية عن الإمام، باعتبار أنّ الإسناد له خصوصيّة زائدة على مجرد الرواية. وقد يُستأنس في هذا المقام بما ذكره الخطيب البغداديّ في ذكر الإمام الباقر عليه السلام ما نصّه: و قد أَسْنَدَ محمدبن علي الحديث عن أبيه (١١٧) و ذكر حديثاً مسنداً مرفوعاً إلى النبي صلّى الله عليه وآله رواه الإمام الباقر عن أبيه عن آبائه معنعناً وقال ابن الجوزي: أَسْنَدَ أبوجعفر، عن جابربن عبدالله و أبي سعيد الخدري و أبي هريرة (١١٨) وقال في ترجمة الصادق: أَسْنَدَ جعفربن محمد، عن أبيه (١١٩) والملاحظ أنّ ابن الجوزي استعمل قوله (أسند فلان عن فلان) في كثير من التراجم بعد طبقة الصحابة، فليلاحظ هذا، مضافاً إلى ما سيأتي في الأمر الثاني من إثبات عودالضمير في (عنه) إلى الإمام، وهو يقتضي تعيّن كون الفعل (أسند) منسوباً إلى الراوي.

الأمر الثاني: أنّ الضمير المجرور بعن يعود إلى الإمام عليه السلام

لاخلاف بين الخبراء في أنّ من دأب الشيخ استعمال الضمائر العائدة إلى الأئمة في كل باب بدلاً من ذكر أسمائهم، فيقول في باب أصحاب الباقر عليه السلام مثلاً: روى عنه (١٢٠) والضمير عائد إلى الباقر عليه السلام بلاخلاف، أو يقول: روى عنهما (١٢١) والضمير عائد الى الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام و إن لم يسبق لهما ذكر ظاهر وهذا اصطلاح من الشيخ، و أطبق الأصحاب على الإلتزام به.

ثمّ إنّ وحدة السياق في تعبيرالشيخ، كما يقول الكلباسي (١٢٢) تقتضي عودالضمير المجرور بعن في قوله «أسند عنه» إلى الإمام الذي عُقدالباب لذكر أصحابه، فالمفهوم من قول الشيخ في ترجمة غياث بن إبراهيم ـ مثلاً ـ من أصحاب الصادق عليه السلام: «أسند عنه» و روى عن أبي الحسن عليه السلام (١٢٣) هو أنّ الرجل أَسْنَدَ عن الصادق عليه السلام وله الرواية عن الكاظم عليه السلام. وقد التزم بذلك الشيخ محمد والشيخ عبدالنبي في الحاوي (١٢٤) .

هذا، مضافاً إلى أنّ الضمير لولم يعد الى الإمام، فلابدّ أن يكون عائداً إلى الراوي، إذ لامعنى لعوده إلى غيرهما، كما لم يحتمله أحد أيضاً، ولو عاد إلى الراوي لكان قوله «أسندَ عنه» دالاً على خصوصية في الراوي، فهي لابدّ أن تكون ملازمة له في جميع الأبواب كسائر خصوصياته وصفاته، لكن هذا لم يثبت مع الموصوفين بكلمة

أسند عنه، فإنّ الراوي المذكور في ثلاثة أبواب مثلاً، لم يوصف إلاّ في باب واحد، وقد أشرنا إلى بعض الرواة من هذاالقبيل فيما سبق.

و يؤيّده أنّ الفعل مبني للفاعل، كما أثبتناه في الأمر الأوّل.

كما يؤيّده أنّ ابن حجر العسقلاني عند نقله عن الطوسي في ترجمة إبراهيم بن الزبرقان، أظهر الضمير في قوله: «أسْنَدَ عنه» فقال: قال أبوجعفر الطوسي في رجال الشيعة: إبراهيم بن الزبرقان التيميّ الكوفي، أَسْنَدَ عن جعفرالصادق (١٢٥) ، بينما الموجود في رجال الشيخ: «أسند عنه» (١٢٦) .

الأمرالثالث: الأحاديث التي يرويها هؤلاء الرواة إنّما هي مسندة عن الإمام إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله:

الذي يبدولنا، صحّة ما يقال من أنّ الرواية عن هؤلاء الموصوفين بهذه الكلمة «أسند عنه» قليلة جداً (١٢٧) لكن هذا إنّما قيل عندالبحث في خصوص المصادر الحديثية المعروفة بالأُصول الأربعة، والتي تعنى بالأحكام الشرعية فقط.

و أمّا المصادر الحديثية الأُخرى، و خاصة تلك التي تتفنّن في إيراد الأحاديث، ككتب الأمالي التي تعتمد - في جملتها - على التنوع و تهدف إلى إيراد أحاديث المناسبات الزمانية والمكانية، و خاصةً أحاديث الفضائل، و تعتمد ذكرالرواية من طرق العامة التي هي أبلغ في الإحتجاج، أمّا هذه المصادر ففيها الكثير من روايات هؤلاء الموصوفين، منهم:

من أصحاب الصادق عليه السلام: جابربن يزيدالجعفي، و غياث بن إبراهيم، والحسن بن صالح بن حيّ، و حفص بن غياث القاضي، ومحمدبن الإمام الصادق عليه السلام ومحمدبن مروان، ومحمدبن مسلم، و سفيان بن سعيدالثوري.

ومن أصحاب الكاظم عليه السلام: موسى بن إبراهيم المروزي، وعبدالله بن علي.

ومن أصحاب الرضا عليه السلام: أحمدبن عامرالطائي، و داودبن سليمان القزويني، و عبدالله بن علي، وعلي بن بلال، وغير هؤلاء ممّن يأتي ذكرهم، و الإستقصاء لأسانيد عامة الروايات يدلّنا على ما نقول، وليس المدّعى أنّ جميع روايات هؤلاء مسندة، بل المقصود أنّ هؤلاء الرواة لهم روايات مرفوعة مسندة عن

ذلك الإمام.

* * *

و إذا تمّت هذه الأمور، ثبت أنّ الرواة المذكورين، لهم روايات مسندة كذلك رووها عن الإمام، لكن هل مجرّد هذا هوالمبرّر لأن يقول الشيخ في حقهم «أسند عنه»؟

هذا ما دعانا إلى الإجابة عنه في:

الأمر الرابع: وهو أنّ الراوي للحديث المذكور، الموصوف بأنّه «أسند عنه إنّما ألّف كتاباً يحتوي على ما رواه ذلك الإمام عليه السلام مسنداً إلى النبي صلّى الله عليه وآله وسلم:

ليس كلّ من روى الحديث المسند إلى النبي صلّى الله عليه وآله، عن أحدٍ من الأئمّة، يوصف بأنّه «أسند عنه»، فإنّا نجد الكثير بن ممّن التزموا المنهج المذكور في رواياتهم، لكن الشيخ لم يصفهم بذلك، منهم:

إسماعيل بن مسلم، ابن أبي زياد، السكوني، الشعيري الكوفي.

فإنّه روى عن الصادق عليه السلام كذلك: أي بسندٍ مرفوع متصل بالنبي صلّى الله عليه وآله كثيراً جداً ففي أمالي المفيد (ص٢١٥)

وفي أمالي الطوسي: الجزء الأوّل ص ١٢٠ و ٢٣٨ و ٣٦٩ و ٣٧٦ و ٤٨٣ و ٤٩٥ و ٥١٧ و ٥٢٦ و ٥٤٤.

و في الجزء الثاني منه: ص ٥٢ و ٥٤.

و في أمالي الصدوق: ص ٥٥ و ٥٩ و ١٧٨ و٢٥٧و٢٩٢ و٣٢٧و٤٣٤.

والخصال للصدوق: ص ٣ و ١٠ و١٢ - ١٣ و ٣٤ - ٣٦ و ٤١ و ٤٨ و ٥٤ و ٥٥ و ٩٣و١٠٧و ١٠٨ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٧٥ و ١٩٧ و ٢١٧ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٤ و ٢٢٨ و ٢٦٠ و ٢٩٩ و ٣٠١ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٥ و ٥٠٥.

وفي ثواب الأعمال للصدوق: ص ١٥ و ١٩ و ٢٣ و ٢٧ و ١٤٢ و ١٤٥ و ١٥٢ و ١٦٤ و ١٦٧ و ٣٠ و ٣٤ و ٣٧ و ٣٨ و ٥١ و ٥٣ و ١٠٠ و ١٠٢ و ١٢٨ و ١٤٠ و ١٧٢ و ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٣ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢٢٤ و ٢٣٠ و ٢٤٢ و ٢٥١ و ٢٥٣ و ٢٥٦ و ٢٦٠ و ٢٧١ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و

٢٧٦ و ٢٧٩.

و مع كثرة ما للرجل من الروايات المسندة فإنّ الشيخ ذكره في رجاله من دون وصف بأنّه أسند عنه (١٢٨) .

والحسن بن علي بن فضال

روى عن الرضا عليه السلام مرفوعاً كذلك، في أمالي الصدوق ص٤٨ و ٥٧ و ٥٨ و ٨٢ و ٢٨٥.

و في إكمال الدين للصدوق: ص١٩٥.

و ذكره الشيخ في رجاله، بلا وصف (١٢٩) .

وسليمان بن جعفرالجعفري

روى عن الرضا عليه السلام في الخصال للصدوق: ص ٩٦ و ٢٠٨ و ٢١٤ و ٢٧٠.

و ذكره في أصحابه من الرجال، من دون وصف (١٣٠) .

وسليمان بن مهران الأعمش.

روى عن الصادق عليه السلام كذلك، في أمالي الصدوق ص ١٦٢ و ٣٢٢ و ٥٨٧.

و في الخصال ص٥٥٢ و ٥٥٨. و ذكره في أصحابه من دون وصف (١٣١).

وطلحة بن زيد:

روى عن الصادق عليه السلام مسنداً كذلك، في أمالي الصدوق: ص٣٥و٢٤٠.

و في الخصال له: ص ٢٢٠، و في ثواب الأعمال له: ص ١٨ و ٥٢.

و ذكره في أصحابه، بلا وصف (١٣٢).

والحسين بن زيدالشهيد:

روى عن الصادق عليه السلام مسنداً كذلك، في أمالي الطوسي، الجزء

الأوّل ص١٩٦ و ٢٣٣.

و في الجزء الثاني: ص٧١ و ٧٨ و ٢٤٥ و ٢٤٧.

و أمالي الصدوق: ص ٣٧٩ و ٤٢٥ و ٢٦٧ و ٣٤٣ و ٤٤٦.

و في أمالي المفيد ص ٩٧ و ٧١ و ١١١، و في ثواب الأعمال للصدوق ص١٧٤، و في إكمال الدين للصدوق ص٢٦٤.

و في الخصال للصدوق ص ٥ و ١٧ و ١٣٨ و ٤٠٠ و ٤٠٥ و ٤٤٥ و ٥٤١.

و ذكره في أصحابه، بلا وصف (١٣٣).

و عبدالسلام بن صالح، أبوالصلت الهروي:

روى عن الرضا عليه السلام مسنداً كذلك، في أمالي الصدوق: ص ١٦٩ و ٢٣٨. وفي الخصال له ص ٥٣ و ١٦٤. وفي إكمال الدين ص٤٩ و ٢٤٨.

و ذكره في أصحابه، من دون وصف (١٣٤).

وعبدالله بن الفضل الهاشمي:

روى عن الصادق عليه السلام في أمالي الصدوق: ص٥٠ و١١١ و ٢٩٥ و ٤٢٩ و ذكره في أصحابه، بلا وصف (١٣٥).

وعلي بن جعفرالصادق عليه السلام:

روى عن أخيه الكاظم عليه السلام في أمالي الصدوق ص٢٠٢ و ٢٩٦، وفي أمالي الطوسي ج١ ص١١٧ و ٢٠٦ و ٣٦٥، وفي ج٢ ص١١٢ و ١٨٣ و٢٣١، و ذكره في أصحابه من دون وصف وقال: له كتاب ما سأله عنه (١٣٦).

و روى أيضاً مسنداً عن أبيه الصادق عليه السلام في أمالي الطوسي ج٢ ص١١٠.

و روى عن الرضا عليه السلام كذلك، في أمالي الطوسي ج١ ص٣٥٠.

و مسعدة بن صدقة:

روى عن الصادق عليه السلام كذلك في أمالي الصدوق: ص١٧٦ و٢٣٦ و

٢٦٧، و في الخصال له ص ١٤٧ و ٣٨٦ و ٤١١ و ٥٠٤، و في ثواب الأعمال له ص ٢٥ و ٢٦ و ٣٠ و١٦٥ و ١٨٦ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ١٦١، و في أمالي الطوسي ج ٢ ص١٨٤ وله رواية كثيرة في كتاب «قرب الإسناد» للحميري، ذكره الشيخ في اصحاب الصادق (ع) من دون وصف (١٣٧).

والمفضل بن عمر الجعفي:

روى عن الصادق عليه السلام مسنداً في أمالي الطوسي الجزء الأول ص١٠١ و ٣١١، والجزء الثاني ص٣٨، وفي أمالي الصدوق ص٢٤٨، و في إكمال الدين ص ٢٤٥، و ذكره في أصحابه من دون وصف (١٣٨).

ووهب بن وهب أبوالبختري القرشي:

روى عن الصادق عليه السلام مسنداً في الخصال ص٦، و في أمالي الصدوق ص٢٣٥ و ٢٥١ و ٢٨٥ و ٤٩٦ و ٥١٩، و في ثواب الأعمال ص٤٤ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩٩ و ١٥٥ و ذكره في الرجال من أصحابه بلا وصف (١٣٩).

ومسعدة بن زياد:

روى عن الصادق عليه السلام مسنداً في الخصال ص٥٥، و في أمالي الصدوق ص٢٥٦ و ٥٢٠، وفي ثواب الأعمال ص٢٥٥. و ذكره في الرجال من أصحابه، بلا وصف (١٤٠).

و غير هؤلاء كثير من الرواة.

فلماذا لم يصف الشيخ الطوسي هؤلاء بوصف «أسندَ عنه» و إنّما خصّ الوصف بعدّة معدودة؟! و للإجابة على هذاالسؤال، توصّلنا الى الأمر الرابع، وهو أنّ الراوي الذي اعتمد المنهج المذكور في روايته، إنّما ألّف كتاباً جامعاً لما رواه عن الامام عليه السلام مع كون رواياته على هذاالمنهج، أي منهج الإسناد والنقل ـ عن الإمام ـ لما يرويه الإمام مسنداً أي مرفوعاً إلى النبي صلّى الله عليه وآله و لإثبات هذاالأمر، و توضيح ثبوته، قمنا بمحاولةٍ تتبعية واسعة، جرياً وراء أسماء الرواة الموصوفين، و توصّلنا ـ بتوفيق من الله ـ إلى أنّ جمعاً منهم لهم كتب، يروون ما فيها

من حديث عن الامام عليه السلام على المنهج المذكور أي بالسند المتصل المرفوع الى النبيّ صلّى الله عليه وآله، وقد يسمّى مثل هذاالكتاب «بالنسخة»، باعتبار أنّ جميع ما فيه منقول جملة واحدة عن الإمام عليه السلام (١٤١) كما يعبّر عنه «بالأصل»، فيما إذا كان معتبراً و معتمداً (١٤٢) و قد يعبّر عنه بـ «الكتاب المبوّب» أو بكتاب مقيداً بكونه «عن ذلك الإمام» و ربما يعبّر عند باسم (المُسْنَد) منسوباً إلى الإمام المنقول عنه، وهذه التسمية الأخيرة تؤكّد ما ذهبنا إليه من تفسير جملة «أسْنَدَ عنه» و إليك قائمة بمن عثرنا على ذكر تأليفه على هذاالمنهج، ممّن ذكره الشيخ، و ذكر بعض موارد حديثه على المنهج أيضاً.

١ ـ محمّدبن الإمام الصادق جعفربن محمد عليه السلام

قال الشيخ الطوسي في أصحاب الصادق عليه السلام بعد ذكر نسبه: المدني، ولده عليه السلام، أسند عنه، يلقّب بديباجة (١٤٣) وقال النجاشيّ: له نسخة يرويها عن أبيه، وقال في طريقه: حدّثنا محمدبن جعفر عن آبائه (١٤٤) وقد عثرت على بعض أخباره في الكتب التالية:

أمالي الصدوق: ص ٤٣٥ و ٤٩٨.

أمالي المفيد: ص٢٥ و ٥٤ و ١٦٨ و ١٩٤.

أمالي الطوسي ج١ ص٣٤ و ٨١ و ج٢ ص٨٧ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٧ و ١٩٠.

٢ ـ داودبن سليمان بن يوسف:

قال الشيخ في أصحاب الرضا عليه السلام بعد ذكر نسبه: أبو أحمد الغازي «أسند عنه» روى عنه ابن مهرويه (١٤٥) .

و قال النجاشي: ذكره ابن نوح في رجاله، له كتاب عن الرضا عليه السلام (١٤٦) وعدّه المفيد من خواصّه و ثقاته (١٤٧) .

و وقفنا على رواياته المسندة التالية:

في مناقب أميرالمؤمنين، لابن المغازلي الشافعي: ص٤٤ رقم الحديث ٦٦.

و في أمالي الصدوق ص٢٣٧، و في الخصال له ص ١٦٥ و ١٧٨ ـ ١٧٩.

و في ثواب الأعمال له ص ٢١٢، و في عيون أخبارالرضا عليه السلام له: ج١ ص ١٧٨ ـ ١٧٩ و ١٨٨ و ٢٠٢ و ص٢١٩ و ٢٤٣. و في ج٢ ص٨ و ٢٤ ـ ٤٨

و ٥٧ و ٧٨.

وفي أمالي المفيد ص ٦٦ و ٧٢ و ١٩٤ و ٨٠ و ١٩٠.

و له رواية في كتاب «الغدير» للعلاّمة الأميني الجزء الأول ص٢٨.

وفي أمالي الطوسي: ج١ ص٤٩ و ٥٥ و ٧٦ و ١٥٨ و ١٦٥ و ١٦٨ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٣٤٦ و ٣٥٢ وفي ج ٢ ص ١٨٣.

و له رواية في البحار، للمجلسي: ج٤٠ ص٢٢، عن اليقين لابن طاوس: ص١٧٩.

و أيضاً في البحار ج١٠٧ ص ١٩٠ و ص١٦٦ وج ١٠٨ ص٤٧ وج ١٠٩ ص١١٥ - ١١٦.

٣ - أبان بن عبدالملك الخثعمي:

عنونه الشيخ في أصحاب الصادق، ثم قال: الكوفي، أسند عنه (١٤٨).

و قال النجاشي بعد ذكر اسمه: الثقفي، شيخ من أصحابنا، روى عن أبي عبدالله عليه السلام كتاب الحج (١٤٩) و احتمل السيّد الخوئي اتحاد الخثعمي والثقفي (١٥٠).

٤ - محمد بن ميمون التميمي الزعفراني:

عنونه الشيخ، في أصحاب الصادق عليه السلام وقال أسند عنه، يكنى أبا النضر (١٥١).

و قال النجاشي: عاميّ، غير أنّه روى عن أبي عبدالله عليه السلام نسخة (١٥٢).

و له رواية موقوفة على عليّ، في أمالي الطوسي ج١ ص٢١٣.

٥ - حفص بن غياث:

عنونه الشيخ، في أصحاب الصادق عليه السلام وقال بعد نسبه: أبوعمر، النخعي القاضي الكوفي، «اسند عنه» (١٥٣).

و قال النجاشي: له كتاب... عن عمر بن حفص بن غياث، ذكر كتاب أبيه، عن جعفر بن محمد عليهما السلام وهو سبعون و مائة حديث أو نحوها (١٥٤).

وقال الشيخ: عامي المذهب، له كتاب معتمد، (١٥٥).

و ذكر الرازي كتابه (١٥٦).

و له رواية مسندة عن الصادق في أمالي الصدوق ص٥٢١، و ثواب الأعمال

ص٢٤٧.

٦ ـ محمدبن إبراهيم العباسي الإمام:

عنونه الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام وقال: العباسي، الهاشمي، المدني «أسند عنه» أُصيب سنة (١٤٠) وله سبع وخمسون سنة، وهوالذي يلقب بابن الإمام (١٥٧).

وقال النجاشي: له نسخة عن جعفربن محمّد كبيرة (١٥٨).

٧ ـ عبدالله بن علي:

عنونه الشيخ في أصحاب الرضا عليه السلام وقال: «اسند عنه» (١٥٩).

وقال النجاشي: روى عن الرضا عليه السلام: وله نسخة رواها ... قال: حدّثنا علي بن موسى الرضا عليه السلام بالنسخة (١٦٠).

و قال ابن عقدة: أخبرني عبدالله بن علي، قال: هذا كتاب جدّي عبدالله بن علي، فقرأت فيه: «أخبرني علي بن موسى أبوالحسن، عن أبيه، عن جدّه جعفربن محمد، عن آبائه، عن عليّ عليهم السلام أنّ النبي صلّى الله عليه وآله... (١٦١).

و روى الطوسي في أماله عنه في الموارد التالية: ج١ ص٣٤٥ و ٣٤٨ مكررا و ص ٣٥٠ و ٣٥١ ثلاثة أحاديث وص ٣٥٢ و ٣٥٤.

٨ ـ محمدبن أسلم الطوسي، المتوفّى سنة (٢٤٢)

عنونه الشيخ، في أصحاب الرضا عليه السلام وقال: أسند عنه (١٦٢).

وقال السيّد بحرالعلوم في هامشه: هوالذي روى حديث سلسلة الذهب عن الرضاعليه السلام،وقد نقله الأربلي فيكشف الغمّة،عنكتاب تاريخ نيسابور(١٦٣)

وقد ذكر له الچلبي والأفندي كتاباً باسم «المُسند» (١٦٤).

٩ ـ أحمدبن عامربن سليمان الطائي:

عنونه الشيخ في أصحاب الرضا عليه السلام، و قال: روى عنه ابنه عبدالله بن أحمد، «أسند عنه» (١٦٥).

و قال النجاشي: ولد سنة (١٥٧) ولقي الرضا سنة (١٩٤) وله نسخة رواها عن الرضا عليه السلام. و قال النجاشي: دفع إليّ هذه النسخة، نسخة عبدالله بن أحمد بن عامر الطائي: أبوالحسن أحمدبن محمدبن موسى الجُندي شيخنا رحمه الله قرأتُها عليه: حدّثكم أبوالفضل عبدالله بن أحمدبن عامر، قال: حدّثنا أبي، قال:

حدّثنا الرضا علي بن موسى عليه السلام، والنسخة حسنة (١٦٦).

و ذكر الشيخ الحُرُّ طريقَه إلى كتاب «صحيفة الرضا عليه السلام» و فيه: ... عبدالله بن أحمد بن عامر الطائي، عن أبيه، عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام (١٦٧).

أقول: صحيفة الرضا، هوالمسمّى بمُسند عليّ الرضا عليه السلام و بمُسند أهل البيت، و هوالكتاب المعروف المشهور بين الطوائف الإسلامية، وله طبعات عديدة وقد طُبع باسم «كتاب ابن أبي الجعد» وهي كنية الطائي، و رتّبه الشيخ عبدالواسع الواسعي، و طُبع ترتيبه باسم «مسند الإمام الرضا».

و قال الخطيب البغدادي في ترجمة عبدالله بن أحمد بن عامر: روى عن أبيه، عن علي بن موسى الرضا عليه السلام، عن آبائه نسخة (١٦٨) .

و قال الذهبي في ترجمة عبدالله أيضاً: عن أبيه، عن علي الرضا، عن آبائه بتلك النسخة (١٦٩) .

و قد روى ابن عقدة الحافظ الكتاب، قائلاً: أخبرني عبدالله بن أحمد بن عامر في كتابه قال: حدّثني أبي، قال: حدّثني علي بن موسى بهذا (١٧٠) .

وقد وردت بعض رواياته في الكتب التالية:

في «مناقب عليّ بن أبي طالب» لابن المغازلي: ص٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ص ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣.

و في «الكفاية في علوم الرواية» للخطيب البغدادي ص١٣٦.

و في «عيون أخبار الرضا للصدوق ج١ ص٢٠٢ و ج٢ ص ٢٤ و ٤٩ و ١٣٣.

و في «الخصال»، له: ص ١٩٠ و ٢٨٥ و ٢٩٥ و ٣١٢.

و في أمالي الطوسي ص٣٥٤ و ٣٥٥ الجزء

و في «البحار» ج٤٠ ص٢٤، عن اليقين ص ١٩٠.

و في «الخصال» موقوفاً على عليّ عليه السلام ص١٧٣ و ١٩٠ - ١٩١ و ص ٢٠٢ - ٢٠٣ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ص ٢٨٦ و ص ٢٨٩ - ٢٩٠ و ص ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٣١٣ و ٣٥٤ و ٣٥٩.

١٠ - موسى بن إبراهيم المروزي:

عنونه الشيخ، في أصحاب الصادق عليه السلام وقال: أسند عنه (١٧١).

وقال في الفهرست: له روايات يرويها عن الإمام موسى الكاظم عليه السلام (١٧٢).

و قال النجاشي: له كتاب، ذكر أنّه سمعه و أبوالحسن عليه السلام محبوس عندالسنديّ بن شاهك (١٧٣).

وقال الچلبي: مسند الإمام، موسى بن جعفر، الكاظم: رواه أبونعيم الإصبهاني، و روى عنه ـ أي عن الإمام ـ هذاالمُسند، موسى بن إبراهيم (١٧٤).

وقد عثر شقيقي السيد محمدحسين الحسيني الجلالي، على هذاالمسند، وحقّقه، وطبع في طهران ـ إيران، بمطبعة بهمن، سنة (١٣٥٢)، وقال: في المقدّمة: إنّ اسم الكتاب جاء في صدرالنسخة المخطوطة، و في السماعات التي سجّلت عليها، هكذا: «مسند الإمام موسى بن جعفر عليه السلام» (١٧٥)، وفي النسخة عدّة سماعات أقدمها سنة (٥٣٤) و (٥٥٠) (١٧٦).

و أحاديث الكتاب مسندة على النهج المذكور، أي أنّ الإمام يروي الروايات عن أبيه عن آبائه عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلم، عدا بعض الأحاديث، حيث جاء فيها «عن الإمام، عن النبي» والظاهر أنّ هدا حدث بتصرّف الرواة أوالنسّاخ، اختصاراً.

وقد عثرت على أحاديث للمروزي، عن الإمام على المنهج المذكور، في المصادر التالية: في الأمالي الخميسيّة للإمام المرشد بالله الزيدي ج١ ص١٣٣ و ١٣٧ و ١٤٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٧٧ و ١٨٤.

في المناقب، لابن المغازلي ص٣٤٣ - ٣٤٤ و ص ٣٩٥.

في ثواب الأعمال للصدوق ص ١٣٤، وفي الخصال له: ص ٢٠٨ و ٢٢٦ و ٥٠٧ و ٢٣. و في الأمالي له ص ٤٤٧.

وفي أمالي الطوسي، الجزء الأول ص٢٦٣ و ٣٠٠.

و له رواية في بحارالانوارج ١٠٧ ص ١٦٦ - ١٦٧.

١١ ـ إبراهيم بن محمد أبي يحيى المدني:

عنونه الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام وقال: «أسند عنه» (١٧٧).

وقال النجاشي: ذكر بعض أصحابنا أنّ له كتباً مبوّبة في الحلال والحرام، عن أبي عبدالله عليه السلام (١٧٨).

و قال الشيخ: له كتاب مبّوب في الحلال والحرام عن جعفر بن محمد، عليه السلام (١٧٩).

والظاهر أنّ قولها «عن جعفر عليه السلام» صفة للكتاب، أي إنّ الكتاب نقله إبراهيم عن الإمام.

١٢ ـ عبدالله بن بكير بن أعين:

عنونه الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام، وقال: الشيباني: الأصبحي، المدني، ابن اخت مالك القصير «أسند عنه» (١٨٠)، وقال في الفهرست: فطحي المذهب، إلاّ أنّه ثقة، له كتاب (١٨١).

و قال النجاشي: له كتاب، كثير الرواة (١٨٢).

وقال أبوغالب الزراري في رسالته: كان... فقيهاً كثير الحديث (١٨٣) و روى كتابه بسنده (١٨٤).

و قال شيخنا الطهراني: مسند عبدالله بن بكير (١٨٥) بن أعين لأبي العباس، أحمد بن محمد بن سعيد السبيعي، الهمداني، المعروف بابن عقدة، الزيديّ، الجارودي المتوفّى سنة (٣٣٣) (١٨٦)

أقول: من المحتمل قوياً، أنّ الكتاب لعبدالله، و أنّ ابن عقدة راوٍ له فقط، فليُتامل، و قد وردت روايته المسندة، عن الصادق عليه السلام في أمالي الطوسي (ج٢ ص٢٢٢).

١٣ ـ محمد بن مسلم بن رباح (ت ١٥٠):

عنونه الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام وقال: الثقفي، أبوجعفر الطحّان، الأعور، أسند عنه... روى عنهما عليهما السلام (١٨٧) وقال النجاشي: وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه ورع، وكان من أوثق الناس له كتاب يسمّى «الأربعمائة مسألة في أبواب الحلال والحرام» (١٨٨)

أقول: روى عن الصادق عليه السلام مسنداً موقوفاً على عليّ عليه السلام حديث الأربعمائة لاحظ الخصال ص ٥٧٦، وله رواية في أمالي الطوسي (ج١ ص٩٤ وج٢ ص٦٩).

١٤ ـ غياث بن إبراهيم الأسدي:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام، وقال: أبومحمد، التميمي، الأسدي أسند عنه، و روى عن أبي الحسن (١٨٩) ، وقال في الفهرست: له كتاب (١٩٠) و ذكر كتابه أبوغالب الزراري (١٩١)

وقال النجاشي: ثقة، له كتاب مبوّب في الحلال والحرام (١٩٢)

و وردت رواياته في المصادر التالية:

في أمالي الصدوق ص١١ و ١٨ و ٥١ و ٥٥ و ٤٩٣، و في الخصال له ص١٩١ ـ ١٩٢، و في ثواب الأعمال له: ص ١٨٤ و ١٩٩، و في إكمال الدين له ص ٢٣٥، وفي أمالي المفيد ص٦١ و ص١٣١.

و موقوفاً على عليّ عليه السلام في أمالي الصدوق ص ٢٠٢ و ٢٦٥ و ٣١٣.

١٥ ـ غالب بن عثمان الهمداني:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام، وقال: مات سنة(١٦٦)، وله ثمان وسبعون سنة وهوالمشاعري الشاعر، كوفي، أسند عنه، يكنى أباسلمة (١٩٣)

و قال النجاشي: كان زيديّاً، و روى عن أبي عبدالله عليهماالسلام ذكر له أحاديث مجموعة (١٩٤)

١٦ ـ إسماعيل بن محمدبن مهاجر:

قال الشيخ في أصحاب الصادق (ع): الأزدي، الكوفي، أسند عنه (١٩٥)

و قال النجاشي: له كتاب القضايا، مبوّب، وهوثقة (١٩٦)

والمقصود الذي نريد استفادته من هذاالعرض هوأنّ الكتب المنسوبة إلى هؤلاء المذكورين فيما سبق، إنّما هي الكتب التي رووها مجموعة، عن الإمام المرويّ عنه، ولقد رأينا أنّ الكتاب: تارة يُسمّى بالنُسخة، و أُخرى بالمسند، وقد يسمّى بالكتاب، أوالكتاب المبوّب، و يسمّى أيضاً بالأحاديث، أوالروايات.

ولي ملاحظة أُخرى مؤكّدة، وهي: أنّ كلاً من هؤلاء إنّما ألّف **«كتاباً واحداً»** فقط، فلابدّ أن تكون رواياته المنقولة عنه في بطون الكتب، إنّما هي من روايات كتابه و بهذا نعرف أنّ كتابه إنّما هومؤلّف على منهج الاسناد المذكور.

فكثير من الموصوفين بقوله **«أسند عنه»** ليس له أكثر من كتاب واحد، منهم:

١ ـ إبراهيم بن نصر بن القعقاع.
٢ ـ أحمد بن عائذ بن حبيب.
٣ ـ إسحاق بن بشر، أبو حذيفة الخراساني.
٤ ـ إسماعيل بن محمّد بن إسحاق.
٥ ـ أيّوب بن الحرّ.
٦ ـ بسام بن عبدالله الصيرفي الأسدي.
٧ ـ جبلة بن حنان، وذكره النجاشي بعنوان: جبلة بن حيان (١٩٧).
٨ ـ الحارث بن عمران الجعفري
٩ ـ حديد بن حكيم
١٠ ـ الحسن بن صالح بن حيّ.
١١ ـ الحسين بن حمزة.
١٢ ـ الحسين بن عثمان بن شريك الرؤاسي.
١٣ ـ زهير بن محمد.
١٤ ـ الصباح بن يحيى المزني.
١٥ ـ صالح بن أبي الأسود.
١٦ ـ عبدالمؤمن بن القاسم الأنصاري، له رواية في أمالي الطوسي ج٢ ص٣٠٤.
١٧ ـ علي بن أبي المغيرة الزبيدي، ذكر له النجاشي كتاباً في ترجمة ابنه الحسن (١٩٨).
١٨ ـ علي بن بلال، من أصحاب الرضا عليه السلام.
له رواية في عيون الأخبار للصدوق ج٢ ص١٣٥ ، و في الأمالي له ص٣٠٩، و بحارالأنوار ج٣٩ ص٣٤٦.
١٩ ـ عليّ بن عبدالعزيز الفزاري.
٢٠ ـ عمر بن أبان الكلبي.
٢١ ـ الليث بن البختري المرادي.
٢٢ ـ محمد بن سليمان بن عبدالله الإصبهاني.
٢٣ ـ محمد بن شريح الحضرمي.

٢٤ ـ محمدبن مروان الذهلي، وانظر أمالي الصدوق ص٥٢٤.

و مجمل ما ذهبنا إليه هو أنّ هؤلاء المقول فيهم «**اسند عنه**» إنّما ألفوا لذلك الإمام ما يعدّ «**مسنداً**» له.

ويبقى أمام هذاالرأي سؤالان:

السؤال الأوّل:

إذا كان هذاالعدد الكثير من الرواة، قد ألّفوا ما يسمّى «بالمسند» للإمام، فلماذا لم تعرف كتبهم جميعاً؟ و إنّما المعروف كتب قليل منهم، والمعروف إنّما يعرف اسمه فقط، و أمّا الموجود فعلاً فلا يتجاوز عدد أصابع اليد، فلماذا تخلو المعاجم والفهرستات عن ذكرها، حتى كتابي الطوسي والنجاشي المعدّين لاستقصاء مثل ذلك؟

والجواب:

أنّ روايات أكثر الموصوفين، قليلة جداً، بل غير موجودة أصلاً في كتبنا الحديثية، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، والذي يبدو لي بعد ملاحظة الأسماء في قائمة الموصوفين: أنّ أكثر هؤلاء غير إماميّين ففيهم كثير من الزيدية وعديد من العامة، بل عدّة منهم من كبار العامّة.

ومن الواضح لدى أهل الفنّ أنّ الفهارس إنّما وضعت لجمع أسماء المصنّفين الشيعة فقط، و إنّما يذكر غيرهم، إذا كانت روايات كتبهم معتمدة، ككتاب حفص بن غياث القاضي، وقد صرّح بهذاالشرط الشيخ الطوسي في مقدمة فهرسته (١٩٩) و يبدو ذلك من النجاشي أيضاً (٢٠٠).

فالسبب لعدم ذكر كثير من هؤلاء هو أولاً: أنّهم ليسوا من الشيعة الإمامية، أو أنّ كتبهم غير معتمدة، فلا يدخلون في الشرط المذكور.

والمرجع حينئذٍ هو سائر المعاجم وفهارس الكتب التي ألّفها العامة.

والسبب ـ ثانياً ـ : أنّ الفهارس الموضوعة إنّما تذكرالكتاب الذي وقع في أيديهم وتداولوه بطريق السماع أوالقراءة أوالإجازة أو غيرها من الطرق، ولا يذكرون فيها ما لم يقع بأيديهم من الكتب، ومن الواضح أنّ جميع الكتب المؤلّفة في العهود

السابقة لم تكن متداولة، إما لضياعها و تلفها، أو لوقوعها في زوايا النسيان و الإهمال.

ولا عجب في ضياع أكثر الكتب، فلنا أمثلة كثيرة لمثل ذلك، فكتب الصدوق التي تتجاوز الثلاثمائة، لا يذكر منها سوى اسم «٢٢٠» كتاباً، ولم يوجد منها سوى «١٨» كتابا مع أنّ وفاته متأخرّة إلى سنة «٣٨١» (٢٠١).

والعلاّمة الحلي المتوفّى سنة «٧٢٦» ألّف حوالي ألف كتاب، ولم يذكر من كتبه سوى «١٠١» ولم يوجد منها سوى «٣٦» كتاباً. فكيف بمن تقدم عصره وعاش في القرن الثاني؟!

ومن يدري؟ فلعلّ تلك المؤلّفات والكتب، لا تزال موجودة، لكن في خزائن الكتب البعيدة، أوالقريبة لكن في بطون القماطر والأسفاط وقد كشفت الأيّام بفضل الستهيلات التي تضعها المؤسّسات العلمية والفنيّة للرّواد، و بفضل الجهود المضنية والمحمودة التي يبذلها المحقّقون، عن عدّة ذخائر، كانت تعدّ من الضائعات، والتي لم تذكر في كتب الفهارس حتى أسماؤها.

مثل كتاب «مسند الإمام موسى بن جعفر» تأليف موسى بن إبراهيم المروزي، الذي حقّقه الأخ السيد محمدحسين الحسيني الجلالي.

ومثل كتاب «تفسير الحبري» أو «ما نزل من القرآن في عليّ» تأليف الحسين ابن الحكم بن مسلم الحبري الكوفي المتوفى سنة «٢٨٦»، الذي وُفقّت لتحقيقه، والذي لم يذكره حتى المتأخرون من أصحاب الفهارس.

ومثل كتاب «الإمامة والتبصرة من الحيرة» تأليف الشيخ علي بن الحسين بن بابويه، والدالشيخ الصدوق، والمتوفّى سنة «٣٢٩» الذي حقّقته أيضاً.

السؤال الثاني:

أنّا نجد في الرواة من تجمّعت فيه هذه الشروط، أعني روايته عن الإمام، ما أسنده الإمام عليه السلام إلى النبي صلّى الله عليه وآله في نسخة، ومع ذلك فإنّ الشيخ لم يصفه بقوله «**أسند عنه**» ،مثل:

إسماعيل ابن الإمام الكاظم موسى بن جعفر عليه السلام:

روى عن أبيه الكاظم عليه السلام مسنداً معنعناً، عن آبائه، مرفوعاً إلى النبي

صلّى الله عليه وآله جميع ما في كتاب «الجعفريات» المسمّى بالأشعثيّات؟

و أُسْنَد كذلك عن أبيه، روايات كثيرة، أوردها ابن المغازلي في مناقب أميرالمؤمنين عليه السلام ص٤٠ و ٢٩٤ برقم ٢٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨. وص ٣٨٠- ٣٨١.

و في الخصال للصدوق ص ٢٩٥، وفي الأمالي له ص ٢٠٢ و ص ٢٩٠ و ٤١٧. و موقوفاً على الكاظم عليه السلام ص٣٠١ و ٣٤٧، و في أمالي الطوسي ج٢ ص٤٤ و ٢٣٢.

وقد ترجمه الشيخ في الفهرست وقال: وله كتب يرويها عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام، مبوّبة (٢٠٢).

وقال في ترجمة ابن الأشعث الذي روى كتبه: «روى نسخة، عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر، عن أبيه إسماعيل بن موسى بن جعفر، عن أبيه موسى بن جعفر عليه السلام» (٢٠٣).

وقد ترجمه النجاشي وقال: وله كتب يرويها عن أبيه، عن آبائه (٢٠٤).

فقد ذكراه بالرواية المسندة، و أنّه روى نسخة، و أنّ كتبه مبوّبة، ومع ذلك لم يصفه الشيخ بأنّه (أسند عن أبيه).

والجواب:

- أنّ هذاالكتاب لم يروه عن إسماعيل أحد إلاّ ابنه موسى، والراوي عن موسى إنّما هو محمّدبن محمّدبن الأشعث الكوفي المصري، و سائر الرواة إنّما يروون الكتاب عن ابن الأشعث، ولم تعهد لأحد غيره روايته عن موسى مباشرة، أو عن إسماعيل المؤلّف بالفرض، فلو كنّا نشكّك في تأليف إسماعيل لهذاالكتاب لكان المؤلّف هو ابن الأشعث، لانتهاء الطرق المختلفة إليه و اجتماعها عنده، دون من قبله من الرواة (٢٠٥).

و يؤكّد هذا أنّ الكتاب يسمّى بالأشعثيّات، نسبة إليه، و إلا فلماذا لم يسمّ بالإسماعيليات.

وهنا احتمال آخر و هو أن يكون الكتاب كلّه من تأليف الإمام الصادق عليه السلام ولذا قد يسمّى بالجعفريات، و أنّه روى عنه كنسخة، رواها الإمام

الكاظم عليه السلام ابنه.

و يؤكّد هذاالإحتمال السيّد محمّد صادق بحرالعلوم، فيقول: وهي الروايات التي رواها عن أبيه موسى، عن جدّه جعفربن محمدالصادق عليه السلام... وحيث أنّها كلّها مرويّة عن الإمام جعفرالصادق عليه السلام سميّت (الجعفريات) فهي - إذن - من تأليفه (٢٠٦) و إذا كان الكتاب من تأليف ابن الأشعث فهو لم يرو عن الإمام مباشرة، ولذا لم يترجم إلاّ في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من الرجال، فلا معنى لوصفه بأسند عنه.

و إن كان المؤلّف هو الإمام الصادق عليه السلام فالأمر أوضح.

لكنّ العلاّمة المجلسي نسبه إلى موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر فانّه بصدد التعريف بكتاب «نوادر الراوندي» من مصادر البحار، قال: و أكثر أخبار هذاالكتاب مأخوذ من كتاب موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر عليه السلام الذي رواه سهل بن أحمدالديباجي (٢٠٧) و يؤكّد المجلسي ذلك بعثوره على روايات رواها الصدوق في أماليه المعروف باسم المجالس في المجلس «٧١» ينتهي سندها إلى موسى بن إسماعيل، روى عنه محمّدبن يحيى الخزاز (٢٠٨) و نجد في ترجمة موسى هذا أنّ له كتاب جوامع التفسير وله كتابالوضوء، روى هذه الكتب محمّدبن الأشعث (٢٠٩) و أضاف الشيخ له كتاب الصلاة (٢١٠).

و هذاالإحتمال لو ثبت يبطل الإحتمال الأوّل، حيث أنّ ذلك الإحتمال يبتني على انحصار الرواية عن موسى بمحمّدبن الأشعث، وهذا ما تنقضه رواية الصدوق، لكن: ألا يمكن أن تكون خصوص هذه الرواية قد حدّثها موسى لغير محمد أيضاً، و أمّا الكتاب كله مجموعاً فيكون من تأليف محمد فقط، لهذا الانجد في من يروي الكتاب من يعتمد طريقاً غير محمد، فلو كان الكتاب من تأليف موسى، لنقل الكتاب كلّه من طريق آخر غير طريق محمد، وهذا لم يعثر عليه!

هذه إحتمالات ثلاثة:

و يؤكّد الثاني قول الشيخ في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من رجاله في ترجمة ابن الأشعث أنّه يروي نسخة عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر، عن أبيه إسماعيل، عن أبيه موسى عليه السلام.

والتعبير بأنّه يروي «نسخة»، قرينة على أنّه ـ أي ابن الأشعث ـ ليس هوالمؤلّف لأنّه أولاً: مجرد راو للكتاب، و ثانياً: أنّه ـ أي الكتاب ـ نسخة، و معنى النسخة كما أسلفنا هو: الكتاب المؤلّف المنقول بكامله عن آخر و بهذا يندفع الإحتمال الأوّل.

و أمّا الإحتمال الثالث الذي ذكره المجلسي، فيرّده مع انفراده به، تواتر نسبة الكتاب المذكور ـ المعروف باسم الأشعثيّات ـ إلى إسماعيل والد موسى.

و على فرض كون الإمام الصادق هوالمؤلّف ـ وهوالإحتمال الثاني ـ فلا وجه لوصف إسماعيل بأنّه أسند عن الصادق، لأنّه لم يُسنِد عنه ولم يرو عنه، و إنّما الراوي عنه هو ابنه الإمام موسى الكاظم عليه السلام، و إسماعيل يروي عن أبيه الكاظم مباشرة، فتكون روايته عن الصادق مع الواسطة.

و بهذا اتضح عدم النقض على ما التزمناه من المعنى في قوله «**أَسْنَدَ عنه**» لعدم اجتماع الشروط في إسماعيل. ولا يصحّ على فرض أنّ الكتاب هو من تأليف الإمام الصادق عليه السلام أن يقال في حقّ إسماعيل أنّه أسندَ عن الكاظم عليه السلام بمجرد توسط الإمام الكاظم في نقله و روايته لكتاب هو في الحقيقة من تأليف أبيه الصادق عليهما السلام.

القيمة العلميّة لهذاالوصف:

و أما قيمة هذاالوصف من الناحية الرجالية، فنقول: إنّ الإلتزام بمنهج الإسناد المصطلح، أي الرواية بسند متّصل إلى النبي صلّى الله عليه وآله، بالنسبة إلى ما يرويه أئمة أهل البيت الإثنا عشر عليهم السلام، ليس له ملزم عندالمعتقدين بإمامتهم من الشيعة، لأنّهم يرون أنّ الأئمة لديهم المعرفة التامة بالشريعة من مصادرها و ينابيعها، و بما أنّ الأدلّة القطعية من الكتاب المحكم والسنة المتواترة دلّت على حجيّة قولهم، و طهارتهم من الكذب والباطل، ووجوب اتّباعهم والأخذ منهم، كما ثبت ذلك في كتب الكلام والإمامة.

فالأئمة عليهم السلام لا يسألون عن سند ما يروونه من الأحاديث، ولا عن مدرك ما يدلون به من أحكام. وقد جرى هذاالأمر لدى أتباع أهل البيت عليهم السلام مجرى المسلّمات و تصدّى بعض الرواة لحسم الموقف تجاه هذاالأمر،

فوجّه السؤال عنه إلى الأئمة:

روى الطوسي، بسنده عن سالم بن أبي حفصة، قال:

لما هلك أبوجعفر، محمّدبن علي الباقر عليه السلام، قلت لأصحابي: انتظروني حتى أدخل على أبي عبدالله، جعفربن محمد، فأُعزّيه به، فدخلت عليه، فعزّيته ثم قلت: إنّا لله و إنّا إليه راجعون، ذهب ـ والله ـ من كان يقول: «قال رسول الله» فلا يُسأل عمّن بينه و بين رسول الله صلّى الله عليه وآله، والله لا يرى مثله أبداً؟!

قال: فسكت أبوعبدالله عليه السلام ساعة، ثم قال: قال الله تبارك و تعالى إنّ من عبادي من يتصدّق بشق من تمرة فأُربيها له كما يربي أحدكم فِلوه (٢١١) حتى أجعلها له مثل جبل أُحد فخرجت إلى أصحابي، فقلت: ما أعجب من هذا! كنّا نستعظم قول أبي جعفر عليه السلام: «قال رسول الله صلّى الله عليه وآله بلا واسطة، فقال أبوعبدالله: «قال الله تعالى» بلا واسطة! (٢١٢).

و يبدو من هذه الرواية أنّ هذاالأمر كان موضع بحث واهتمام من قبل الرواة، لكنّ الرواة الشيعة كانوا يقنعون بما بيّنه الأئمّة عليهم السلام في تبرير ظاهرة الإرسال في أحاديثهم، فقد روى الشيخ المفيد في الأمالي، بسنده، عن جابر، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام إذا حدّثتني بحديث فأَسْنِدْهُ لي؟.

فقال: حدّثني أبي، عن جدّي رسول الله صلّى الله عليه وآله عن جبرئيل، عن الله عزّوجلّ، وكل ما أُحدّثك بهذاالإسناد (٢١٣).

و روى في الإرشاد، مرسلاً، قال: و روي عنه عليه السلام أنّه سئل عن الحديث، تُرسله ولا تُسنده؟!.

فقال: إذا حدّثت الحديث فلم أسنده، فسندي فيه: أبي، عن جدّي، عن أبيه، عن جدّه رسول الله صلّى الله عليه وآله، عن جبرئيل، عن الله عزّوجلّ (٢١٤).

و روى الكليني، بسنده، عن هشام بن سالم، و حمّادبن عثمان، وغيرهما قالوا: سمعنا أباعبدالله عليه السلام يقول: حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدّي، وحديث جدّي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أميرالمؤمنين عليه السلام، وحديث أميرالمؤمنين عليه السلام حديث رسول الله صلّى الله عليه وآله وحديث رسول الله صلّى الله عليه وآله قول الله عزّوجلّ (٢١٥).

و قد صرّح علماء الدراية من أعلام الشيعة بهذاالأمر المسلّم:

فالحسين بن عبدالصمد ـ والد الشيخ البهائي ـ يقول: وليس من المرسل عندنا: ما يقال فيه «عن الصادق، قال: قال النبي صلّى الله عليه وآله: كذا» بل هو متصل من هذه الحيثيّة لما نبيّنه (٢١٦) .

و قال الصدر معلّقاً عليه: لم أعثر على بيانه والوجه فيه ظاهر، لأنا إنّما توقّفنا في المرسل من جهة الجهل بحال المحذوف، فيحتمل كونه ضعيفاً، ولا يجيء هذا في قول المعصوم إذا روى عن النبي صلّى الله عليه وآله، أو غيره ممّن لم يدركه، لحجّية قوله عليه السلام (٢١٧) .

و قوله «عندنا» يشير إلى ما هو المتعارف عند الإمامية في مختلف الأدوار من الإلتزام بحجيّة ما يقول الأئمّة عليهم السلام و ما يرويه أحدهم ممّا ظاهره الإرسال والوقف ـ باصطلاح أهل الدراية ـ من دون اتصال إسناده إلى النبي صلّى الله عليه وآله.

لكن هذا يخالف مسلك العامة من الإلتزام بمنهج العنعنة والإسناد المرفوع إلى النبي صلّى الله عليه وآله وعدم اعتبار الحديث غير المرفوع، مهما كان راويه، و يسمّونه بالموقوف، على خلاف بينهم في بعض الخصوصيات (٢١٨) ، ولم يعتبروا لأهل البيت عليهم السلام خصوصية تميّزهم عن غيرهم من سائر الرواة، فهم كغيرهم، في توقف حجيّة رواياتهم على الإسناد، ولا وزن ـ عندهم ـ لغير المسند المتصل بالنبيّ صلّى الله عليه وآله.

ومن الواضح أنّ الإلتزام بمثل هذه الفكرة في أهل البيت عليهم السلام ناشئ من الجهل بسامي مقامهم وجليل قدرهم، وعدم الإعتراف بما ثبت لهم من الولاية والعلم والإمامة، و بناء على ذلك: فالإلتزام بمنهج «الإسناد» بحقهم وفي اعتبار رواياتهم، فيه إزراء ونقص للملتزم بلزوم ذلك في حقهم. وقد يؤكّد هذا أنّا نجد الكثير من الموصوفين بهذه الصفة، هم من رجال العامة بل من المعتمدين عندهم وصرّح الشيخ الطوسي نفسه بعامّية بعضهم. نعم ربما يكون الإلتزام بهذا المنهج حاوياً على هدف أسمى من مجرد الرواية والإحتجاج بها، بل إلزام العامة بأحاديث الأئمّة، كي لايبقى لديهم عذر في ترك مذهب أهل البيت، ولا مطعن على آرائهم.

ولعلّ من وصف بهذا الوصف من ثقات أصحابنا وكبرائهم، قد حاولوا أداء مثل هذا الهدف السامي، وقد وجدنا من القدماء من اهتمّ بهذا الأمر وهو الحسين بن

بشر الأسدي.

قال ابن حجر في لسانه: ذكره ابن أبي طي في رجال الشيعة الإمامية، وقال: إنّه كان محدّثاً فاضلاً جيّدالخط والقراءة عارفاً بالرجال والتواريخ جوّالاً في طلب الحديث، اعتنى بحديث جعفرالصادق، و رتّبه على المُسْنَد و سمّاه (جامع المسانيد) كتب منه ثلا ثة آلاف ... ولم يتمّه، و وثّقه الشيخ المفيد (٢١٩).

ونجد في المعاصرين من تصدّى لمثل هذاالأمر: فالشيخ محمّدبن الميرزا علي أكبر التبريزي المجاهد، قد ألّف كتاب «سلاسل الذهب فيما يرويه العترة، عن سيدالعجم والعرب» جمع فيه الأخبار التي رواها الأئمّة المعصومون، عن جدّهم النبي صلّى الله عليه وآله مسنداً (٢٢٠) .

ومن هنا يتأكّد لدينا أنّ الكلمة «أَسْنَدَ عَنْه» في نفسها لا تدلّ على الوثاقة أوالمدح، كما لا تدلّ على القدح والجرح، بل إنّما تدلّ على مخالفة الراوي لنا في المذاهب إلاّ إذا اقترن بقرائن أُخرى، أو عورض بتوثيقات فالأمر يدور مدار ذلك.

فما ذكره العلاّمة المحدّث المجلسيّ الأوّل من: دلالة اللفظ على المدح و أنّه كالتوثيق،وأنّه أحسن من قولهم في مقام مدح الراوي: لا بأس به (٢٢١).

وكذا ما ذكره المحقّق الوحيد البهبهاني من أنّه: لعلّ المراد سماع الرواية على سبيل الإستناد والإعتماد (٢٢٢) .

و ما عن القوانين من جعل الكلمة من أسباب الوثاقة (٢٢٣) .

كلّ ذلك مبنيّ على تفسيرهم الكلمة بغير ما ذكرنا، و قد عرفت عدم إمكان تصحيح ما ذكروه.

وكذا إعتبار الكلمة قدحاً مباشراً في الراوي لا وجه له .

و يؤيّد ما ذهبنا إليه أنّ بعض الموصوفين قد صرّح بضعفه وهو محمّدبن عبدالملك، الذي ضعّفه الشيخ الطوسي بعد وصفه بقوله «أسندَ عنه» (٢٢٤) كما أنّ بعضهم من أجلاّء الطائفة كمحمدبن مسلم.

ومن هنا يمكن أن تفسّر ظاهرة قلّة روايات بعض الموصوفين، بل عدم وجودالرواية عنهم في مصادرنا الحديثية أصلاً، بأنّ هؤلاء ـ غالباً ـ ليسوا من رجال حديثنا، ولم يقعوا في طريق رواياتنا، ولم يتصدّ أعلامنا للنقل عنهم إلاّ في أبواب خاصة، كباب الفضائل وما أشبهه.

والذي أعتقده: أنّ الشيخ الطوسي بنى تأليف كتاب الرجال على اساس تتبع جميع الروايات المنقولة عن المعصومين عليهم السلام سواء من طرق الخاصّة أوالعامة ، فأثبت أسماء من روى عنهم. و جمع رواة كلّ إمام في باب، ووصف بوصف «أَسْنَدَ عنه» من بين الرواة عن ذلك الإمام خصوص من روى عنه ملتزماً منهج الإسناد المذكور - وهو المتّصل إلى النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم - اولئك الرواة الذين جمعوا روايات ذلك الإمام على ذلك المنهج في كتاب خاص باسم «المسند».

الخاتمة

هذا ما انتهينا إليه من البحث، وخلاصة ما نراه:

١ - أنّ الفعل أَسْنَدَ، هو مبني للمعلوم وفعله ماض، و فاعله الضمير العائد إلى الراوي الموصوف به.

٢ - أنّ الضمير في (عنه) يعود إلى الإمام الذي عدّالراوي من أصحابه.

٣ - المراد بهذا الوصف: أنّ الراوي إنّما يروي عن الإمام الروايات المسندة إلى النبي صلّى الله عليه وآله و أنّه جمع ذلك في كتاب يعدّ «مُسْنَداً».

٤ - أنّ الوصف لا يختصّ بأصحاب الصادق عليه السلام بل وُصف به رواة الأئمّة: الباقر، والكاظم، والرضا، والهادي، عليهم السلام، و إن كان أكثر الموصوفين هم من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

٥ - أنّ وصف الرجل بذلك يدلّ في البداية على أنّ الرجل عامي المذهب لا يعترف بأنّ الإمام يُسند إليه الحديث، بل إنّما يعتبر من كلام الإمام ما كان مرفوعاً منه إلى النبي صلّى الله عليه وآله لكن إذا دلّت القرائن الخارجية على أنّ الراوي الموصوف به شيعيّ المذهب فهو دليل على أنّ هذاالراوي كان نبيهاً جداً، و أراد أن يجمع ما رواه الأئمّة عليهم السلام مُسْنَداً إلى جدّهم للإحتجاج بذلك على الآخرين الذين لا يعتقدون بإمامتهم، فيكون الوصف دالاً على جلالة وفضل.

فالوصف - على كلّ حال - لا يدلّ على قدح يؤدّي إلى الضعف أو مدح يؤدي إلى الثقة، بل هو دليل على منهجية خاصّة في رواية الحديث.

والحمدللّه على توفيقه والصلاة على سيّدنا محمّدالمصطفى وعلى عليّ أميرالمؤمنين و آلهما الطيّبين الطاهرين، و آخر دعوانا أن الحمدلله ربّ العالمين.

الهوامش

(١) أساس البلاغة (ص ٤٦١).
(٢) تدريب الراوي (ج ١ ص٤١).
(٣) المصباح المنير (ج١ ص٣١١).
(٤) لسان العرب (ج٢ ص٢١٥).
(٥) تدريب الراوي (ج١ ص٤١).
(٦) الدراية للشهيد الثاني (ص ٧) و تدريب الراوي (الموضع السابق).
(٧) نهاية الدراية للصدر (١٢).
(٨) سماء المقال (ج٢ ص١٤٠).
(٩) لسان العرب (ج٢ ص٢١٥).
(١٠) كشاف اصطلاحات الفنون (ج٣ ص١٤٤).
(١١) أي: من باب (الإفْعال)المزيد فيه الألف.
(١٢) المصباح المنير (ج١ ص٣١١).
(١٣) لسان العرب (ج٢ ص٢١٥).
(١٤) ادب الإملاء والإستملاء للسمعاني (ص ٤ ـ ٥).
(١٥) أساس البلاغة (ص ٤٦١).
(١٦) الكافي ـ الاصول ـ (ج١ ص٥٢ ح٧، ولاحظ: الوسائل (ج١٨ ص٥٦ ح١٤).
(١٧) رسالة أبي غالب الزراري(الفقرة: ٢٠ و١٢٨) من نسختي.
(١٨) أمالي المفيد (ص ١١٥ ـ ١٣٠) المجلس (٢٣).
(١٩) الفهرست للطوسي (ص٣٣ و٣٧).
(٢٠) كشاف اصطلاحات الفنون (ج٣ ص١٤٤).
(٢١) تدريب الراوي (ج١ ص٤٢).
(٢٢) نهاية الدراية (ص١٢).
(٢٣) كشاف اصطلاحات الفنون (ج٣ ص١٤٥).
(٢٤) لسان العرب (ج٢ ص٢١٥).
(٢٥) الكفاية ـ طبع مصر ـ (ص ٥٨).
(٢٦) نهاية الدراية (ص ٤٨ ـ ٤٩).
(٢٧) أساس البلاغة (ص ٤٦١).
(٢٨) الرسالة المستطرفة (ص ٦٠ ـ ٦١).
(٢٩) المصدرالسابق (ص ٧٤).

(٣٠) هو ابن حجر كما في تدريب الراوي (ج١ ص٤٢).

(٣١) فؤاد سزگين في تاريخ التراث العربي (ج١ مجلد ١ ص٢٢٧).

(٣٢) سماء المقال (ج٢ ص٥٩).

(٣٣) معجم رجال الحديث (ج١ ص١٢٠).

(٣٤) نهاية الدراية (ص ١٤٩).

(٣٥) و ذكر الكلباسي في سماء المقال أنّ (بكربن كرب ومعاذبن مسلم) في أصحاب الباقر عليه السلام موصوفان بهذا الوصف، لكن المطبوعة خالية عن وصفهما.

(٣٦) لاحظ: نهاية الدراية (ص ١٤٩)، و سماء المقال (ج٢ ص٥٩).

(٣٧) رجال الطوسي (ص ٤ و ص ٥٢١).

(٣٨) سماء المقال (ج٢ ص٥٩).

(٣٩) معجم رجال الحديث (ج١ ص١١٨).

(٤٠) المصدر السابق (ج١ ص١٢٠).

(٤١) نتيجة المقال (ص ٨٣).

(٤٢) الرواشح السماوية (ص ٦٥)، وانظر رجال الخاقاني (ص٢٤).

(٤٣) سماء المقال (ج٢ ص٦١).

(٤٤) نتيجة المقال (ص٨٥).

(٤٥) معجم رجال الحديث (ج١ ص١١٨ - ١١٩).

(٤٦) رجال الطوسي (ص ١٥٢) رقم ١٩١

(٤٧) معجم رجال الحديث (ج١ ص٢٦١).

(٤٨) المصدرالسابق (ج١ ص٢٦٨).

(٤٩) رجال الطوسي (ص١٤٦) رقم ٧٨.

(٥٠) المصدرالسابق (ص ٣٤٢) رقم ٤.

(٥١) معجم رجال الحديث (ج١ ص٢٦٨).

(٥٢) المصدرالسابق (ج٣ ص٦٢).

(٥٣) رجال الطوسي (ص٣٤٤) رقم ٣٤ (و ص ٣٦٦) رقم ٢ (وص ٣٩٧) رقم ٥.

(٥٤) معجم رجال الحديث (ج٢ ص١١٦) رقم الترجمة (٥٧٧).

(٥٥) المصدرالسابق (ج٤ ص٢١٠).

(٥٦) رجال الطوسي (ص ١٧٩) رقم ٢٣٣.

(٥٧) سيأتي في توجيه الإحتمال السابع مزيد توضيح لمؤدّى كلمة (عنه) في الوصف.

(٥٨) تهذيب المقال (ج١ ص٢٣٢).

(٥٩) تعليقة الوحيد، المطبوعة مع رجال الخاقاني (ص ٣١).

(٦٠) بهجة الآمال، للعلياري، (ج١ ص١٦١).

(٦١) رجال الطوسي، متن الكتاب (ص ٢).

(٦٢) المصدرالسابق (ص٢٩٤) رقم ٢٢٣.
(٦٣) رجال السيد بحرالعلوم (ج٣ ص٢٨٤ - ٢٨٥)، و بهجة الآمال (ج١ ص١٥٥).
(٦٤) لاحظ رجال النجاشي (ص ٦٩) طبعة الهند.
(٦٥) رجال الطوسي (ص٢) من متن الكتاب.
(٦٦) نهاية الدراية (ص ١٤٩).
(٦٧) بهجة الآمال (ج١ ص١٥٧ - ١٥٨).
(٦٨) نهاية الدراية (ص ١٤٩).
(٦٩) رجال الطوسي (ص ١٥١) رقم ١٧٦.
(٧٠) أمالي الطوسي (ج١ ص٩٦).
(٧١) رجال الطوسي (ص ١٤٣) رقم ٤.
(٧٢) أمالي الطوسي (ج١ ص٦٠).
(٧٣) رجال الطوسي (ص١٦٧) رقم ١٨.
(٧٤) أمالي الطوسي (ج١ ص١٢٨).
(٧٥) رجال الطوسي (ص٢٢٠) رقم ٤١.
(٧٦) أمالي الطوسي (ج١ ص٩٦).
(٧٧) رجال الطوسي (ص ٢٢٣) رقم ١٥.
(٧٨) أمالي الطوسي (ج١ ص٩٦).
(٧٩) رجال الطوسي (ص ٢٩٤) رقم ٢٣٣.
(٨٠) أمالي الطوسي (ج ١ ص١٤٥).
(٨١) رجال الطوسي (ص ٣٠٤) رقم ٣٨٣.
(٨٢) أمالي الطوسي (ج١ ص٩٤).
(٨٣) رجال الطوسي (ص ٣١٠) رقم ٤٩٧.
(٨٤) أمالي الطوسي (ج١ ص٩٥).
(٨٥) تعليقة الوحيد (ص٣١)، و رجال الخاقاني (ص١٢٢)، وسماء المقال (ص ٦٠ ج٢) و نتيجة المقال (ص ٨٤) و بهجة الآمال (ج١ ص١٥٥).
(٨٦) رجال الطوسي (ص١٦٦) رقم ١٥.
(٨٧) المصدرالسابق (ص٨٨) رقم ١٩.
(٨٨) المصدر نفسه (ص ١٧٥) رقم ١٧٦.
(٨٩) المصدر (ص ١١٨) رقم ٥.
(٩٠) أيضاً (ص ٣٤٧).
(٩١) أيضاً (ص ١٧٩) رقم ٢٣٣.
(٩٢) أيضاً (ص ١١٧) رقم ٤٢.
(٩٣) أيضاً (ص ٢٢٤) رقم ٣٠.

(٩٤) أيضاً (ص ٩٦) رقم ٩.
(٩٥) أيضاً (ص ٢٣٦) رقم ٢٢٣.
(٩٦) أيضاً (ص ١٣١) رقم ٦٣.
(٩٧) أيضاً (ص ٢٦٢) رقم ٦٤٣.
(٩٨) أيضاً (ص ١٣١).
(٩٩) بهجة الآمال (ج١ ص١٥٧).
(١٠٠) الوجيزة للمجلسي (مطبوعة مع خلاصة الرجال للعلامة، الطبعة الحجرية) ص١٤١.
(١٠١) المصدرالسابق (ص١٦٦) في (محمد) و (ص ١٦٨) في (النعمان).
(١٠٢) رجال الطوسي (ص ١٣٣) رقم ٢.
(١٠٣) المصدر(ص ٢٧٨) رقم ١٥.
(١٠٤) المصدر(ص ٤٩١) رقم ١.
(١٠٥) الفهرست للطوسي (ص ١٥٤).
(١٠٦) رجال الطوسي (ص ١٧٣) رقم ١٣٩.
(١٠٧) المصدر (ص ٣٤٦) رقم ٢.
(١٠٨) المصدر (ص ٣٧١) رقم ٢.
(١٠٩)الفهرست للطوسي (ص ٨٥ - ٨٦).
(١١٠) رجال الطوسي (ص ١١٧) رقم ٣٨.
(١١١) المصدر (ص ١٦٣) رقم ٣٠.
(١١٢) المصدر (ص ٢٨١) رقم ٢٢.
(١١٣) المصدر (ص ٣٠٠) رقم ٣١٧.
(١١٤) المصدر (ص ٣٢٧) رقم ١٨.
(١١٥) المصدر (ص ٢٧٠) رقم ١٦.
(١١٦) لاحظ بهجة الآمال (ج١ ص٨ - ١٥٩)، و تعليق السيد محمد صادق بحرالعلوم على رجال السيد بحرالعلوم (ج١ ص٣٦٣).
(١١٧) تاريخ بغداد (ج٣ ص٥٤)
(١١٨) صفة الصفوة (ج٢ ص١١٢).
(١١٩) المصدرالسابق (ج٢ ص١٧٤).
(١٢٠) رجال الطوسي (ص١١٣) رقم ٤ و٥ و (ص ١١٤) رقم ١٣ (وص ١١٦) رقم ٣٢.
(١٢١) نفس المصدر (ص ١٦٣) رقم ٣٠.
(١٢٢) سماء المقال (ج٢ ص٥٩).
(١٢٣) رجال الطوسي (ص ٢٧٠) رقم ١٦.
(١٢٤) تعليق السيد محمد صادق بحرالعلوم على رجال السيد بحرالعلوم (ج١ ص٣٦٣).
(١٢٥) لسان الميزان (ج١ ص٥٨).

(١٢٦) رجال الشيخ (ص١٤٤) رقم ٤٠.
(١٢٧) معجم رجال الحديث (ج١ ص١٢٠).
(١٢٨) رجال الطوسي (ص ١٤٧) رقم ٩٢.
(١٢٩) المصدر السابق (ص ٣٧٤) رقم ٢.
(١٣٠) المصدر (ص ٣٧٧) رقم ١.
(١٣١) المصدر (ص٢٦٠) رقم ٧٢ .
(١٣٢) المصدر (ص ٢٢١) رقم ٢.
(١٣٣) المصدر (ص ١٦٨) رقم ٥٥.
(١٣٤) المصدر (ص ٣٨٠) رقم ١٤.
(١٣٥) المصدر (ص ٢٢٢) رقم ٣.
(١٣٦) المصدر (ص ٣٥٣).
(١٣٧) المصدر(ص ٣١٤) رقم ٥٤٥
(١٣٨) المصدر (ص ٣١٤) رقم ٥٥٤.
(١٣٩) المصدر (ص ٣٢٧) رقم ١٩.
(١٤٠) المصدر (ص ٣١٤) رقم ٥٤٦.
(١٤١) انظر تهذيب المقال (ج١ ص٨٧).
(١٤٢) انظر رجال السيد بحرالعلوم (ج٢ ص٣٦٧).
(١٤٣) رجال الطوسي (ص ٢٧٩) رقم ٣.
(١٤٤) رجال النجاشي (ص ٢٥٩)ومعجم رجال الحديث (ج١٥ ص١٧٩).
(١٤٥) رجال الطوسي (٣٧٥) رقم ٢.
(١٤٦) رجال النجاشي (ص ١١٦).
(١٤٧) معجم رجال الحديث (ج٧ ص١١٢).
(١٤٨) رجال الطوسي (ص ١٥١) رقم ١٨٤.
(١٤٩) رجال النجاشي (ص ١٠).
(١٥٠) معجم رجال الحديث (ج١ ص٣٠).
(١٥١) رجال الطوسي (ص ٣٠١) رقم ٣٣٥.
(١٥٢) رجال النجاشي (ص٢٥٢)وتاريخ بغداد (ج٣ ص٢٧٠).
(١٥٣) رجال الطوسي (ص ١٧٥) رقم ١٧٦.
(١٥٤) رجال النجاشي (ص ٧ - ٩٨).
(١٥٥) الفهرست للطوسي (ص٨٦).
(١٥٦) الجرح والتعديل (ج١ ق٢ ص ١٨٥).
(١٥٧) رجال الطوسي (ص٢٨٠) رقم ١١.
(١٥٨) رجال النجاشي (ص٢٥٢).

(١٥٩) رجال الطوسي (ص ٣٨١) رقم ١٦.
(١٦٠) رجال النجاشي (ص١٥٧).
(١٦١) أمالي الطوسي (ج١ ص٢٥٢).
(١٦٢) رجال الطوسي (ص٣٩٠) رقم ٤٩.
(١٦٣) المصدرالسابق، هامش (٨).
(١٦٤) كشف الظنون (ج٢ ص١٦٨٥)، و إيضاح المكنون (ج٢ ص٤٨٢).
(١٦٥) رجال الطوسي (ص ٣٦٧) رقم ٥.
(١٦٦) رجال النجاشي (ص ٧٣).
(١٦٧) وسائل الشيعة (ج٢٠ ص٥٩).
(١٦٨) تاريخ بغداد (ج ٧ ص٣٨٥).
(١٦٩) ميزان الإعتدال (ج٢ ص٣٩٠).
(١٧٠) أمالي الطوسي (ج١ ص٣٥٥).
(١٧١) رجال الطوسي (ص ٣٥٩) رقم ٧، وانظر: سماء المقال (ج٢ ص٥٩).
(١٧٢) الفهرست للطوسي (ص ١٩١)، وانظر: معالم العلماء (ص ١٢٠).
(١٧٣) رجال النجاشي (ص ٢٩١).
(١٧٤) كشف الظنون (ج٢ ص١٦٨٢).
(١٧٥) مسندالإمام موسى بن جعفر عليه السلام (ص١٠).
(١٧٦)المصدرالسابق (ص١٩).
(١٧٧) رجال الطوسي (ص ١٤٤) رقم ٢٤.
(١٧٨) رجال النجاشي (ص ١١).
(١٧٩) الفهرست للطوسي (ص ٢٦).
(١٨٠) رجال الطوسي (ص٢٢٦) رقم ٥٨.
(١٨١) الفهرت للطوسي (ص١٣٢).
(١٨٢) رجال النجاشي (ص ١٥٤).
(١٨٣) رسالة أبي غالب الزراري، الفقرة (٦).
(١٨٤) المصدرالسابق، الفقرة (٩٨).
(١٨٥) كذاالصيح، والمطبوع فى المصدر (بكر) خطأ.
(١٨٦) الذريعة (ج٢١ ص٢٧).
(١٨٧) رجال الطوسي (٣٠١) رقم ٣٣٠.
(١٨٨) رجال النجاشي (ص ٢٢٦).
(١٨٩) رجال الطوسي (ص ٢٧٠) رقم ١٦.
(١٩٠) الفهرت للطوسي (ص ١٤٩).
(١٩١) رساة أبي غالب الزراري، الفقرة (٦٦).

(١٩٢) رجال النجاشي (ص ٢١٥).

(١٩٣) رجال الطوسي (ص ٢٦٩) رقم ٢.

(١٩٤) رجال النجاشي (ص٢١٦).

(١٩٥) رجال الطوسي (ص١٤٨) رقم ١٢٤.

(١٩٦) رجال النجاشي (ص ١٨).

(١٩٧) المصدر (ص ٩٣).

(١٩٨) المصدر (ص ٣٧).

(١٩٩) الفهرست الطوسي (ص ٢٣ - ٢٤).

(٢٠٠) تهذيب المقال شرح رجال النجاشي (ج١ ص٧٥).

(٢٠١) أُنظر مقدمة كتاب (التوحيد) للصدوق (ص ٣٣ - ٣٤).

(٢٠٢) الفهرست للطوسي (ص٣٤) رقم الترجمة (٣١).

(٢٠٣) رجال الطوسي (ص٥٠٠) رقم ٦٣.

(٢٠٤) رجال النجاشي (ص١٩).

(٢٠٥) و قد عبر في صدرالكتاب أنّ ابن الأشعث حدّث من كتابه، لاحظ الأشعثيات المطبوع بإيران (ص١١)، و رجال السيد بحرالعلوم (ج٢ص١١٨).

(٢٠٦) رجال السيد بحرالعلوم، هامش (ج١ ص١١٧).

(٢٠٧) بحارالأنوار (ج١ ص٣٦) فصل توثيق المصادر.

(٢٠٨) أمالي الصدوق (٤١٧) طبع النجف.

(٢٠٩) رجال النجاشي (ص٢٩٢).

(٢١٠) الفهرست للطوسي (ص١٩١)، وانظر معالم العلماء (ص١٢٠) رقم ٨٠٠.

(٢١١) الفِلْو، بكسرالفاء وسكون اللام: المهر الصغير.

(٢١٢) أمالي الشيخ الطوسي (ج١ ص١٢٥)، وعنه في بحارالأنوار (ج٤٧ ص٣٣٧) و رواه عن المفيد، في البحار (ج٤٧ ص٢٧).

(٢١٣) جامع أحاديث الشيعة (ج١ ص١٧) عن أمالي المفيد (ص٢٦).

(٢١٤) إرشاد المفيد - طبع إيران - (ص٢٥٠) وانظر بحارالأنوار (ج٤٦ ب ٦ ص٢٨٨).

(٢١٥) جامع أحاديث الشيعة (ج١ ص١٧) و الوسائل (ج١٨ ص ٥٧) عن الكافي (ج١ ص٤٣) ح١٤.

(٢١٦) وصول الأخيار (ص١٠٧).

(٢١٧) نهاية الدراية (ص٥١).

(٢١٨) لاحظ: تدريب الراوي (ج١ ص١٨٤).

(٢١٩) لسان الميزان (ج٢ ص٢٧٥).

(٢٢٠) الذريعة (ج١٢ ص٢١١).

(٢٢١) سماء المقال (ج٢ ص٦٠) و رجال الخاقاني (ص١٢٢).

(٢٢٢) تعليقة الوحيد (ص٣١).
(٢٢٣) بهجة الآمال (ج١ ص١٦١).
(٢٢٤) رجال الطوسي (ص ٢٩٤) رقم ٢٢٣.

الفهارس

١ ـ فهرس المصادر والمراجع:

ـ أساس البلاغة، للزمخشري
ـ الأشعثيات المشهور باسم «الجعفريات».
لمحمدبن محمدبن الأشعث الكوفي المصري، طبع الحجر ـ إيران.
ـ الأمالي الخميسية للإمام المرشد بالله يحيى بن الحسين الهاروني الزيدي، المعروف بابن الشجرى (ت ٤٧٩) طبعته مكتبة المثنى ـ القاهرة.
ـ أمالي الصدوق، للشيخ محمدبن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١) طبع على الحجر ـ إيران ١٣٠٠ ـ والمطبعة الحيدرية ـ النجف ١٣٨٩.
ـ أمالي الطوسي، للشيخ محمدبن الحسن، شيخ الطائفة (ت ٤٦٠) مطبعة النعمان ـ النجف ١٣٨٤.
ـ أمالي المفيد، للشيخ محمدبن محمدبن النعمان العكبري البغدادي (ت٤١٣)، المطبعة الحيدرية ـ النجف.
ـ الأنساب، للسمعاني طبعة مرجليوث، أُفست المثنى ـ بغداد.
ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، للبغدادي
ـ بحارالأنوار، للمجلسيّ المولى محمد باقربن محمد تقي الإصبهاني (ت ١١١٠) الطبعة الحديثة، المطبعة الاسلامية ـ طهران ١٣٨٥.
ـ بهجة الآمال، للعلياري الملا علي التبريزي (ت ١٣٢٧)، منشورات بنياد فرهنگ إسلامى ـ قم ١٣٩٥.
ـ تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي علي بن أحمد أبوبكر الحافظ (ت٤١٣) مطبعة السعادة ـ القاهرة ١٣٤٩.
ـ تاريخ التراث العربي لفؤاد سزگين التركي (المعاصر)،
ترجمة فهمي أبوالفضل، مطابع الهيئة المصرية العامة ـ القاهرة ١٩٧١.
ـ تدريب الرواي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي عبدالرحمن بن أبي بكر الحافظ جلال الدين (ت٩١١)، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، منشورات المكتبة العلمية المدينة المنورة ١٣٩٢.
ـ تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال للاسترابادي، للشيخ الوحيد محمدبن باقربن محمد أكمل الحائري (ت ١٢٠٦) طبعت مقدماتها مع رجال الخاقاني.
ـ تفسير الحبري، للحسين بن الحكم بن مسلم الحبري (ت ٢٨٦)
تحقيق السيد محمدرضا الحسيني الجلالي، مطبعة أسعد ـ بغداد ١٩٧٦

ـ تهذيب المقال شرح رجال النجاشي، للسيد محمد علي الإصفهاني الأبطحي (المعاصر).
ـ التوحيد، للشيخ الصدوق محمدبن علي بن بابويه القميّ (ت٣٨١)
ـ جامع أحاديث الشيعة، السيد البروجردي، مرجع الطائفة الحاج آغا حسين الطباطبائي (ت١٣٨٠)، الطبعة الأُولى مطبعة علمي ـ طهران
ـ الجرح والتعديل، للرازي، مطبعة حيدرآباد ـ الهند.
ـ خلاصة الرجال، للشيخ العلامة الحلي، المطبعة الحيدرية ـ النجف ١٣٨٠.
ـ الدراية، للشيخ الشهيد الثاني زين الدين بن علي العاملي الشامي الشهيد (٩٦٥هـ) مطبعة النعمان ـ النجف.
ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة، للشيخ العلاّمة المولى محمد محسن الشهير بآغا بزرگ الطهراني (ت ١٣٨٩) الطبعة الأُولى ـ طهران والنجف
ـ رجال الخاقاني، للشيخ حسين بن علي النجفي،
طبعت معه مقدمات تعليقة الوحيد على المنهج مطبعة الآداب ـ النجف
ـ رجال السيد بحرالعلوم، للسيد محمد مهدي النجفي (ت ١٢١٢)،
تحقيق: السيد محمد صادق بحرالعلوم، مطبعة الآداب ـ النجف ١٣٨٥.
ـ رجال الطوسي، للشيخ الطوسي محمدبن الحسن، شيخ الطائفة (ت٤٦٠)
تحقيق: السيد محمد صادق بحرالعلوم، المطبعة الحيدرية ـ النجف ١٣٨١
ـ رجال النجاشي، للشيخ أبي العباس علي بن أحمد النجاشي (ت٤٥٠)
تصحيح: الشيخ حسن مصطفوي، مطبعة بوذرجمهري ـ تهران.
ـ رسالة أبي غالب الزراري إلى ابن ابنه ـ بتحقيق السيد محمدرضا الحسيني الجلالي، مخطوط.
ـ الرسالة المستطرفة، للكتاني محمدبن جعفرالشريف الحسيني (ت ١٣٤٥)
مطبعة دارالفكر ـ دمشق ١٣٨٣.
ـ الرواشح السماوية، للسيد الداماد، الأمير محمد باقرالحسيني.
ـ سماء المقال، للشيخ الكلباسي ابوالهدى الاصبهاني (ت ١٣٥٦)
مطبعة حكمت ـ قم ١٣٧٢.
ـ صفة الصفوة، لابن الجوزي جمال الدين أبي الفرج البغدادي (ت٥٩٧)
نشر دارالوعي حلب ـ ١٣٩٣.
ـ عيون أخبارالرضا عليه السلام، للشيخ الصدوق محمدبن علي بن بابويه القمي (ت٣٨١) تحقيق: السيد مهدي اللازوردي، قم.
ـ الغدير في الكتاب والسنة، للشيخ الأميني عبدالحسين النجفي، الطبعة الثانية
ـ الفهرست، للشيخ الطوسي محمدبن الحسن شيخ الطائفة (ت ٤٦٠)
تحقيق: السيد محمد صادق بحرالعلوم، المطبعة الحيدرية ـ النجف ١٣٨٠
ـ الكافي، للشيخ الكليني محمدبن يعقوب الرازي (ت ٣٢٩) مطبعة الحيدري طهران ١٣٧٩.
ـ كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي محمدعلي الفاروقي الهندي (ت القرن ١٢) تحقيق: لطفي عبدالبديع،

مطابع الهيئة العامة ـ القاهرة ١٩٧٢.
ـ كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، حاجي خليفة.
ـ لسان العرب، للشيخ ابن منظور الأنصاري، مطبعة بولاق (في عشرين مجلّداً) و طبعة دار لسان العرب ـ بيروت (في ثلاث مجلدات).
ـ لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني،
مطبعة دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد الدكن الهند ١٣٣٠.
ـ مسند الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، لأبي عمران موسى بن عمران المروزي (القرن الثاني)،
تحقيق: محمدحسين الحسيني الجلالي، مطبعة بهمن ـ طهران ١٣٥٤ ش
ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، أحمدبن محمدبن علي المغربي (ت ٧٧٠)
تصحيح: مصطفى السقا، مطبعة البابي الحلبي ـ القاهرة ـ ١٣٦٩
ـ معالم العلماء، للشيخ ابن شهر آشوب طبع طهران بتحقيق عباس اقبال، و طبع النجف بتحقيق السيد محمد صادق بحرالعلوم.
ـ معجم رجال الحديث، للسيد الخوئي أبوالقاسم الموسوي النجفي (طال عمره) مطبعة الآداب ـ النجف ١٣٩٠.
ـ ميزان الإعتدال، للذهبي محمدبن أحمدبن عثمان التزكماني الحافظ شمس الدين (ت ٧٤٨)،
تحقيق: البجاوي ـ مطبعة الحلبي ـ القاهرة ١٣٨٢
ـ نتيجة المقال، للشيخ البار فروشي، محمد حسن المازندراني
طبع على الحجر ـ إيران.
ـ نهاية الدراية شرح الوجيزة للبهائي، للسيد الصدر الحسن بن هادي الكاظمي (ت١٣٥٤) طبعة حجرية ـ الهند.
ـ الوجيزة في الرجال، للشيخ المجلسي محمدباقربن محمدتقي (ت١١١٠)
مطبوع في نهاية خلاصة الرجال للعلاّمة الحلّي، طبعة حجرية ـ إيران.
ـ وصول الأخيار إلى أُصول الأخبار، للشيخ الحسين بن عبدالصمد الحارثي والد الشيخ البهائي (ت ٩٨٤) المختار من التراث (٨) مطبعة الخيام ـ قم ١٤٠١.

٢ ـ فهرس المحتوى

المقدمة ٩٨
مادّة (س. ن.د) لغوياً، ومشتقاتها ٩٩
السندُ لغة و اصطلاحاً ١٠٠
الإسناد لغةً و اصطلاحاً ١٠١
المُسند لغةً واصطلاحاً ١٠٢

الكتاب المسمّى بـ «المُسْنَد» ١٠٣
«أَسْنَدَ عنه» موارد استعمال الطوسيّ له ١٠٤
اختلاف العلماء فيه لفظاً ومعنى ١٠٥
الإحتمال الأول: أنّ الرواي أسْنَدَ عَن الإمام مع الواسطة ١٠٦
جوابه بوجوه ثلاثة ١٠٧
الإحتمال الثاني أنّ الراوي سمع الحديث من الإمام ١٠٩
جوابه ١٠٩
الإحتمال الثالث: تلقي الحديث من الراوي سماعاً لا الأخذ من الكتاب ١١٠
جوابه ١١٠
الإحتمال الرابع: أنّ الحافظ ابن عقدة أسْنَدَ عن الراوي في رجاله ١١٠
دفعه بامور ثلاثة ١١١
الإحتمال الخامس: أنّ الشيوخ أسْنَدُوا عن الراوي ١١٤
وجوابه ١١٤
الإحتمال السادس: أنّ الشيخ الطوسي يقول: أُسْنِدُ أنا عنه ١١٦
دفع هذا الإحتمال ١١٦
الإحتمال السابع: - وهوالمختار - أنّ الراوي أسْنَدَ الحديث عن الإمام أي رفع نقلاً عن الإمام الحديث إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله وعمل مسنداً للإمام ١١٧
توضيح هذا الإحتمال من الناحية اللغوية والإصطلاحية في لفظ «أسْنَدَ» و لاحظ ص ٥ - ٦ ..... ١١٧
ما يتوقّف عليه إثبات هذاالإحتمال أُمور:
الأمرالأوّل: أنّ الفعل معلوم الفاعل، وفاعله هوالراوي ١١٩
الأمرالثاني: أنّ الضمير المجرور في (عنه) يعود إلى الإمام ١٢٠
الأمرالثالث: أنّ الأحاديث التي يرويها الموصوفون بهذه الصفه إنّما هي على منهج الإسناد، مرفوعة من الإمام إلى النبي صلّى الله عليه وآله ١٢١
الأمرالرابع: أنّ الموصوفين ألّفوا كتباً باسم «المسند» ١٢٢
الذين رووا بالمنهج المذكور لكنهم لم يؤلّفوا، فلم يوصفوا ١٢٢
الذين رووا و وُصفوا و ذكر الأعلام لهم كتباً على المنهج المذكور وقد ذكرنا ستة عشر شخصاً منهم عثرنا على أسماء كتبهم ١٢٦
ملاحظة: أنّ أكثرالموصوفين لم يؤلّفوا إلاّ كتاباً واحداً، فلابدّ أن يكون على المنهج المذكور ١٣٢
يبقى أمام هذاالإحتمال: سؤالان:
السؤال الأوّل: لماذا لم تعرف كتب الموصوفين كلّهم؟ ١٣٤
الجواب عنه ١٣٤
السؤال الثاني: إسماعيل بن الإمام الكاظم عليه السلام له كتاب على المنهج المذكور، فلماذا لم يوصف في كلام الشيخ؟ ١٣٥

الجواب عنه ١٣٦
القيمة العلمية لهذا الوصف ١٣٨
الإلتزام بالمنهج المذكور في حقّ الأئمّة ليس إلاّ ممّن لا يعتقد بإمامتهم حيث لا يعتقد بحجّية آرائهم، فيحتاج إلى الإسناد إلى النبي صلّى الله عليه وآله ١٣٨
مواجهة الأئمة عليهم السلام لمثل هذاالإعتراض ١٣٩
روايات يقول الإمام فيها إنّ حديثه حديث أبيه، وحديث أبيه حديث جدّه، إلى أن يصل إلى النبي صلّى الله عليه وآله فأحاديثهم كلّها مسندة، ولو أرسلوها ١٣٩
تعرّض علماء الدراية لهذاالإعتراض والجواب عنه ١٣٩
العامة لا يعتبرون إلاّ الحديث المرفوع إلى النبي صلّى الله عليه وآله ١٤٠
أكثرالموصوفين هم من رجال العامة ١٤٠
من التزم بهذا الوصف من رجالنا فانّما هدف الى الاحتجاج بذلك على العامة ١٤٠
إنّ الكلمة بنفسها لا تدلّ على المدح أوالقدح الرجالي ١٤١
تفسير ظاهرة قلّة الروايات عن الموصوفين ١٤١
بناء الشيخ في تأليفه كتاب الرجال على الجمع والفهرسة تبعاً للروايات سواء من طرق العامة أوالخاصة ١٤٢
الخاتمة، وفيها خلاصة رأينا في البحث ١٤٢
الهوامش ١٤٣

الفهارس:

١ ـ فهرس المصادر والمراجع ١٥٠
٢ ـ فهرس المحتوى ١٥٢

«وآخر دعوانا أن الحمدلله ربّ العالمين»

تسمية من قتل مع الحسين عليه السلام

من ولده وإخوته وأهل بيته وشيعته

رضي الله عنهم

تأليف

الفضيل بن الزبير بن عمر بن درهم

الأسدي الكوفي

من أصحاب الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام

تسمية من قتل مع الحسين عليه السلام

من ولده وإخوته و أهل بيته و شيعته

تأليف

المحدّث الجليل

الفضيل بن الزبير بن عمر بن درهم

الكوفيّ الأسديّ

(من أصحاب الإمامين الباقر و الصادق عليهما السلام)

تحقيق

السيد محمدرضا الحسيني

قم ١٤٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، سيّدنا محمدرسول الله، وعلى آله الطيّبين الطاهرين المعصومين.

الكتاب:

وقفت على هذا الأثر التاريخيّ الحاوي لأسماء من نال درجة الشهادة في واقعة الطفّ، وقدلفتت نظري فيه عدّة جهات دفعتني إلى تحقيق نصّه، وهي:

١ـ أنّ روايته مسندة عن رجال معروفين، يتمتّعون بمكانة عند المحدّثين والعلماء، وهذا مالم تحض به أكثر الروايات التي يتداولها المؤرّخون وأرباب المقاتل و غيرهم من المؤلّفين بهذا الصدد.

٢ـ أنّ جامعه (فضيل بن الزبير) قصد إلى استيعاب ما توفّر له من النقول في هذا

المجال، فلقي أكثر من شخص، و جمع ما ذكروه في هذه الرواية، ممّا يدل على عنايته الفائقة بما جمعه فيه.

٣ـ احتواؤه على أسماء لشهداء لم يذكروا في موضع آخر.

٤ـ احتواؤه على آثار و روايات و تفصيلات، ممّا يرفع من قيمته العلمية والتاريخية.

٥ـ أنّي لم أجد فيما قرأت من الكتب المعنيّة بهذا الموضوع ذكراً لهذا الأثر، ولا نقلاً عنه، ولذا يعتبر فريداً و جديداً بالنسبة إلى حواضرنا العلمية.

ولم أُحاول أن أُترجم لمن ذكر فيه من الشهداء رضوان الله عليهم، حذراً من التطويل الزائد، ولأنّ المؤلّفات المعدّة لذلك متوفّرة والحمدلله.

ولقد سعيت أن أُحقّق النصّ، وأُقوّمه معتمداً ما أراه الأصحّ حسب المصادر، والأقوم حسب أُصول التحقيق.

المؤلّف

اسمه:

«فضيل» كذا عنونه البرقي في رجاله في أصحاب الإمام الباقر عليه السلام[١]، و في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام[٢]، و هكذا الكشّي لكنّه ذكره مع «أل» أيضاً[٣]، وكذا الشيخ الطوسي بدون «أل» و معها[٤].

فظهر التصحيف في عنوانه بـ«الفضل» بدون ياء، كما صنعه الشيخ ابن داود، بدون ترديد[٥] وصنعه متردّداً جمع، منهم السيد التفريشي[٦] والمامقاني[٧] و الزنجاني[٨] والخوئي[٩].

---

(١) الرجال للبرقي: ص ١١.

(٢) المصدر السابق: ص ٣٤

(٣) اختيار معرفة الناقلين ـ رجال الكشّي ـ الفقرة رقم (٦٢١).

(٤) رجال الطوسي: ص ١٣٢ و ٢٧٢.

(٥) رجال ابن داود: ص ٢٧١ رقم ١١٧٥.

(٦) نقد الرجال: ص ٢٦٦.

(٧) تنقيح المقال: ج ٢ رقم الترجمة ٩٤٩٨.

(٨) الجامع في الرجال: ج ٢ ص ٦١٥.

(٩) معجم رجال الحديث: ج ١٣ ص ٣١١ رقم ٩٣٣٨.

وقد عاد هؤلاء الأعلام فعنونوا له بـ«الفضيل».

كما ورد مصحّفاً ـ كذلك ـ في بعض أسانيد الكتب مثل: أمالي الشيخ المفيد[١] و إرشاد العباد له[٢]، و مقاتل الطالبيّين للاصفهاني[٣].

كما ظهر أنّ ماورد في مطبوعة «الفهرست» لابن النديم بعنوان «فصل» بالصاد المهملة[٤] خطأ واضح.

وقد ضبط طابع كتاب الرجال للبرقي اسمه هكذا «فضيل» بضمّ الفاء الموحّدة و فتح الضاد المعجمة على صيغة تصغير «رجل».

إسم أبيه و نسبه:

(الزبير) كذا ذكره البرقي في رجاله[٥] و كذلك الكشّي[٦] وابن النديم[٧] والشيخ الطوسي[٨] و غيرهم.

وقد ضبطه طابع رجال البرقي هكذا «الزبير» بضمّ الزاي و فتح الموحدة على زنة «رجيل» مصغّراً، لكنّ الشيخ المامقاني عند ترجمة ابنه ضبطه هكذا: «الزبير» بفتح الزاي، وكسر الموحّدة، على زنة «شريف» الصفة المشبّهة[٩] وكذلك جاء هذا الضبط بالحركات في «مقاتل الطالبيّين»[١٠].

ولم يذكر الشيخ المامقاني مايرشد إلى وجه هذا الضبط، و ماورد في مطبوعة رجال البرقي من الضبط هو المألوف و هو الظاهر من علماء الأنساب، حيث ذكروا أبا أحمد الزبيريّ في عنوان المنسوب إلى «زُبَير» بضمّ الزاي وفتح الموحدة، فلاحظ «تبصير المنتبه»

---

(١) أمالي المفيد: ص ١٤٥.
(٢) الإرشاد للمفيد: ص ١٧٤.
(٣) مقاتل الطالبيّين: ص ٩ ـ ١٤١٧.
(٤) الفهرست لابن النديم: ص ٢٢٧.
(٥) الرجال للبرقي: ص ١١ و ٣٤.
(٦) رجال الكشي: رقم ٦٢١.
(٧) الفهرست: ص ٢٢٧.
(٨) رجال الطوسي: ص ١٣٢ و ٢٧٢
(٩) تنقيح المقال: ج ٢ ص ١٨٢ رقم ٦٨٥٦.
(١٠) مقاتل الطالبيّين: ص ١٠٨.

لابن حجر، وأنساب السمعاني.

وقد ذكر السمعاني نسبه هكذا: «الزبيربن عمربن درهم» كما سيأتي في ترجمة حفيده[١].

نسبته:

«الرسّان» كذا نسبه البرقي[٢] والكشيّ[٣] وابن النديم[٤] والطوسي[٥]، قال المامقاني في ضبط الكلمة: «الرسّان: بالراء المهملة المفتوحة والسين المهملة المشدّدة والألف والنون، المراد بائع الرَسَن، وهو زمام البعير، ونحوه أو صانعه»[٦].

وقد رسمت الكلمة في رجال العلّامة: الرسّاني[٧] بإضافة ياء النسبة، قال المامقاني: «ولم أجد له معنى صحيحاً[٨] والظاهر أنّه تصحيف، كما أنّ ما جاء في مطبوعة طبقات ابن سعد ـ في ترجمة ابن أخي الفضيل و هو : «الرمّاني»[٩] بالميم كالنسبة إلى الرُّمان، تصحيف أيضاً، وصحّفت الكلمة «بـ الريان» بالياء المثنّاة بدل السين[١٠].

«الكوفي» نسبه الشيخ الطوسي كوفياً[١١]، والوجه فيه أنّه من أهل الكوفة كما يظهر من بعض رواياته و تراجم أخيه وابن أخيه.

«الأسدي» كذا نسبوه هو و أخاه وابن أخيه والنسبة إلى قبيلة «بني أسد» الشهيرة بالكوفة و حواليها، لكن صرّح كثير من الرجاليّين وأهل الأنساب بأنّ آل الزبير لم يكونوا

---

(١) الأنساب للسمعاني بعنوان «الزبيري» ظهر الورقة ٢٧١، ولسان الميزان: ٣٦٥/٧.

(٢) الرجال للبرقي: ص ٣٤.

(٣) رجال الكشّي: رقم ٦٢١.

(٤) الفهرست: ص ٢٢٧.

(٥) رجال الطوسي: ص ١٣٢ و ٢٧٢.

(٦) تنقيح المقال: ج ٢ ص ١٨٢ رقم ٦٨٥٦.

(٧) رجال العلّامة ـ طبعة النجف ـ: ص ٢٣٧.

(٨) تنقيح المقال: ج ٢ ص ١٨٢.

(٩) الطبقات الكبرى ـ لابن سعد ـ طبعة ليدن ـ: ج ٦ ص ٢٨١.

(١٠) جاء ذلك في مطبوعة كشف الغمّة للأربلي ج ٢ ص ١٣٠.

(١١) رجال الطوسي: ص ٢٧٢.

من صلب العشيرة، وإنّما كان و لاؤهم في بني أسد، قال الطوسي في ترجمة الفضيل: «الأسدي مولاهم»[١] وقال ابن سعد في ترجمة ابن أخيه: «مولى بني أسد»[٢].

أخوه:

يقترن اسم الفضيل باسم أخيه او ابن أخيه في أكثر من مورد في كتب الرجال و التراجم والفهارس[٣] وقال الكشّي: «قال محمدبن مسعود: وسألت علي بن الحسن، عن فضيل الرسّان؟ قال: هو فضيل بن الزبير، و كانوا ثلاثة إخوة: عبدالله وآخر»[٤].

والملاحظ أنّهم يذكرون اسم أخيه عند مايكون الحديث عن الفضيل، ولم نجد مورداً كان الحديث فيه عن أخيه فذكر فيه اسم الفضيل، و هذا يشير ـ من بعيد ـ إلى أنّ الأخ كان أعرف منه،بحيث يعرّف الفضيل به،نعم ذكر الفضيل في ترجمة ابن أخيه،معرّفاً له كما سيأتي[٥].

قال أبو الفرج الإصفهاني: كان عبدالله بن الزبير من وجوه محدّثي الشيعة، روى عنه عباد بن يعقوب ـ الرواجني المتوفّى ٢٠٥ ـ، و نظراؤه، و من هو أكبر منه[٦].

أقول: روى عن عبدالله بن شريك العامري و عنه موسى بن يسار[٧]، و روى عن صالح بن ميثم، وعنه بشر بن آدم في رواية أوردها كل من الكنجي [٨] والحسكاني[٩] وابن عساكر[١٠] وابن المغازلي[١١]، لكنّ اسم المرويّ عنه «صالح بن رستم» في الأخير.

---

(١) في المصدر والموضع السابقين.

(٢) الطبقات الكبرى: ج ٦ ص ٢٨١.

(٣) أُنظر: رجال البرقي: ص ٣٤، و رجال الكشّي: رقم ٦٢١، و طبقات ابن سعد: ج٦ ص ٢٨١.

(٤) رجال الكشّي رقم ٦٢١.

(٥) الطبقات الكبرى: ج ٦ ص ٢٨١.

(٦) مقاتل الطالبيين: ص ٢٩٠.

(٧) رجال الكشي: رقم ١٩٩.

(٨) كفاية الطالب: ص ١١٠، وأخرجه محققه عن مستدرك الحاكم: ٣/ ١١٠، و مصادر اخرى.

(٩) شواهد التنزيل: ج ٢ ص ٢٧٥ و ص ١ ـ ٢٨٣.

(١٠) تاريخ دمشق ـ ترجمة الامام علي عليه السلام ـ الحديث رقم (٩٢٣) و ما بعده.

(١١) مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام لابن المغازلي: ص ٣١٩ رقم (٣٦٤).

وكان عبدالله بن الزبير شاعراً، ومن شعره:

١ـ عن «أنساب الأشراف» للبلاذري، في قصة تعذيب عبدالله بن الزبير بن العوّام أخاه عمرو بن الزبير، وهي طويلة، جاء في آخرها: فقال ابن الزبير الأسدي:

فلوأنّكم أجهزتموا إذ قتلتموا ولكن قتلتم بالسياط وبالسجنِ
جعلتم لضرب الظهر منه عصيّكم تراوحه والأصبحية للبطنِ[١]

٢ـ وهو القائل في رثاء مسلم بن عقيل رضي الله عنه وهانىء بن عروة رحمه الله:

فإن كنت لاتدرين ماالموت فانظري إلى هانئ في السوق وابن عقيلِ

في أبيات عديدة[٢].

٣ـ و عن مصعب في «نسب قريش» أنّه ذكر: أول من جاء بنعي الحرّة الكردوس بن زيد الطائي، قال ابن الزبير الأسدي:

لعمري لقدجاء الكردوس كاظماً على خبر للمسلمين وجيع[٣]

و من المحتمل أن يكون قائل هذه الأبيات شاعراً آخر بهذا الإسم، و لا بدّ من المزيد من التحقيق

وقد عنون له بعض الرجاليّين[٤].

و عبدالله كان من مناضلي الزيديّة، حضر القتال مع الشهيد زيد رحمه الله، قال الكشّي ـ في حديث عن عبدالرحمان بن سيّابة ـ قال: دفع إليّ أبو عبدالله عليه السلام دنانير، وأمرني أن أُقسّمها في عيالات من أُصيب مع عمّه زيد، فقسّمتها، قال: فأصاب عيال عبدالله بن الزبير الرسّان، أربعة دنانير[٥].

وروى الشيخ المفيد هذه الرواية عن أبي خالد الواسطي، قال: سلّم إليّ أبوعبدالله عليه السلام ألف دينار... و ذكر نحوه[٦]، ولعلّها واقعة أُخرى غيرما جرى على يد عبدالرحمان بن سيّابة.

---

(١) الاوائل للشيخ محمد تقي التستري: ص ٢١٣.
(٢) ارشاد العباد للمفيد: ص ٢١٧، و مقاتل الطالبيين: ص ١٠٨.
(٣) الأوائل للتستري: ص ١٣٩ و ١٨٦ و ٢٢٨
(٤) رجال العلّامة: ص ٢٣٧، تنقيح المقال: ج ٢ ص ١٨٢
(٥) رجال الكشّي: رقم ٦٢١.
(٦) إرشاد المفيد: ص ٢٦٩.

وقد ذكر العلّامة الحلّي بعد نقل الرواية: إنّ هذه الرواية تعطي أنّه كان زيديّاً[١]، وسيأتي مناقشة هذه الجهة في عنوان «مذهبه».

أقول: كون عبدالله هو المستشهد مع زيد، هو المشهور، والمفهوم من هذه الروايات أنّه أُصيب معه، لكنّ أبا الفرج الإصفهاني ذكر في المقاتل مايدلّ على أنّ عبدالله بن الزبير بقي إلى زمان محمدبن عبدالله النفس الزكيّة، الذي استشهد في عهد المنصور العبّاسي، سنة (١٤٥)، قال أبو الفرج:

حدّثنا علي بن العبّاس، قال: حدّثنا بكّاربن أحمد، قال: حدّثنا الحسن بن الحسين، قال: حدّثنا عبدالله بن الزبير الأسدي ـ وكان في صحابة محمدبن عبدالله ـ، قال: رأيت محمّدبن عبدالله عليه سيف محلّى يوم خرج، فقلت له: أتلبس سيفاً محلّى؟! فقال: أيّ بأسٍ بذلك؟! قد كان أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله يلبسون السيوف المحلّاة.

ثم قال أبوالفرج: عبدالله بن الزبير هذا أبو أحمد الزبير المحدّث[٢].

أقول: التشويش في عبارة المقاتل ظاهر في الفقرة الأخيرة، إذ من الواضح أنّ عبارة «أبوأحمد الزبير» ليست صحيحة، وأظنّ قوياً أنّ العبارة هكذا: «عبدالله بن الزبير هذاأبو أبي أحمدالزبيري المحدّث» وأبوأحمدالزبيري هو محمدبن عبدالله بن الزبير، وستأتي ترجمته في عنوان «ابن أخي الفضيل».

ولو كان عبدالله مستشهداً مع زيد ـ الشهيد سنة ١٢٢ ـ فلايمكن أن يكون هو الباقي إلى أيّام محمّدبن عبدالله النفس الزكيّة ـ الشهيد سنة ١٤٥ ـ.

وعبارة الإصفهاني صريحة و واضحة الدلالة على بقاء عبدالله إلى سنة (١٤٥)، لكنّ الروايات الدالّة على شهادته مع زيد سنة (١٢٢) غير صريحة، ولاتدلّ إلّا على كون عائلته في عوائل المصابين، ولعلّه كان مجروحاً، مع أنّ عبارة الروايات تلك فيها اختلاف، فقد حكي عن المحدّث التقي المجلسي الأول قدس الله سره أنّه قال في حواشي الفقيه مشيراً إلى الخبرالذي رواه عبدالرحمان بن سيّابة مالفظه: يظهر من هذا الخبر ـ وغيره ـ أنّ المقتول [هو] الفضيل، وكان عبدالله عياله، إنتهى[٣].

---

(١) رجال العلّامة: ص ٢٣٧.

(٢) مقاتل الطالبيّين: ص ٢٩٠.

(٣) تنقيح المقال: ج ٢ ص ١٨٢.

قال المامقاني: وتأمل فيه الفاضل الحائري في المنتهى[١] لما مرّ في ترجمة السيّد الحميري من بقاء فضيل بعد زيد، ومجيئه إلى الصادق عليه السلام و إخباره بقتله و إنشاده شعر السيّد رحمه الله في حضرته ثم قال: ويقرب سقوط كلمة (عيال) قبل عبدالله في نسخة أمالي الصدوق [أي في رواية ابن سيّابة][٢].

أقول: رواية إنشاد فضيل شعر السيّد في حضرة الصادق عليه السلام صريحة في بقائه بعد زيد ـ وسيأتي نقلها نصّاً ـ فلايمكن أن يكون فضيل هو المقتول مع زيد قطعاً، ولم نجد من صرّح بذلك.

و رواية الإصفهاني صريحة في بقاء عبدالله بعد زيد الى سنة (١٤٥) فالأمر يحتمل أحد وجهين:

الأول: وهو الأقوى، أن يكون الحاضر مع زيد هو (عبدالله) ولكنه لم يستشهد وانما أُصيب فقط، فلعلّه كان مجروحاً و عليلاً وكانت عائلته بحاجة الى نفقة، وهذا هوالموافق لظاهر تلك الروايات، بنقولها المختلفة.

الثاني: وهو الأبعد، أن يكون الاسم المذكور فيها هو (عبيدالله) وأن يكون هو الأخ الآخر لفضيل الذي لم يذكر اسمه في رواية ابن فضال عند الكشّي[٣]، ولكنّ نسخ الكتب المتعدّدة متفّقة على ذكر (عبدالله) مكبّراً.

ابن اخيه:

قال ابن سعد في الطبقات: أبو أحمد الزبيري، واسمه: محمدبن عبدالله بن الزبير، مولى بني أسد، وهو ابن أخي فضيل الرسّان[٤].

وقال السمعاني: (الزبيري) أبو أحمد، محمدبن عبدالله بن الزبير بن عمربن

---

(١) أي منتهى المقال في علم الرجال لأبي علي الحائري.

(٢) تنقيح المقال: ج ٢ ص ١٨٢.

(٣) رجال الكشّي: الفقرة ٦٢١.

(٤) الطبقات الكبري: ٢٨١/٦.

درهم، الأسدي الزبيري، من أهل الكوفة، كان يبيع القتّ بزبالة[١].

وقال الذهبي: أبوأحمد الزبيري، الأسدي، مولاهم الكوفي الحبّال[٢].

قال ابن سعد: كان صدوقاً كثير الحديث[٣]، وقال أحمدبن عبدالله العجلي: كوفي ثقة كان يتشيّع[٤]، وقال السمعاني: محدّث كبير مكثر[٥] وقال أبو حاتم: حافظ عابد مجتهد، له أوهام[٦]، وقال الذهبي: الحافظ الثبت[٧]، و نقل الذهبي عن بندار قوله: ما رأيت رجلاً قطّ أحفظ من أبي أحمد ، وحكي أنّه كان يصوم الدهر[٩].

روى عن يونس بن أبي إسحاق، وعيسى بن طهمان، وفطر، وسفيان و طبقتهم[١٠] و عن مسعر و مالك بن مغول، و مالك بن أنس، وبشربن سلمان وسفيان الثوري، و إسرائيل بن يونس[١١].

و روى عنه: أحمدبن حنبل، وابوبكربن أبي شيبة، وخيثمة و عبدالله القواريري وأحمد بن منيع، وعامّة أهل العراق[١٢] ومحمودبن غيلان، و أحمدبن الفرات، و محمدبن رافع، و خلق[١٣]، قال نصربن علي: قال أبو أحمد: لاأُبالي أن يسرق منّي كتاب سفيان، إنّي أحفظه كلّه[١٤].

قال أحمدبن حنبل: كان كثير الخطأ في حديث سفيان[١٥].

---

(١) الأنساب: ظ ٢٧١.
(٢) تذكرة الحفاظ: ٣٥٧/١.
(٣) الطبقات الكبرى: ٢٨١/٦.
(٤) الأنساب: ظ ٢٧١.
(٥) المصدر السابق.
(٦) طبقات الحفاظ: ٣٥٧/١.
(٧) المصدر السابق.
(٨) المصدر السابق
(٩) الأنساب: ظ ٢٧١، و تذكرة الحفّاظ: ٣٥٧/١.
(١٠) طبقات الحفّاظ ٣٥٧/١.
(١١) الأنساب: ظ ٢٧١.
(١٢) المصدر السابق
(١٣) تذكرة الحفّاظ: ٣٥٧/١
(١٤) المصدر السابق
(١٥١) الأنساب: ظ ٢٧١

قال ابن سعد: توفّي بالأهواز في جمادى الأُولى سنة ثلاث و مائتين في خلافة المأمون[١]، لكن قال أحمد: مات بالأهواز سنة اثنتين و مائتين[٢]،

و وصفه بالزبيري نسبةً الى جدّه (الزبير) ابي الفضيل، يكشف عن شهرة للزبير الجدّ، كما لايخفى، وقد صرّح علماء الأنساب بأنّ النسبة ليست الى الزبير بن بكار كما توهّم[٣].

ابن آخر لأخي الفضيل: ذكر ابن الجعابي في ترجمة أبي أحمد الزبيري مانّصه: إنّ له أخاً يسمّى (حسناً) من وجوه الشيعة يروى عنه، و روى عن ابن نمير[٤].

وقد عنون القهپائي لمن يكنّى بـ(ابن أخي فضيل) فقال: ابن أخي فضيل، عن فضيل، عن الصادق عليه السلام اسمه (الحسن) صرّح به في باب ماينقض الوضوء من «الكافي»[٥]

أقول: و عن «الوافي» بسندٍ، عن ابن أبي عمير، عنه: ج ٤ ص ٣٨[٦].

لكنه في هذا المورد روى عن الصادق عليه السلام،

وعلّق بعضهم على قوله (الحسن) بقوله: لعلّه ابن عبدالله بن الزبير الرسّان، ابن أخي الفضيل بن الزبير... إلى آخره[٧].

وعلّق على قوله: (في باب...) بأنّ الموارد المذكور فيها ابن أخي الفضيل كثيرة، والمحتمل لهذا العنوان في كتب الرجال ثلاثة: فضيل بن الزبير، وابن غزوان، وابن يسار[٨].

الحسن بن الزبير؟

عنون الشيخ الطوسي في أصحاب الصادق عليه السلام لـ:الحسن بن الزبير الأسدي

---

(١) الطبقات الكبرى: ٦/٢٨١.

(٢) تذكرة الحفّاظ: ١/٣٥٧.

(٣) الأنساب: ظ ٢٧١ وقد ترجم للزبيري في الكنى و الألقاب للشيخ عباس القمي ج ٢ ص ٢٦٢

(٤) الكنى و الألقاب ج ٢ ص ٢٦٢.

(٥) مجمع الرجال ج ٧ ص ١٥٨.

(٦) معجم الثقات لأبي طالب التبريزي: ص ١٦١.

(٧) مجمع الرجال: ج ٧ ص ١٥٨ الهامش (١)

(٨) المصدر السابق الهامش (٢)

مولاهم الكوفي[١]، ونقله عنه الرجاليّون من دون تعقيب، إلّا أنّ الشيخ الزنجاني قال: لم أقف لا على حاله ولا على حديثه[٢].

والاحتمالات في هذا الشخص ثلاثة:

١ـ فهل هو ابن الزبير، كما يدلّ عليه عنوان الترجمة، فيكون هو الأخ الثالث للفضيل و عبدالله؟.

٢ـ أو هو الحسن بن عبدالله بن الزبير، الذي ذكره ابن الجعابي، نسب الى جّده سهواً أو اختصار اً فيكون أخاً لأبي أحمد الزبيري؟

٣ـ أو هو شخص آخر، لايرتبط بآل الزبير الأسديّين بصلة؟

ويقرّب الإحتمال الثاني أنّ ظاهر ترجمة الشيخ له، وقوفه على روايته عن الإمام الصادق عليه السلام، وحيث لم ترد عن الحسن بن الزبير رواية، وكان الحسن بن عبدالله بن الزبير من وجوه الشيعة، و وردت له بهذا العنوان رواية عن الصادق كما عرفت، تعيّن كونه هوالمراد بالترجمة.

طبقته:

يروي فضيل عن زيد الشهيد عليه السلام كما سيأتي، ويأتي ـ أيضاً ـ أنّه كان من أنصاره و دعاته والمشتركين في نضاله، وقداستشهد زيد سنة (١٢٢).

وعدّه أصحاب الطبقات في أصحاب الإمام محمدبن عليّ أبي جعفر الباقر عليه السلام (المتوفّى ١١٤)[٣]، وأصحاب الإمام جعفربن محمد أبي عبدالله الصادق عليه السلام (المتوفّى ١٤٨)[٤]، وقد وردت له رواية عنهما، كما سيأتي في تعداد مشايخه.

ولم نقف له على رواية عن الإمام عليّ بن الحسين السجّاد عليه السلام (المتوفّى ٩٥)، ولا عن الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (المتوفّى ١٨٣) فتحدّد فترة حياته العلميّة بين (١٢٢ ـ ١٤٨).

---

(١) رجال الطوسي: ص ١٦٨ رقم (٤٩).

(٢) الجامع في الرجال: ج ١ ص ٦ ـ ٤٩٧.

(٣) رجال البرقي: ص ١١، الفهرست للنديم: ص ٢٢٧، رجال الطوسي: ص ١٣٢.

(٤) رجال البرقي: ص ٣٤، رجال الطوسي: ٢٧٢.

مشايخه:

١ـ الإمام محمدبن عليّ أبو جعفر الباقر عليه السلام (٥٧ـ ١١٤)، ذكروه في أصحابه ـ كما تقدم ـ وهذا يقتضي أن يكون من الرواة عنه، لانّ كتب طبقات أصحاب الأئمّة انما أُلّفت لجمع أسماء الرواة المباشرين عن الإمام، والتي عثر المؤلّفون على رواياتهم، و هذا معنى ظاهر فيما صنعه الشيخ الطوسي في كتاب رجاله[١] ألاّ أنّا لم نعثر على رواية كثيرة له عن الإمام سوى رواية واحدة، نقل ورودها الشيخ الزنجاني عن الجزء الأول من بصائر الدرجات للصفّار [٢].

٢ـ الإمام جعفربن محمد أبوعبدالله الصادق عليه السلام (٨٣ ـ ١٤٨)، والحديث فيه كما تقدّم في روايته عن الإمام الباقر، و روايته عن الإمام الصادق أيضاً ليست كثيرة[٣]، لكن روى الكشي حديثاً يدل على حضوره عند الإمام، بل يدلّ على نحو اختصاص له بالإمام، وإليك نصّ الحديث:

قال الكشّي في ترجمة السيّد الحميري الشاعر ـ بسندٍ فيه: حدّثني علي بن إسماعيل، قال: أخبرني فضيل الرسّان، قال: دخلت على أبي عبدالله عليه السلام بعد ما قتل زيدبن عليّ رحمة الله عليه، فأُدخلت بيتاً جوف بيت، فقال لي: يافضيل، قتل عمّي زيد؟

قلت: نعم، جعلت فداك، قال: رحمه الله، أما والله كان مؤمناً، وكان عارفاً، وكان عالماً، وكان صدوقاً، أما أنّه لو ظفر لوفى، أما إنّه لو ملك لعرف كيف يضعها، قلت: ياسيدي ألا أُنشدك شعراً؟ قال: أمهل، ثم أمر بستورٍ فسدلت وبأبوابٍ فتحت، ثم قال: أنشد، فأنشدته:

لأُمّ عمرٍو باللّوى مربعُ طامسة أعلامه بلقعُ

إلى آخر الحديث[٤].

٣ـ زيدبن عليّ الشهيد أبوالحسين عليه السلام (٧٨ ـ ١٢٢)، كان فضيل من أصحابه، وله معه تراود في شؤون النضال كما سيأتي ذكر مايتعلق بذلك، وقد روى عنه

---

(١) رجال الطوسي: ص ٢.

(٢) الجامع في الرجال: ج ٢ ص ٦٢٠.

(٣) مجمع الرجال: ج ٧ ص ١٥٨، وانظرالهامش (٢)

(٤) رجال الكشّي الفقرة (٥٠٥).

فرات والحسكاني[١]، والطوسي[٢]

ويروي فضيل عن جمعٍ من الرواة نذكر أسماء هم حسب أوائلها:

٤ـ أبو الحكم، روى عنه قوله: سمعت مشيختنا و علمائنا يقولون[٣].

٥ـ أبو داود السبيعيّ روى عنه في تفسير بعض الآيات[٤]، وقال في بعض الروايات: «سمعت أبا داود» والظاهر أنّه السبيعي هذا[٥].

٦ـ أبو سعيد عقيصا، روى عنه في كامل الزيارات[٦].

٧ـ أبو عبدالله، كما نقله الكشّي[٧].

٨ـ أبوعبيدة، كما نقل عن الصدوق في «الخصال» باب(٣)[٨].

٩ـ أبو عمر ـ أو أبو عمرو، حسب اختلاف النسخ ـ وأضاف الكشّي: البزاز[٩].

١٠ـ أبو الورد، روى عنه في هذا الكتاب الذي نقدم له[١٠]

١١ ـ حمزة بن ميثم، كما نقله الكشّي[١١].

١٢ـ صالح بن ميثم، أورد روايته القمّي في تفسيره[١٢].

١٣ـ عبدالله بن شريك العامري، روى عنه في هذا الكتاب[١٣].

١٤ـ عمران بن ميثم، كما نقله الكشّي[١٤] وأورد روايته المفيد[١٥].

١٥ـ فروة، كذا ورد اسمه في أكثر موارد روايته، وأصاف في بعضها: (... بن مجاشع)

---

(١) تفسير فرات الكوفي: ص ١٠٣، وشواهد التنزيل: ج ١ ص ٢٦٤ و ٤٠١.

(٢) الغيبة للشيخ الطوسي: ص ١١٥.

(٣) إرشاد العباد للمفيد: ص ١٧٤.

(٤) شواهد التنزيل: ج ١ ص ٤٢٦ ح ٥٨٢، و ص ٤٢٨ ح ٥٨٧.

(٥) رجال الكشّي: رقم (٥٨و ١٤٨).

(٦) كامل الزيارات: ص ٧٢ ب ٢٣ ح ٤، وانظر الجامع في الرجال: ج ٢ ص ٦٢٠.

(٧) رجال الكشّي: رقم (٥١).

(٨) الجامع في الرجال: ج ٢ ص ٦٢٠.

(٩) رجال الكشّي رقم (١٦٢) وانظر رقم (٥٢).

(١٠) تسمية من قتل مع الحسين (عليه السلام) ـ هذا الكتاب ـ الفقرة (٩).

(١١) رجال الكشّي: رقم (١٣٦).

(١٢) نقله في معجم رجال الحديث: ج ١٣ ص ٣٥٢.

(١٣) أُنظر هذا الكتاب ـ الذي بين يديك ـ ص ١٤٧.

(١٤) رجال الكشّي : رقم (٣٧).

(١٥) أمالي المفيد ص ١٤٥، المجلس ١٨.

وردت روايته عنه في «الكافي» للكليني[١]، و في «الروضة»[٢] «وأمالي المفيد»[٣].

١٦ـ يحيى بن أُمّ طويل، روى عنه في هذا الكتاب[٤].

١٧ـ يحيى بن عقيل، كما رواه المفيد في «الأمالي»[٥].

وقد وردت عن فضيل روايات مرسلة في «رجال الكشّي» نذكرها:

١ـ قال: قيل لأبي عبدالله عليه السلام[٦].

٢ـ قال: خرج أمير المؤمنين عليه السلام[٧].

٣ـ قال: مرّ ميثم التمّار على فرس له، فاستقبل حبيب بن مظاهر الأسدي[٨]، وذكر الكشّي في نهاية هذه الرواية: هذه الكلمة مستخرجة من كتاب «مفاخر الكوفة والبصرة»[٩].

الرواة عنه:

١ـ أبان بن عثمان، نقله في الكافي[١٠] والكشّي[١١].

٢ـ أرطاة، نقله الصدوق[١٢] والمفيد[١٣].

٣ـ إسماعيل بن أبان، نقله المفيد[١٤] والحسكاني[١٥].

٤ـ الحسن بن عبدالله بن الزبير، ابن أخيه[١٦].

---

(١) الكافي: ـ الفروع ـ ج ٦، كتاب الأطعمة ٦، باب فضل الملح ٧٦، حديث٦.

(٢) الكافي: ـ الروضة ـ ج ٨، الحديث ٢٠٥.

(٣) أمالي المفيد: ص ١٢٥.

(٤) أُنظر هذا الكتاب: ص.

(٥) أمالي المفيد: ص ٢٠٧ ح ٤١.

(٦) رجال الكشّي: رقم (٢٣٥).

(٧) المصدر: رقم (١٣٢).

(٨) المصدر: رقم (١٣٣).

(٩) المصدر: ص ٧٩.

(١٠) مجمع الرجال: ج ٧ ص ١٥٨.

(١١) الكافي ـ الروضة ـ: ج ٨، الحديث ٢٠٥.

(١٢) رجال الكشّي: رقم (١٤٨).

(١٣) علل الشرائع:

(١٤) أمالي المفيد: ص المجلس ٢٧.

(١٥) المصدر السابق: ص ١٤٥.

(١٦) شواهد التنزيل: ج ١ ص ٤٠١ و ٤٢٦، و تفسير الحبري: ص ٣٢ ح ٤٨.

٥ـ الحسن بن حمّاد، نقله الزنجاني عن الجزء الأول من بصائر الدرجات للصفّار[١].

٦ـ الحسين بن محمدبن فرقد، رواه الصدوق[٢].

٧ـ داود، رواه الصدوق[٣].

٨ـ الربيع بن محمد المسلي، كما نقله الكوفي[٤] والحسكاني[٥].

٩ـ زكريّا بن يحيى القطّان، ذكره المفيد[٦].

١٠ـ سفيان، ذكره المفيد[٧]، و في غيبة الطوسي: سفيان الجريري[٨].

١١ـ سكين بن عمّار، نقله في الكافي[٩].

١٢ـ طاهر بن مدرار، هو راوي هذا الكتاب عن الفضيل[١٠].

١٣ـ عاصم بن حميد الحنفي، أكثر الرواية عن فضيل، في «رجال الكشّي»[١١] و نقل روايته ابن قولويه[١٢]، و المفيد[١٣].

١٤ـ عبدالله بن يزيد الأسدي، أورده الكشّي[١٤].

١٥ـ عليّ بن إسماعيل التيمي، أكثر الرواية عنه، نقله الكشّي[١٥] والقمّي[١٦] والطوسي[١٧].

---

(١) الجامع فى الرجال: ج ٢ ص ٦٢٠.

(٢) ثواب الأعمال: ص ٦٠.

(٣) إكمال الدين: ص ١١٨.

(٤) تفسير فرات الكوفي: ص ١١٥.

(٥) شواهد التنزيل: ج ١ ص ٤٢٨.

(٦) إرشاد الفيد : ص ١٧٤.

(٧) أمالي المفيد: ص ١٢٥، وانظر: الجامع في الرجال: ج ٢ ص ٦٢٠.

(٨) الغيبة للشيخ الطوسي: ص ١١٥.

(٩) الكافي ـ الفروع ـ: ج ٦ الكتاب ٦ الباب ٧٦ الحديث ٦.

(١٠) تسمية من قتل ـ هذا الكتاب ـ: ص .

(١١) رجال الكشّي الأرقام (٥١ و ٥٢ و ٥٨ و ١٤٢).

(١٢) كامل الزيارات: ص ٧٢ ب ٢٣.

(١٣) أمالي المفيد: ص ٢٠٧.

(١٤) رجال الكشّي: رقم (١٣٢ و ١٣٣).

(١٥) رجال الكشّي: الأرقام (٥٠٥ و ١٣٦ و ١٣٧).

(١٦) نقله في معجم رجال الحديث: ج ١٣ ص ٣٥٢.

(١٧) تهذيب الأحكام: ج ١ ح ١٠٨٩، باب صفة الوضوء والفرض منه.

١٦ـ عامرالسراج، كما في نقل الحسكاني[١].

١٧ـ فضالة بن أيّوب، روى عنه في ترجمة زرارة من «رجال الكشّي»[٢].

مذهبه:

قال سعدبن عبدالله الأشعري ـ عند حديثه عن فرق الزيديّة ـ: من فرق الزيديّة يسمّون (السرحوبيّة) ويسمّون (الجارودية) وهم أصحاب أبي الجارود زيادبن منذر، وإليه نسبت الجارودية، وأصحاب أبي خالدالواسطي وأصحاب فضيل بن الزبير الرسّان[٣].

وفي موضع آخر قسّم الزيدية الى ضعفاء وأقوياء، ثم قال: وأمّا الأقوياء منهم: فهم أصحاب أبي الجارود، وأصحاب أبي خالد الواسطي، وأصحاب فضيل الرسّان[٤]، فهذا يدلّ على أنّ الفضيل كان من الزيديّة، بل من الأقوياء منهم، ويشير الى أنّه كان صاحب رأيٍ و نَفوذٍ فيهم، حيث كان له (أصحاب) ينسبون إليه.

وقال ابن النديم، و من متكلّمي الزيديّة: فضيل الرسّان، وهو ابن الزبير[٥]، وذكر ناجي حسن فضيلاً في عداد من نظّمهم زيد الشهيد من الدعاة، وأرسلهم إلى الأقطار المختلفة يدعون الناس الى ثورته[٦].

وممّا يقرّب ذلك أنّ الرجل كان ممّن يسأل عمّا يتعلق بشؤون زيد، وكان مطّلعاً على أسرار حركته والمتصلين به، كما توسّط في إيصال الأموال إليه ودعمه، كما يستفاد ذلك من رواياته، و منها مانقله أبوالفرج الإصفهاني في «المقاتل» بسنده عن الفضيل، قال: قال أبو حنيفة: من يأتي زيداً في هذا الشأن من فقهاء الناس؟ قلت: سلمة بن كهيل، ويزيدبن أبي زياد، و هارون بن سعد، وهاشم بن البريد، وأبوهاشم الرماني، و الحجاج بن دينار، و غيرهم فقال لي: قل لزيد: «لك عندي معونة وقوّة على جهاد عدوّك، فاستعن بها أنت و أصحابك في الكراع والسلاح» ثم بعث ذلك معي الى زيد، فأخذه زيد[٧].

---

(١) شواهد التنزيل: ج ١ ص ٢٦٤.

(٢) رجال الكشّي رقم (٢٣٥).

(٣) المقالات والفرق لسعد: ص ٧١.

(٤) المصدر: ص ٧٤، الفقرة (١٤٤).

(٥) الفهرست لابن النديم: ص ٢٢٧.

(٦) ثورة زيدبن عليّ: ص ١١١، نقلا عن الحدائق الورديّة لحميد المحلّى ـ من علماء الزيديّة ـ ج ١ ص ١٥٢.

(٧) مقاتل الطالبيّين ص ٦ ـ ١٤٧.

وهذه الرواية تدلّ على مدى اختصاص الرجل بزيد، واتّصاله به وسلوكه مسلكه، وربّما يستأنس ذلك أيضاً ممّا رواه الكشّي من دخوله على الإمام الصادق عليه السلام، بعد مقتل زيد و سؤال الإمام منه عن مقتل عمّه، وإنشاده شعر السيّد الحميرى، كما تقدّم نقله[١].

فيمكن أن يستظهر من هذه الروايات و أمثالها كون فضيل زيديّ المذهب، كما استظهر العلّامة الحلّي والسيّد ابن طاووس زيديّة أخيه عبدالله من رواية عبدالرحمان بن سيابة التي ذكرناها سابقاً، والتي جاء فيها أنّ الإمام الصادق عليه السلام أمر بتقسيم الأموال على عوائل المصابين مع زيد، فأصاب عائلة عبدالله أربع دنانير، قال العلّامة: وهذه الرواية تعطي أنّه كان زيديّاً[٢]، و قال السيّد: ظاهر الحديث ينطق بأنّ عبدالله بن الزبير كان زيديّاً[٣].

وناقش الشيخ المامقاني في هذا الاستظهار بقوله: إنّ الذين خرجوا مع زيد ليسوا كلّهم زيديّة بالبديهة[٤].

أقول: مجرّد الخروج مع زيد ليس دليلاً على الزيديّة كما ذكر، لكنّ تصريح علماء الفرق و الرجال ـ كالأشعري وابن النديم ـ وضمّ الروايات الأُخرى التي تلائم زيديّة الرجل، حجةٌ للإستظهار المذكور، فهو زيديّ على الأظهر.

وما ذكره الشيخ المامقاني ـ بعد ما نقل عن الشيخ الطوسي، ذكر الرجل في بابي أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام ـ من: أنّ ظاهره كونه إماميّاً[٥] لاوجه له أصلاً، و ذلك:

أوّلاً: لما عرفت من أنّ الأظهر كونه زيديّ المذهب.

وثانياً: أنّ مجرد ذكر الشيخ الطوسي للراوي في كتاب رجاله لايدلّ على كونه إماميّاً، لأنّ الشيخ لم يلتزم في الرجال بذكر من كان إماميّاً، بل هو بصدد جمع أسماء الرواة عن الأئمّة، بمجرد عثوره على رواية له عن أحدهم فكتابه في الحقيقة فهرس لأسماء الرواة، من

---

(١) وانظر رجال الكشّي: رقم (٥٠٥).

(٢) رجال العلّامة: ص ٢٣٧.

(٣) تنقيح المقال: ج ٢ ص ١٨٢، رقم (٦٨٥٦) نقلاً عن التحرير الطاووسي.

(٤) المصدر السابق، نفس الموضع.

(٥) تنقيح المقال: ج ٢ ق ٢ ص ١٣ (٩٤٩٨).

دون نظر له فيه إلى توثيق أو جرح، ولا إلى تعيين مذهب أو غير ذلك من الإهتمامات الرجاليّة، وهذا واضح لمن راجع كتاب الرجال، نعم التزم الشيخ الطوسي في «الفهرست» بأن يذكر فيه المؤلّفين من الإماميّة عدا من يصرّح بمذهبه من غيرهم[١].

حاله في الحديث:

١ـ بناءً على ما التزمه سيّدنا الأُستاذ من وثاقة رواة كتابي «كامل الزيارات» للشيخ ابن قولويه، و «تفسير القمي» لعليّ بن ابراهيم، بالتوثيق العام، استناداً إلى كلام المؤلّفين في أوّل الكتابين كما فصّله دام ظلّه[٢].

فانّ الرجل يكون (ثقةً) شهد ابن قولويه والقمّي بوثاقته، ويكون خبره (موثّقاً) بناءً على كونه زيديّ المذهب، كما أسلفنا.

٢ـ ذكره ابن داود في القسم الأوّل من رجاله، المعدّ لذكر (الممدوحين) ونقل عن (كش: ممدوح)[٣].

لكن قال السيد التفريشي: قد نقل عن الكشّي مدحه، ولم أجده في الكشّي[٤]، وقال المامقاني: لم نقف فيه على مدحٍ، ونسبة ابن داود مدحه الى الكشّي لم نقف له على مأخذ، إذ ليس في الكشّي إلاّ جعله معرّفاً لأخيه عبدالله بن الزبير الرسّان، ودلالته على مدحه ممنوعة، نعم يدلّ على كونه أعرف من عبدالله، ومثل ذلك لايكفي في درج الرجل في الحسان، كمالايخفى[٥].

أقول يرد عليه:

أوّلاً: أنّه لم يظهر منه جعل فضيل معرّفاً لأخيه، بل الأمر بالعكس على احتمال قويّ، اذ المفروض ذكر الرواية المرتبطة بعبدالله في ترجمة الفضيل، فيكون عبدالله هو المعرّف ولم نجد ذكراً لفضيل في ترجمة عبدالله كما أشرنا إليه سابقا.

---

(١) الفهرست للطوسي: ص ٣ ـ ٢٤.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ١ ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٣) رجال ابن داود ـ طبع النجف ـ: ص ١٥١.

(٤) نقد الرجال: ص ٢٦٦.

(٥) تنقيح المقال: ج ٢ ق ٢ ص ١٣ رقم (٩٤٩٨).

وثانياً: أنّ ذكر الكشّي لفضيل لاينحصر بهذا المورد، بل ذكره في موارد اخر، و ضمن أسانيد أُخرى، فلعلّ ابن داود استفاد المدح من مجموع ذلك.

وقال السيّد الخوئي: لعلّه [ابن داود] استفاد المدح ممّا رواه الكشّي في ترجمة السيّد ابن محمد الحميري من أنّ الصادق عليه السلام أدخله في جوف بيت الى آخر الحديث[١].

أقول: لكنّ الرواية تلك مرويّة بطريق الرجل نفسه فكيف يتم سندها حتى يستند اليها ؟

والذي أراه أنّ الرجل معتبر الحديث، لما يبد و من مجموع أخباره وأحواله من انقطاعه الى أهل البيت عليهم السلام، واختصاصه بهم ونصرته لهم وتعاطفه معهم، وكونه مأمونا على أسرارهم، وكذلك وقوعه في طريق كثير من الروايات ـ وكلّها خالية ممّا يوجب القدح فيه ـ فهذا كلّه مدعاة الى الإطمئنان به، ولو التزمنا بكفاية عدم القدح في الراوي لاعتبار حديثه من دون حاجة الى معرفة وثاقته بالخصوص، كما هو مذهب القدماء لكان الرجل معتمد الحديث بلاريب.

سند الكتاب:

قال الإمام المرشد بالله[٢] :

---

(١) معجم رجال الحديث: ج ١٣ ص ٣٥٣.

(٢) يحيى بن الحسين الموفّق بالله بن إسماعيل بن زيد، الإمام المرشد بالله أبوالحسين الحسني نسباً، الزيديّ مذهباً، الرازي، يدعى (الكيّا) من أئمّة الزيديّة، دعا في الجيل والديلم والريّ وجرجان، وكان ممّن عني بالحديث،

قال أبو طاهر: كان من أمثل أهل البيت و من المحمودين في صناعة الحديث،وغيره من الأُصول والفروع، و قال الدقاق: رأيت بالريّ من الأئمّة الحفّاظ الكيّا يحيى.

سمع الصوري، والعتيقي، وابن غيلان، وابن رينه بإصفهان وغيرهم.

روى عن محمّدبن عبدالواحد الدقاق، ونصر بن مهدي وأبو سعد يحيى بن طاهر السمان.

ولد سنة (٤١٢) وتوفّي بالريّ سنة (٤٧٩).

ترجم له في التحف شرح الزلف: ص ٩٣ والنابس في القرن الخامس: ص ٢٠٦، و لسان الميزان: ج٦ ص٧ ـ ٢٤٨.

أخبرنا الشريف أبوعبدالله، محمدبن عليّ[١] بن الحسن البطحاني[٢]، بقراءتي عليه، بالكوفة، قال:

أخبرنا محمدبن جعفرالتميمي[٣]، قراءة، قال:

أخبرنا أحمدبن محمدبن سعيد[٤]، قال:

أخبرني الحسن بن جعفر بن مدرار[٥]، قراءةً، قال:

حدّثني عمّي طاهربن مدرار[٦]، قال:

---

(١) كذا الصحيح، وكان في الأصل: (عبدالله) بدل (عليّ) وهو غلط واضح

(٢) أبوعبدالله الشريف العلوي، الحسني الشجري، الكوفي (ولد سنة ٣٦٧ و توفّي ٤٤٥)، نشأ في الكوفة ورحل الى بغداد وسمع الأعلام، و مشايخه يناهزون التسعين، وسمع منه حوالى العشرين، ألّف كتباً عديدة منها: فضل الكوفة وفضل أهلها، والأذان بحيّ على خيرالعمل، و فضل زيارة الحسين عليه السلام، وقد توسّع في ترجمته العلّامة الطباطبائي في مقدّمة الكتاب الأخير المطبوع بقم سنة ١٤٠٣، منشورات مكتبة آية الله السيّد المرعشي.

(٣) محمدبن جعفربن محمدبن هارون، أبوالحسن التميمي الكوفي المقرئ المعروف بابن النجّار، توفّى سنة (٤٠٢)، وثّقه الذهبي، له تاريخ الكوفة، ترجم له في العبر: ٣/ ٨٠، و تاريخ بغداد: ج ٢ ص ١٥٨، و نوابغ الرواة: ص ٢٥٧.

(٤) الحافظ، أبوالعباس ابن عقدة الكوفي، (ولدسنة (٢٤٩) وتوفّي سنة (٣٣٣) كثير الحديث والتأليف، ترجمه النجاشي في الرجال: ص ٦٨ ـ ٦٩، والذهبي في تذكرة الحفاظ: ٣/ ٥٥، ولسان الميزان: ١/ ٢٦٣ و نوابغ الرواة: ٤٦ ـ ٤٧، و تنقيح المقال: ١ /٨٦.

(٥) شيخ ابن عقدة الحافظ، وقد أكثر الرواية عنه، و هو يروي عن عمّه في أكثر الموارد، لكنّه روى في مورد عن «العلاء بن رزين» في الأذان بحيّ على خيرالعمل... الحديث ١٤٧.

وأورد روايات عنه الدار قطني في سننه، وسيأتي الحديث عن حاله في ذيل ترجمة عمّه في التعليق التالي.

(٦) روى هنا عن فضيل، وروى عن عبدالله بن سنان، و روى كثيراً عن الحسن بن عمارة، في الأذان بحيّ على خيرالعمل: الحديث ١٤٦ وفي سنن الدارقطني: ج ٢ ص ٢٦٨ و ج ٣ ص ٢٠، وج ٤ ص ١٦١، وقد روى عنه في جميع الموارد ابن أخيه الحسن بن جعفر بن مدرار، ويظهر حسن حالهما عند الدار قطني حيث لم يتعرّض لهما بشيء، في الروايات التي وقعا في طرقها مع أنه تعرّض للحسن بن عمارة مكرّراً، و قال انّه متروك، وإذا لاحظنا ماذكره الذهبي في حقّ الدارقطني من أنّه:

حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، ولا حظنا أنّ كتابه «السنن» من مظان الحديث الحسن، كما قال السيوطي، بل من مظان الحديث الصحيح، كما قال ابن حجر، اتّضح عدم مجهوليّة الرجلين، بل حسن حالهما والإعتماد عليهما، فلاحظ:

سنن الدارقطني (في المواضع المذكورة) و ميزان الاعتدال: ج ٤ ص ٨، وتدريب الروي: ص ٩٨، وقواعد في علوم الحديث: ص ٧٢.

حدّثني فضيل بن الزبير[١]، قال:

سمعت الإمام أبا الحسين، زيدبن عليّ[٢] عليهماالسلام، ويحيى بن أُمّ طويل[٣]، وعبدالله بن شريك العامري[٤] يذكرون:

(تسمية من قتل مع الحسين بن عليّ عليهماالسلام، من ولده وإخوته وأهله، وشيعته).

وسمعته ـ أيضاً ـ من آخرين سواهم.

وبعد:

فهذا مابلغه الجهد في تقديم هذا الكتاب، فكان فرصة جيّدة للبحث عمّا يتعلق بأُسرة «آل الزبير» الأسديّين الكوفيين،إمن الأُسر الشيعيّة التي التزمت المنهج العلمي في القرون الأُولى من عهد الاسلام، ولم أجد لهذه الأُسرة ذكراً عند المترجمين للاسر العلميّة، فالفائدة الحاصلة من البحث مبدعة نوعاً ما،

وكانت حصيلة التتبّع جمع ماتناثر حول أعلام «آل الزبير الكوفيّين» في كتب الحديث و الرجال و التاريخ، وبالتالي تشخيص عدّة من أعلامهم وهم:

١ـ عبدالله بن الزبير، الشاعر، المحدّث حضر القتال مع زيد الشهيد سنة (١٢٢) وأُصيب في المعركة، وحضر مع محمد النفس الزكيّة الشهيد سنة (١٤٥) وله روايات.

٢ـ الفضيل بن الزبير الرسّان ـ مؤلّف هذا الكتاب ـ من أصحاب الإمامين الباقر والصادق عليهماالسلام، وكان من دعاة زيد الشهيد ورسله الى الأطراف ومن متكلّمي الزيديّة، وله أصحاب فيهم يعدّون من الأقوياء.

---

(١) لقد ذكرنا ماوقفنا عليه من أحواله في ماسبق من هذه المقدّمة.

(٢) الشهيد (سنة ١٢٢) رحمة الله عليه، سيّد أهل البيت والطالب بأوتارهم، كان عالماً، وكان عارفاً، وقد ناضل من أجل الحقّ فخذله أوغاد أهل العراق في حكم بني أُميّة، أُلّفت كتب خاصّة في ترجمته وثورته منها: كتاب زيد الشهيد للسيّد عبد الرزاق الموسوي المقرّم، وثورة زيدبن عليّ لناجي حسن،

وانظر رجال الكشّي (في مواضع عديدة).

(٣) من حواريّ الإمام السجاد عليّ بن الحسين عليه السلام، والرواة عنه كان يظهر الفتوة، وطلبه الحجّاج ليلعن الإمام عليّاً عليه السلام فأمر بقطع يديه ورجليه وقتله، أُنظر رجال الكشّي رقم (٢٠ و ١٨٤ و ١٩٤ و ١٩٥)، و مجمع الرجال: ج ٦ ص ٢٥٢ و ٢٥٣.

(٤) من حواريّ الصادقين عليهماالسلام، و قدروى عنهما، و عن أبيه شريك، وروى عنه ـ هنا ـ فضيل بن الزبير، وروى عنه عبدالله أخو الفضيل وجمع، لاحظ رجال الكشي رقم (٢٠ و ٣٩٠ و ٣٩٢) و مواضع أُخرى، و مجمع الرجال: ج ٤ ص ٦٥.

٣ـ محمدبن عبدالله بن الزبير، أبوأحمد الزبيري، يعرف بابن أخي الفضيل، المحدّث الكبير يعدّ من الحفّاظ الأثبات، روى عنه جمع من الأعلام وكثير من الرواة،

٤ـ الحسن بن عبدالله بن الزبير، من وجوه الشيعة، روى بعنوان (ابن أخي فضيل)، عن الإمام الصادق عليه السلام، وعن عمّه الفضيل،

ولست مقتنعاً بانحصار رجال هذا البيت الرفيع بهذا العدد، ولابدّ أنّ التتبّع الأوفر يوصلنا الى أسماء عديدة أُخرى[1].

ولعلّ هذه الدراسة المختصرة تكون منطلقاً للبحث الأوسع عن هذه الأُسرة العلميّة، والتحقيق في تأريخها من قبل المعنيّين الأفاضل،

ونشكرالله على حسن توفيقه، ونسأله المزيد، وصلّى الله على محمد وآله وسلّم.

في الخامس من ذي الحجّة، سنة خمس وأربعمائة وألف.

وكتب

السيدمحمدرضاالحسيني

الجلالي

---

(١) فمثلا: الحافظ عليّ بن عبيد الأسدي، الشهير بابن الكوفي، يعرف «بابن الزبير»، وقد صرح الأعلام بأنّه ليس من ولد الزبير بن العوام، فمن هو الزبير الذي عرف هذا الحافظ الكبير بالنسبة اليه؟ ولم أجد الفرصة الكافية للبحث حوله.

متن الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

تسمية من قتل مع الحسين بن عليّ عليهما السلام

من ولده وإخوته وأهله وشيعته

[شهداء أهل البيت عليهم السلام]

(١) الحسين بن عليّ، ابن رسول الله صلوات الله عليهم.

قتله سنان بن أنس النخعي، وحمل رأسه فجاء به خولّى بن يزيد الأصبحي.

(٢) والعباس بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام، و أُمّه أُمّ البنين بنت حزام بن خالد بن ربيعة بن الوحيد العامري، قتله زيد بن رقاد الجنبي، وحكيم بن الطفيل الطائي السنبسي، وكلاهما ابتلي في بدنه.

(٣) وجعفر بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام، وأُمّه ـ أيضاً ـ أُمّ البنين بنت حزام، قتله هانئ بن ثبيت الحضرمي.

(٤) وعبدالله بن عليّ عليه السلام، وأُمّه ـ أيضاً ـ أُمّ البنين، رماه خولّى بن يزيد الأصبحي بسهم، وأجهز عليه رجل من بني تميم بن أبان بن دارم.

(٥) و محمد بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام الأصغر، قتله رجل من أبان بن دارم، وليس بقاتل عبدالله بن عليّ، وأُمّه أُمّ ولد.

(٦) وأبوبكر بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام، وأُمّه ليلى بنت مسعود بن خالد بن مالك بن ربعي بن سلم بن جندل بن نهشل بن دارم التميمي.

(٧) وعثمان بن عليّ عليهما السلام، وأُمّه أُمّ البنين بنت حزام، أخو العبّاس وجعفر (وعبدالله أبناء)[١] عليّ لامّهم.

(٨) وعلي بن الحسين، الأكبر، وأُمّه ليلى بنت [أبي] مرّة بن عروة بن مسعود بن مغيث الثقفي، وأُمّها ميمونة بنت أبي سفيان بن حرب، قتله مرّة بن منقذ بن النعمان الكندي، وكان يحمل عليهم، ويقول:

أنا عليّ بن الحسين بن عليّ نحن ـ وبيت الله ـ أولى بالنبي

حتى قتل صلّى الله عليه.

(٩) وعبدالله بن الحسين عليهما السلام، وأُمّه الرباب بنت امرئ القيس بن عدي ابن أوس بن جابر بن كعب بن حكيم الكلبي، قتله حرملة بن الكاهل الأسدي الوالبي، وكان ولد للحسين بن عليّ عليه السلام في الحرب، فأُتي به وهو قاعد، وأخذه في حجره ولبّاه بريقه، وسمّاه عبدالله، فبينما هو كذلك إذ رماه حرملة بن الكاهل بسهم فنحره، فأخذ الحسين عليه السلام دمه، فجمعه ورمى به نحو السماء، فما وقعت منه قطرة إلى الأرض.

قال فضيل: وحدّثني أبو الورد: أنّه سمع أبا جعفر يقول: لو وقعت منه إلى الأرض قطرة لنزل العذاب. وهو الذي يقول الشاعر فيه:

وعند غَنيّ قَطرة من دمائنا وفي اسد أُخرى تُعَدُّ وَتُذكَرُ

وكان عليّ بن الحسين عليه السلام عليلاً، وارتثّ يومئذ، وقد حضر بعض القتال فدفع الله عنه، واخذ مع النساء هو، و محمد بن عمرو بن الحسن، والحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام.

(١٠) وقتل أبو بكر بن الحسن بن عليّ، وأُمّه أُمّ ولد، قتله عبدالله بن عقبة الغنويّ.

(١١) وعبدالله بن الحسن بن عليّ عليهم السلام، وأُمّه أُمّ ولد، رماه حرملة بن الكاهل الأسدي بسهم فقتله.

(١٢) والقاسم بن الحسن بن عليّ، وأُمّه أُمّ ولد، قتله عمرو بن سعيد بن نفيل الأزدي.

(١٣) وعون بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، وأُمّه جمانة[٢] بنت المسيّب بن نجيّة بن ربيعة بن رباح الفزاري، قتله عبدالله بن قطنة الطائي النبهاني.

---

(١) كذا الصحيح، وكان في الأصل (وعليّ ابني) بدل ما بين القوسين.

(٢) كذا، لكنّ المذكور في كتب الأنساب والمقاتل أنّ عونا المقتول في كربلاء هو عون الأكبر وأُمّه العقيلة زينب بنت الإمام عليّ عليه السلام، وأمّا عون بن جمانة هذه، فهو عون الأصغر، لم يحضر واقعة الطفّ.

(١٤) و محمدبن عبدالله بن جعفربن أبي طالب، وأُمّه الخوصاء بنت حفصة بنت ثقيف بن ربيعة بن عائذ بن الحارث بن تيم الله بن ثعلبة بن بكربن وائل، قتله عامر بن نهشل التيمي.

قال: ولما اتى أهل المدينة مصابهم، دخل الناس على عبدالله بن جعفر يُعزّونه، فدخل عليه بعض مواليه، فقال: هذا مالقينا و دخل علينا من الحسين!

قال: فخَذَفَه عبدالله بن جعفر بنعله، وقال: «يابن اللخناء! أللحسين تقول هذا؟! والله! لو شهدتُه مافارقته حتى أقتلَ معه، والله! ماتسخى نفسي[1] عنهما وعن أبي عبدالله إلّا انّهما أُصيبا مع أخي و كبيري وابن عمّي مُواسِيَين، مضاربين معه» ثم أقبل على جلسائه، فقال: الحمدلله على كلّ محبوب ومكروه، أعْزِزْ عليَّ بمصرع أبي عبدالله، ثم أعزز عليّ ألّا أكون[2] آسيتُه بنفسي، الحمدلله على كلّ حال، قد آساه ولدي.

(١٥) جعفربن عقيل بن أبي طالب، أُمّه أُمّ البنين بنت النفرة بن عامر بن هصان الكلابي، قتله عبدالله بن عمرو الخثعمي.

(١٦) وعبدالرحمان بن عقيل، أُمّه أُمّ ولد، قتله عثمان بن خالد بن أسير الجهني، وبشربن حرب الهمداني القانصي، اشتركا في قتله.

(١٧) وعبدالله بن عقيل بن أبي طالب، وأُمّه أُمّ ولد رماه عمرو بن صبيح الصيداوي، فقتله.

(١٨) ومسلم بن عقيل بن أبي طالب، قتل بالكوفة، وأُمّه حبلة أُمّ ولد.

(١٩) وعبدالله بن مسلم بن عقيل، وأُمّه رقيّة بنت عليّ بن أبي طالب، وأُمّها أُمّ ولد، قتله عمرو بن صبيح الصيداوي، ويقال: قتله أسدبن مالك الحضرمي.

(٢٠) ومحمدبن أبي سعيد بن عقيل بن أبي طالب، وأُمّه أُمّ ولد، قتله ابن زهير الأزدي، ولقيطُ بن ياسر الجهني ، اشتركا فيه.

و لما أتى الناسَ بالمدينة مقتلُ الحسين بن عليّ عليهما السلام، خرجت زينب بنت عقيل بن أبي طالب، وهي تقول:

ماذا تقولون؟ إن قال النبيّ لكم ... ماذا صنعتم وأنتم آخر الأمَمِ
بعترتي أهل بيتي بعد مفتقدي ... منهم أُسارى ومنهم ضُرّجوا بدمِ

---

(١) كذا ظاهر العبارة، وفي إبصار العين: إنّها لمّا تسخى بنفسي...

(٣) كذا في إبصار العين، وكان في الأصل، إلّا أن أكون... .

ما كان هذا جزائي إذ نصحتُ لكم أن تخلفوني بسوءٍ في ذوي رحمي

* * *

[شهداء الأصحاب رضوان الله عليهم]

(٢١) وقتل سليمان، مولى الحسين بن عليّ، قتله سليمان بن عوف الحضرمي.

(٢٢) وقتل منجح، مولى الحسين بن عليّ عليهما السلام، قتله حسان بن بكر الحنظلي.

(٢٣) وقتل قارب الديلمي، مولى الحسين بن عليّ.

(٢٤) وقتل الحارث بن نبهان، مولى حمزة بن عبدالمطلب، أسدالله وأسد رسوله.

(٢٥) وقتل عبدالله بن يقطر، رضيع الحسين بن عليّ، بالكوفة، رمي به من فوق القصر فتكسّر، فقام إليه عبدالملك بن عمير اللخمي[1] فقتله واحتزّ رأسه

وقتل من بني أسد بن خزيمة:

(٢٦) حبيب بن مظاهر، قتله بديل بن صريم الغفقاني، وكان يأخذ البيعة للحسين ابن عليّ.

(٢٧) وأنس بن الحارث، وكانت له صحبة من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسّلم.

(٢٨) وقيس بن مسهر الصيداوي.

(٢٩) وسليمان بن ربيعة.

(٣٠) ومسلم بن عوسجة السعدي، من بني سعد بن ثعلبة، قتله مسلم بن عبدالله، وعبيدالله بن أبي خشكاره.

وقتل من بني غفّار بن مليل بن ضمرة:

(٣١) عبدالله.

(٣٢) وعبيدالله، ابنا قيس بن أبي عروة.

(٣٣) و[جون بن] حوي، مولى لأبي ذرّ الغفاريّ.

وقتل من بني تميم:

---

(١) قال السماوي: كان عبدالملك هذا قاضي الكوفة وفقيهها، ذَبَحَ عبدالله بمدية، فلمّا عيب عليه! قال: إنّي أردتُ ان اريحَه!؟!

(٣٤) الحُرّ بن يزيد، وكان لحق بالحسين بن عليّ، بَعْدُ.
(٣٥) وشبيب بن عبدالله، من بني نفيل بن دارم.
وقتل من بني سعد بن بكر:
(٣٦) الحجّاج بن بدر.
وقتل من بني تغلب:
(٣٧) قاسط.
(٣٨) وكردوس، ابنا زهير بن الحارث.
(٣٩) وكنانة بن عتيق.
(٤٠) والضرغامة بن مالك.
وقتل من قيس بن ثعلبة:
(٤١) (جوين)[1] بن مالك.
(٤٢) وعمرو بن ضبيعة.
وقتل من عبدالقيس، من أهل البصرة:
(٤٣) يزيد بن ثبيط.
(٤٤) وابناه: عبدالله،
(٤٥) وعبيدالله، ابنا يزيد.
(٤٦) وعامر بن مسلم.
(٤٧) وسالم مولاه
(٤٨) وسيف بن مالك.
(٤٩) والأدهم بن أُميّة.
وقتل من الأنصار:
(٥٠) عمرو بن قرظة.
(٥١) وعبدالرحمان بن عبد ربّ، من بني سالم بن الخزرج، وكان أمير المؤمنين عليه السلام ربّاه وعلّمه القرآن.
(٥٢) ونعيم بن العجلان الأنصاري.
(٥٣) وعمران بن كعب الأنصاري.

---

(١) هذا هو الصحيح الذي أثبته الأكثرون في اسم الشهيد، لكنّ في الأصل: (خولى) وهو مالم يوجد في أيّ مصدر.

(٥٤) وسعدبن الحارث.

(٥٥) وأخوه: [أبو] الحتوف بن الحارث، وكانا من المحكّمة،فلمّا سمعا أصوات النساء والصبيان من آل رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، حكّما، ثم حملا بأسيافهما، فقاتلا مع الحسين عليه السلام، حتى قتلا، وقد أصابا في أصحاب عمربن سعد ثلاثة نفرٍ.

وقتل من بني الحارث بن كعب:

(٥٦) الضباب بن عامر.

وقتل من بني خثعم:

(٥٧) عبدالله بن بشرالاكلة.

(٥٨) وسويد بن عمرو بن المطاع، قتله هانئ بن ثبيت الحضرمي.

وقتل:

(٥٩) بكربن حيّ التيمليّ، من بني تيم الله بن ثعلبة.

(٦٠) وجابربن الحجّاج، مولى عامربن نهشل من بني تيم الله.

(٦١) ومسعودبن الحجّاج.

(٦٢) وابنه: عبدالرحمان بن مسعود.

وقتل من عبدالله:

(٦٣) مجمع بن عبدالله.

(٦٤) وعائذبن مجمع.

وقتل من طـي:

(٦٥) عامربن حسّان بن شريح بن سعدبن حارثة بن لام.

(٦٦) واميّة بن سعد.

وقتل من مراد:

(٦٧) نافع بن هلال الجملي، وكان من أصحاب أميرالمؤمنين عليه السلام.

(٦٨) وجنادة بن الحارث السلماني.

(٦٩) وغلامه: واضح[1] الرومي.

وقتل من بني شيبان بن ثعلبة:

---

(١) كذا الصحيح، وكان في الأصل: وعلامة بن واضح، وهو خطأ.

(٧٠) جبلة بن علي.

وقتل من بني حنيفة:

(٧١) سعيدبن عبدالله.

وقتل من جواب:

(٧٢) جندب بن حجير.

(٧٣) وابنه: حجيربن جندب.

وقتل من صيدا:

(٧٤) عمروبن خالد الصيداوي.

(٧٥) وسعد، مولاه.

وقتل من كلب.

(٧٦) عبدالله بن عمرو بن عياش بن عبد قيس.

(٧٧) وأسلم، مولى لهم.

وقتل من كندة:

(٧٨) الحارث بن امرئ القيس.

(٧٩)ويزيدبن زيدبن المهاصر.

(٨٠) وزاهر، صاحب عمرو بن الحمق، وكان صاحبه حين طلبه معاوية.

وقتل من بجيلة:

(٨١) كثير بن عبدالله الشعبي.

(٨٢) و مهاجربن أوس.

(٨٣) وابن عمّه: سلمان بن مضارب.

وقتل:

(٨٤) النعمان بن عمرو.

(٨٥) والحلاس بن عمرو، الراسبيّان.

وقتل من خرقة جهينة:

(٨٦) مجمع بن زياد.

(٨٧) وعبادبن أبي المهاجر الجهني.

(٨٨) وعقبة بن الصلت.

وقتل من الأزد:

(٨٩) مسلم بن كثير.

(٩٠) والقاسم بن بشر.

(٩١) وزهير بن سليم.

(٩٢) ومولى لأهل شندة يدعى رافعاً.

وقتل من همدان:

(٩٣) أبو ثمامة، عمرو بن عبدالله الصائدي، وكان من أصحاب أميرالمؤمنين عليه السلام، قتله قيس بن عبدالله.

(٩٤) ويزيد بن عبدالله[1] المشرقي.

(٩٥) وحنظلة بن أسعد الشبامي.

(٩٦) و عبدالرحمان بن عبدالله الأرحبي.

(٩٧) و عمّاربن سلامة الدالاني.

(٩٨) و عابس بن أبي شبيب الشاكري.

(٩٩) وشوذب، مولى شاكر، وكان متقدّماً في الشيعة.

(١٠٠) وسيف بن الحارث بن سريع.

(١٠١) ومالك بن عبدالله بن سريع.

(١٠٢) وهمام بن سلمة القانصي.

وارتُثَّ من همدان:

(١٠٣) سوار بن حمير الجابري، فمات لستّة أشهر من جراحته.

(١٠٤) و عمرو بن عبدالله الجندعي، مات من جراحة كانت به، على رأس سنة.

وقتل:

(١٠٥) هانىء بن عروة المرادي، بالكوفة، قتله عبيدالله بن زياد.

وقتل من حضرموت:

(١٠٦) بشير بن عمر.

(١٠٧) و خرج الهفهاف بن المهنّد الراسبي، من البصرة، حين سمع بخروج الحسين عليه السلام، فسار حتى انتهى الى العسكر بعد قتله فدخل عسكر عمر بن سعد، ثم انتضى سيفه، وقال: «يا أيّها الجند المجنّد، أنا الهفهاف بن المهنّد، أبغي عيال محمد» ثم شدّ

---

(١) قال السماوي: في اسمه و اسم أبيه خلاف، والمعروف أنّه (برير بن خضير).

فيهم.

قال عليّ بن الحسين عليهما السلام: فما رأى الناس منذ بعث الله محمّداً صلّى الله عليه وآله وسلّم، فارساً ـ بعد عليّ بن أبي طالب عليه السلام ـ قتل بيده ماقتل، فتداعوا عليه خمسة نفر، فاحتوشوه، حتى قتلوه، رحمه الله تعالى.

ولمّا وصلوا الى سرادقات الحسين بن عليّ عليهما السلام أصابوا عليّ بن الحسين عليلاً مدنفاً، ووجدوا الحسن بن الحسن جريحاً، وأُمّه خولة بنت منظور الفزاري، ووجدوا محمد بن عمرو بن الحسن بن عليّ غلاماً مراهقاً، فضمّوهم مع العيال، وعافاهم الله تعالى فأنقذهم من القتل.

فلمّا أُتي بهم عبيدالله بن زياد هَمَّ بعليّ بن الحسين، فقال له: إنّ لك بهؤلاء حرمة، فأرسل معهنّ من يكفلهنّ ويحوطهنّ.

فقال: لايكون أحد غيرك، فحملهم جميعاً.

واجتمع أهل الكوفة ونساء همدان حين خرج بهم، فجعلوا يبكون، فقال عليّ بن الحسين: هذا أنتم تبكون! فأخبروني من قتلنا؟!

فلما أُتي بهم مسجد دمشق، أتاهم مروان، فقال للوفد: كيف صنعتم بهم؟!

قالوا: ورد علينا منهم ثمانية عشر رجلاً، فأتينا على آخرهم!

فقال أخوه عبدالرحمان بن الحكم: «حُجِبْتُم عن محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم يوم القيامة، والله لا أُجامعكم أبداً» ثم قام وانصرف.

فلمّا أن دخلوا على يزيد، فقال: إيهٍ، ياعليّ! أجزرتم أنفسكم عبيدأهل العراق؟!

فقال عليّ بن الحسين: (ما أَصابَ مِن مُصِيبةٍ في الأرضِ ولا في أَنفسكم إلّا في كتابٍ، من قبل أَنْ نَبرأَها، إنَّ ذَلِك عَلى الله يَسير).

فقال يزيد: (ما أَصابَكُم من مُصيبةٍ فَبِما كَسَبتْ أَيدِيكُم، ويَعْفُو عن كَثِيرٍ).

ثم أمر بهم فأُدخلوا داراً،فهيّأهم وجهّزهم وأمر بتسريحهم الى المدينة.

وكان أهل المدينة يسمعون نَوْحَ الجنّ على الحسين بن عليّ عليهما السلام حين أُصيب، وجنيّةٌ تقول:

ألا يا عينُ فاحتفلي بجهدِ ... ومن يبكي على الشهداءِ بعدي

على رَهْطٍ تقودُهم المنايا ... الى متجبّرٍ في مُلك عبدِ[1]

---

(١) نقلنا الرواية بكاملها عن (الأمالي الخميسيّة للمرشد بالله): ج ١ ص ١٧٠ ـ ١٧٣، طبعة عالم الكتب، بيروت.

المصادر والمراجع:

١ـ إبصار العين في أنصار الحسين عليه السلام، للشيخ محمد السماوي نشر مكتبة بصيرتي ـ قم.

٢ـ الإرشاد إلى أئمّة العباد، للشيخ المفيد، محمد بن محمدبن النعمان البغدادي (ت ٤١٣)، المطبعة الحيدريّة ـ النجف ١٣٨٢.

٣ـ الأمالي، للشيخ المفيد، تحقيق الحسين استادولي، منشورات جامعة المدرّسين ـ قم ١٤٠٣.

٤ـ الأمالي الخميسيّة، للمرشد بالله يحيى بن الحسين (ت ٤٧٩) طبع عالم الكتب ـ بيروت.

٥ـ الأنساب، لأبي سعيد عبدالكريم السمعاني (ت ٥٤٢)، طبع باعتناء مرجليوث، أُوفست المثنّى ـ بغداد.

٦ـ الأوائل، للشيخ محمد تقي ، طبع دانشگاه طهران ـ ١٣٦٣ ش.

٧ـ تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي أحمد بن عليّ بن ثابت، مطبعة السعادة ـ القاهرة.

٨ـ تاريخ دمشق ـ ترجمة الإمام عليّ عليه السلام، لابن عساكر عليّ بن هبة الله ( )، تحقيق الشيخ محمد باقر محمودي.

٩ـ التحف شرح الزلف، للسيّد مجد الدين بن منصور الحسيني المؤيدي.

١٠ـ تدريب الراوي، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١) تحقيق عبد الوهّاب عبداللّطيف، الطبعة الأُولى، نشر المكتبة العلميّة بالمدينة المنوّرة ـ ١٣٧٩.

١١ـ تذكرة الحفّاظ، للحافظ الذهبي، طبع دائرة المعارف العثمانية أُوفست الأعلمي ـ بيروت.

١٢ـ تفسير الحبري، للحسين بن الحكم بن مسلم الكوفي (ت ٢٨٦)، تحقيق السيّد محمد الرضا الحسيني الجلالي، الطبعة الأُولى، مطبعة أسعد بغداد ١٣٩٨.

١٣ـ تفسير فرات الكوفي، لأبي القاسم فرات بن إبراهيم الكوفي (القرن الرابع) طبع المطبعة الحيدرية ـ النجف.

١٤ـ تنقيح المقال في أحوال الرجال، للشيخ عبدالله المامقاني (ت ١٣٥١) المطبعة المرتضويّة ـ النجف ١٣٥٢.

١٥ـ تهذيب الأحكام، للشيخ الطوسي محمدبن الحسن (ت ٤٦٠).

١٦ـ ثورة زيد بن عليّ، لناجي حسن، مطبعة الآداب ـ النجف ١٣٨٦.
١٧ـ الجامع في الأُصول، للشيخ موسى الزنجاني (ت ١٣٩٩)، الجزء الأوّل طبع بالمطبعة ـ قم. والجزء الثاني مصوّر عن خطّ المؤلّف رحمه الله.
١٨ـ الرجال، للبرقي أحمدبن أبي عبدالله (القرن الثالث)، تحقيق السيّد كاظم الموسوي، طبع دانشگاه طهران ١٣٨٣.
١٩ـ رجال ابن داود، للحسن بن داود تقيّ الدين الحلّي (ت بعد ٧٠٧)، تحقيق السيّد محمد صادق بحر العلوم رحمه الله، المطبعة الحيدريّة النجف ١٣٩٢.
٢٠ـ رجال الطوسي، للشيخ الطوسي، تحقيق السيّد محمد صادق بحرالعلوم ـ الطبعة الأُولى ـ المطبعة الحيدريّة ـ النجف ١٣٨١.
٢١ـ رجال العلاّمة الحلّي، الحسن بن يوسف بن المطهّر (ت ٧٢٤) الطبعة الثانية ـ المطبعة الحيدريّة ـ النجف ١٣٨١.
٢٢ـ رجال الكشّي، إختيار الشيخ الطوسي، من كتاب (معرفة الناقلين للكشّي) تحقيق حسن مصطفوي، طبع دانشگاه مشهد ١٣٤٨ ش.
٢٣ـ سنن الدارقطني، لأبي الحسن عليّ بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥)، تحقيق السيّد عبدالله هاشم يماني المدني، طبع دارالمحاسن ـ القاهرة ١٣٨٦.
٢٤ـ شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، للحافظ عبيدالله بن عبدالله الحاكم الحسكاني (القرن الخامس)، تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي، منشورات مؤسّسة الاعلمي ـ بيروت ١٣٩٣.
٢٥ـ الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد كاتب الواقدي، طبع ليدن، أُوربا
٢٦ـ الغيبة، للشيخ الطوسي، طبع مكتبة الصادق ـ النجف ١٣٨٤.
٢٧ـ فضل زيارة الحسين عليه السلام، للشريف العلوي محمدبن عليّ الكوفي (ت ٤٤٥)، تقديم السيّد عبدالعزيز الطباطبائي، منشورات مكتبة السيّد المرعشي ـ قم ١٤٠٤.
٢٨ـ الفهرست، للشيخ الطوسي، تحقيق السيّد محمد صادق بحرالعلوم المطبعة الحيدريّة ـ النجف ١٣٨٠.
٢٩ـ الفهرست، لابن النديم محمد بن اسحاق الورّاق، تحقيق رضا تجدّد، طبع طهران.
٣٠ـ قواعد في علوم الحديث، للشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي، تحقيق

عبدالفتّاح أبوغدّة، منشورات مكتب المطبوعات الاسلاميّة ـ حلب الطبعة الثالثة ١٣٩٢.
٣١ـ الكافي، للشيخ الكليني محمد بن يعقوب (ت ٣٢٩)، المطبعة الاسلاميّة طهران.
٣٢ـ كامل الزيارات، لجعفر بن محمد بن قولويه القمي (ت ٣٦٧)، تحقيق الشيخ عبدالحسين الأميني النجفي، المطبعة المرتضويّة ـ النجف ١٣٥٦.
٣٣ـ كشف الغمّة في معرفة الأئمّة، علي بن عيسى أبي الحسن الأربلي، المطبعة العلميّة ـ قم ١٣٨١.
٣٤ـ كفاية الطالب، للكنجي، تحقيق محمد هادي الأميني، المطبعة الحيدريّة ـ النجف.
٣٥ـ الكنى والألقاب، للشيخ عباس القمّي، طبع صيدا، أُوفست مكتبة بيدار ـ قم.
٣٦ـ لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، طبع دارالمعارف العثمانيّة حيدرآباد، أُوفست مؤسّسة الأعلمي ـ بيروت.
٣٧ـ مجمع الرجال، للشيخ عناية الله القهبائي (القرن الحادي عشر)، تحقيق السيّد ضياء الدين العلّامة الإصفهاني، طبع إصفهان ١٣٨٧.
٣٨ـ معجم الثقات، للشيخ أبي طالب التجليل التبريزي، منشورات جامعة المدرّسين ـ قم ١٤٠٥.
٣٩ـ معجم رجال الحديث، للسيّد أبي القاسم الخوئي (دام ظلّه) ـ الطبعة الأُولى.
٤٠ـ مقاتل الطالبيّين، لأبي الفرج عليّ بن الحسين الإصفهاني (ت ٣٥٦)، تحقيق السيّد صقر ـ القاهرة ١٣٦٨.
٤١ـ المقالات والفرق، للشيخ سعد بن عبدالله الأشعري القمّي (ت ٣٠١)، تحقيق الدكتور محمد جواد مشكور ـ مطبعة حيدري ـ طهران ١٦٩٣.
٤٢ـ مناقب عليّ بن أبي طالب، لابن المغازلي عليّ بن محمد الحلابي الواسطي (ت ٤٨٣)، المطبعة الإسلاميّة ـ طهران ١٣٩٤.
٤٣ـ النابس في القرن الخامس، للشيخ آقا بزرگ الطهراني (ت ١٣٨٩) ـ الأوّل من طبقات أعلام الشيعة ـ دارالكتاب العربي بيروت ١٣٩٠.
٤٤ـ نقد الرجال، للسيّد مصطفى التفريشي ( ) طبع إيران ـ على الحجر.
٤٥ـ نوابغ الرواة، للشيخ آقا بزرگ الطهراني ـ الثاني من طبقات أعلام الشيعة ـ دارالكتاب العربي ـ بيروت ١٣٩١.

فِرَقُ الشِّيعَة

أو

مَقَالَاتُ الإِمَامِيَّة

لِلنَّوبَخْتِيِّ أَو لِلأَشْعَرِيِّ

(فرق الشيعة) أو (مقالات الامامية) للنوبختي أم للأشعري ؟؟(*)

السيد محمدرضا الحسيني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله ربّ العالمين والصلاة والسلام على النبيّ الأمين و على آله الطاهرين،

من بين العديد من المستشرقين الذين تفرغوا لنشر التراث العربي والاسلامي يبرز المستشرق الألماني الأستاذ (هـ. ريتر Hellmut Ritter) بأعماله الضخمة في مجال العقائد والفرق، ومما يلفت النظر من بين أعماله هو كتاب (فرق الشيعة) الذي جعله القسم الرابع من (النشريات الاسلامية لجمعية المستشرقين الألمانية)، و طبع لأول مرة بمطبعة الدولة باستانبول سنة (١٩٣١) ناسباً تأليفه إلى أبي محمد الحسن بن موسى النوبختي[١]، وقد اعتنى به كثيراً في الاخراج والتصحيح، وأعدّ له فهارس علمية، فأسدى بذلك لتراثنا يداً تشكر.

وقدّم للكتاب في طبعته هذه العلاّمة المرحوم السيد هبة الدين الشهرستاني الكاظمي بترجمة لصاحب التأليف ـ النوبختي ـ، و بحث حول الكتاب نفسه.

و منذ صدور المطبوع وقع البحث في نسبته إلى (النوبختي)، و تداوله إثنان من المحقّقين في هذا المجال، وهما العلاّمة الشيخ فضل الله الزنجاني، شيخ الإسلام في زنجان، وكان يرى صحة النسبة إلى النوبختي.

والأستاذ عباس إقبال الآشتياني، وكان يرى عدم صحتها، ويرى أنه من تآليف أبي القاسم سعد بن عبدالله، الأشعري، المعاصر للنوبختي، وقد اعتمد الأستاذ إقبال في ماذهب إليه على المقارنة بين المطبوع وبين النصوص عن كتاب الأشعري.

.....

(*) هذا المقال فصل من دراسة موسّعة أعددناها عن شيخ الطائفة سعد بن عبدالله الأشعري، صاحب كتاب (المقالات والفرق).

وكان هذا البحث في وقت لم يوجد فيه نصّ كامل لكتاب الأشعري، لكن عثر ـ أخيراً ـ الدكتور محمد جواد مشكور على نسخة منه وطبعه في طهران سنة (١٩٦٣) باسم (المقالات والفرق) و بظنّ الدكتور مشكور أنّ عثوره على كتاب الاشعري هو الحلّ النهائي للبحث، حيث تتمّ نسبة كتاب (فرق الشيعة) إلى النوبختي، ويذهب إلى رأي الزنجاني فيقول:

«وارتفعت الشبهة التي أوجدها المرحوم عباس إقبال ـ بحمدالله و منّته ـ بعد العثور على نسخة (فرق الشيعة) لسعدبن عبدالله بن أبي خلف الأشعري، وثبت أن (فرق الشيعة) للنوبختي هوغير (الفرق والمقالات) أو (فرق الشيعة) للأشعري. وهذان الكتابان وصلا إلينا من بين كتب فرق الشيعة الكثيرة التي ضاعت كلّها»[٢].

لكنّي أرى أنّ الشبهة لم تزل بمجرد العثور على كتاب الأشعري، وذلك لأنّ منشأ الشبهة عند الاستاذ إقبال إنّما هو المقارنة بين المطبوع والنصوص المنقولة عن كتاب الأشعري في كتب القدماء، ومن الواضح أنّ دعواه تحتوي على جهتين:

إحداهما: أنّ المطبوع باستانبول ليس من تأليف النوبختي.

الثانية: أنّ المطبوع باستانبول إنّما هو للأشعري.

وبالعثور على النصّ الكامل لكتاب الأشعري ـ وسيأتي بيان الأدلّة على صحة نسبته إليه ـ لاتتمّ الجهة الثانية للاختلاف المحسوس بين (فرق الشيعة) المطبوع منسوباً إلى النوبختي و نصّ كتاب الأشعري.

وأمّا بالنسبة إلى الجهة الأولى، فانّ البحث وإن اختلف شيئاً ما، إلّا أنّه ليس اختلافاً جوهرياً، فانّه ـ بعد العثور على كتاب الأشعري ـ يصحّ البحث معتمداً على المقارنة بينه و بين المطبوع باستانبول.

فالموضوع لايزال بحاجة إلى المزيد من التتبّع و المقارنة والدرس كي ينتهي إلى نتيجة مرضيّة لفضول الباحث، ولابدّ من إلقاء نظرات على المؤلّفين والكتابين:

النوبختي:

هو الحسن بن موسى النوبختي، أبومحمد، ابن أُخت أبي سهل، ذكره الشيخ الطوسي في كتابٍ رجاله و وثّقه[٣]، و وصفه في (الفهرست) بالمتكلّم الفيلسوف، وقال: إنّه كان إمامياً حسن الاعتقاد، وأورد إسم عدد من مؤلّفاته[٤].

وقال النجاشي في كتاب رجاله: شيخنا المتكلّم، المبرّز على نظرائه في زمانه قبل الثلاثمائة و بعدها، وعدّد كثيراً من كتبه[٥].

وقد قدّم السيد هبة الدين الشهرستاني لطبعة إستانبول بترجمة ضافية له، مقتبساً من كتابه (النوبختية) في تراجم آل نوبخت[٦]، وطبعت في سائر طبعات الكتاب.

وترجمه الأُستاذ إقبال بتفصيل في كتابه (خاندان نوبختى) بالفارسية[٧].

وهو من أعلام فنّ: (الآراء والمقالات والفرق) وقد ألّف في المسائل الكلامية والردود عدّة كتب وأشهر مؤلفاته هو كتاب (الآراء والديانات) في تاريخ الفرق وعقائدها ذكره له الطوسي، وقال: لم يتمّه [٨]، و ذكره النجاشي، وقال: إنّه قرأه على الشيخ المفيد [٩]، وأورده ابن شهر آشوب في ترجمته[١٠].

ونقل بعض فصوله عبدالرحمن ابن الجوزي في كتابه (تلبيس إبليس)[١١] وأورد الأستاذ (هـ. ريتر) كل ما ذكره ابن الجوزي، في مقدّمة الطبعة الأولى لـ (فرق الشيعة)[١٢].

و وضع الأُستاذ إقبال قائمة بمواضع النقل عن هذا الكتاب عند ابن الجوزي وغيره[١٣].

كتاب فرق الشيعة:

ذكره له النجاشي في رجاله بهذا العنوان، وذكر له بعده مباشرة كتاب (الردّ على فرق الشيعة ماخلا الامامية)[١٤].

ولم يذكر له غير النجاشي من قدماء المفهرسين كتاباً بهذا العنوان، كابن النديم والطوسي وابن شهرآشوب[١٥].

لكن جاء ذكركتاب النوبختي في بعض المؤلفات عند الحديث عن تعداد فرق الشيعة، وقد استفاد بعض الفضلاء من ذلك أن كتاب النوبختي المذكور فيها إنّما يراد به (فرق الشيعة)، فلنتابع تلك المؤلفات لنرى مدى دلالتها على ذلك:

١ـ(الفصول المختارة): وهو اختيار الشريف المرتضى لبعض فصول كتاب (العيون والمحاسن) لأستاذه الشيخ المفيد[١٦]، فقد جاء فيه عند ذكر الفرق الشيعية بعد وفاة الامام الحادي عشرالحسن بن عليّ العسكري (عليه السلام) مانصّه: «افترق أصحابه بعده ـ على ما حكاه أبو محمد الحسن بن موسى رضي الله عنه ـ أربع عشر فرقة»[١٧].

ولو كانت الجملة المعترضة أصليّة في نسخ الفصول المختارة ـ حيث أنّا لم نقف إلّا على نسخة مخطوطة حديثاً وهي أصل المطبوع ـ فهي إحدى المؤيّدات لعدم صحة نسبة فرق الشيعة إلى النوبختي للاختلاف الشاسع بين مانقله المفيد عنه، وماهو الموجود في فرق الشيعة المطبوع من حيث الكّمية، ومن حيث الترتيب لتعديد الفرق[١٨]، كما سيأتي بيانه.

٢ـ (منهاج السنّة النبوية) لابن تيميّة الحنبلي، فانّه قال ـ بصدد بيان كثرة فرق الشيعة ـ: «وقد صنّف الحسن بن موسى النوبختي و غيره في تعديد فرق الشيعة»[١٩]، وهذا النصّ لايدلّ إلّا على أنّ النوبختي وغيره قد صنّف كتاباً فيه تعداد الفرق الشيعية من دون دلالة على أن إسم المصنّف هو (فرق الشيعة)، فقد يكون ابن تيميّة وقف على كتاب النوبختي الذي ذكره النجاشي بعنوان (الردّ على فرق الشيعة ما خلا الاماميّة).

على أنّه من المحتمل أنّ ابن تيميّة لم يقف إلّا على ذكر النجاشي لفرق الشيعة للنوبختي و غيره، ولم يقف على أصل المصنّفات، فلم يدلّ هذا النصّ على وجود كتاب للنوبختي عند ابن تيميّة، فضلاً عن كونه باسم (فرق الشيعة).

٣ـ (الدروس الشرعية في فقه الامامية) للشهيد الأول العاملي، فقد ذكر في الدرس الثاني من كتاب الوقف، عند تعيين الموقوف عليهم، مانصّه: «والشيعة من شايع علياً عليه‌السلام في الامامة بغير فصل، وقد جعلهم ابن نوبخت هم المسلمين، وكمل منهم الفرق الثلاث والسبعين»[٢٠].

وظاهر هذا النصّ أنّ الشهيد إنّما اطّلع على كتاب للنوبختي يتضمّن البحث عن حصر المسلمين في الشيعة، ومحاولته أن يحصر فيهم الفرق الثلاث والسبعين التي أخبر النبيّ صلّى الله عليه وآله عن أنّها هالكة وفي النار إلّا فرقة واحدة، وعليه فمن المحتمل أن يكون الشهيد قد وقف على كتاب النوبختي الآخر (الردّ على فرق الشيعة ماخلا الامامية) حيث أنّ النوبختي نفسه كان إمامياً، فلا بدّأنّه تصدّى للردّ على الفرق الاثنين والسبعين وإثبات نجاة فرقته الامامية.

على أنّ هذا الاحتمال أنسب بما ذكره الشهيد من كون الكتاب الذي وقف عليه هو فرق الشيعة المطبوع، وذلك لأنّ المطبوع جاء فيه مايلي: «... فانّ فرق الأُمّة كلّها المتشيّعة وغيرها اختلفت في الامامة في كل عصر ووقت... منذ قبض الله محمداً صلّى الله عليه وآله»[٢١].

وهذا يدلّ على أنّ (الأُمّة) التي هي عبارة أُخرى من (المسلمين) تصدق عند مؤلف هذا الكتاب على الشيعة وغيرهم، فلايناسب الحصر الذي نقله الشهيد عن النوبختي.

مضافاً إلى أنّ الموجود من الفرق في كتاب (فرق الشيعة) المطبوع لايوافق العدد المذكور، فانّه إمّا أن يزيد عليه بكثير إن عدّت الفرق الفرعية في كل عصر و وقت، وإمّا أن ينقص منه بكثير إن اقتصر على الفرق الأصلية.

فلابدّ أن يكون ماوقف عليه الشهيد غير هذا المطبوع جزماً، كما أنّه لم يتعيّن لنا اسم الكتاب الذي رآه.

٤ـ (المغني) للقاضي عبدالجبّار، فقد جاء في فصل فرق الامامية قوله: «وذكر الحسن بن موسى في بيان قول الاسماعيلية والقرامطة»[٢٢]، وجاء في بيان فرق الزيدية قوله: «حُكي عن الحسن بن موسى»[٢٣].

والنقل الثاني يدلّ على وجود الواسطة الشفهية، لكن النقل الأول ظاهر في أنّ القاضي اعتمد كتاباً للنوبختي في النقل، إلّا أنّه لا دلالة فيه على النقل من خصوص كتاب (فرق الشيعة) من كتبه.

والغرض من المتابعة للمصادر الناقلة عن النوبختي هو ماتحصّل من عدم اشتهار كتابه (فرق الشيعة) وأنّه لم يثبت استناد المصادر في النقل عليه، وإلّا لم يكن أيّ داع لاخفاء اسمه، ولا لهذه الشحّة في النقل عنه.

وأمّا أصل نسبة كتاب باسم (فرق الشيعة) إلى النوبختي، فهي وإن لم يذكرها أكثر القدماء، إلّا أنّها لامرية فيها بعد أن نصّ النجاشي عليها وهو إمام غير معارض، كما أنّ الظاهر من ترجمته له أنّه كان أكثر عناية بمؤلفاته حيث قرأ كتابه (الآراء والديانات) على الشيخ المفيد، و عدّد منها مجموعة كبيرة لم يذكرها غيره من المترجمين، ومنها (فرق الشيعة)[٢٤].

(فرق الشيعة) المتداول:

وهذا النصّ المتداول و المتعدّد نسخه المخطوطة لم يُعرف بين المؤلفين والرواة قبل ابتداء هذا القرن ـ الرابع عشر الهجري ـ، فأوّل نسخة هي التي عرفت عند المرحوم المحدّث النوري، يقول السيد هبةالدين الشهرستاني الذي قدّم للمطبوع: «إنّ تأليفه الموسوم بفرق الشيعة رأينا منه نسخاً متعدّدة، واختصرت لنفسي النسخة التي وجدتها في خزانة شيخي المحدّث النوري محمدحسين، المتوفّى ١٣٢٠»[٢٥].

ويقول السيد الصدر: «وكتاب الفرق موجود عندنا نسخة، وهو في فرق الشيعة»[٢٦]، ويقول الشيخ الطهراني تحت عنوان (فرق الشيعة): «وقد يقال له (مذاهب الفرق) وهو موجود عندي استنسخته بخطّي» إلى أن يقول: «وهوكتاب لطيف جامع مهذّب معتمد إليه معوّل عليه، و نسخة منه في مكتبة راجه فيض آباد الهند» [٢٧]، و توجد مخطوطة منه في مكتبة (كاشف الغطاء) بالنجف في مجموعة برقم (١٠٨٢) جاء اسم الكتاب فيها هكذا: «كتاب (تعداد فرق الشيعة) لشيخنا النوبختي رضي الله عنه».

وتقع في الصفحات من (٢١٣) إلى (٢٧٠) من المجموعة، أي في (٥٧) صفحة.

أرّخ الكتاب الذي سبقها في المجموعة بسنة (١٣٢٥)، وختم الكتاب الذي يليها فيها بما يلي: «تمّت الرسالة الرجالية في الحائر الحسينية [كذا] على مشرّفها ألف الثناء والتحية، بيد العاصي الجاني عبدالحميد الشريف الاصفهاني، في شهر الرجب من شهور سنة (١٣٢٤)».

ومخطوطة أُخرى في مكتبة (كاشف الغطاء) في مجموعة برقم (٦٧٩)، وتقع في الصفحات من (١) إلى(٤٤)، جاء في آخرها مايلي: «هذا آخر مابلغنا من نسخة (الفرق والمقالات) تمّ بحمد الله، يوم الاثنين، على يد راقمه الأحقر هادي خلف المرحوم الشيخ عبدعلي بن المرحوم الشيخ موسى آل الشيخ خضر، عُفي عنهم، آمين».

وتوجد مخطوطة في مكتبة (آية الله الحكيم) بالنجف، في مجموعة برقم (١٨٦٧)، تقع النسخة في (٢١) ورقة من أولها جاء في الصفحة الأولى منها مايلي: «بسم الله الرحمن الرحيم، فيه مذاهب فرق أهل الامامة وأسماء ها وذكر دلائل مستقيمها من سقيمها، واختلافها وعللها، من تاليف الشيخ أبي محمد»، وهي بخط سماحة الامام العلم، المحقّق الشهير، شيخ الشريعة الاصبهاني رحمه‌الله، كتبها سنة (١٣٢٦ هـ).

وفي آخرها، ص(٤١)مايلي: «هذا آخر ما بلغنا من نسخة الفرق والمقالات».

ونسخة أُخرى في مكتبة (آيةالله الحكيم) في مجموعة برقم (١٠٣٧) بخط العلّامة الشيخ محمد السماوي، في صدر الصفحة الأولى منها بالمداد الأحمر مايلي: «كتاب (الفرق في المذاهب والفرق)، تأليف الشيخ الجليل أبي محمد الحسن بن موسى النوبختي»، وفي آخرها ص (٦٢) بمداد الأصل، مايلي: «تمّ الفرق بين الفرق، للعالم الكبير ابن نوبخت، أبي محمد الحسن بن موسى، على يد عبدالله الفقير، محمدبن الشيخ طاهر السماوي، لليلة بقيت من ربيع الثاني، سنة الألف والثلاثمائة والاثنين والثلاثين من الهجرة، على نسخة مخطوطة في بلد الكاظمين».

وعلى هوامشها تصحيحات بمداد أسود فاتح، وجاء بنفس المداد في آخرها مايلي: «ثمّ صُححت على نسخة في كربلا».

وأمّا المطبوعة فقد اعتمد ناشرها نسخة وصفها بمايلي: «عنون بكتاب فيه مذاهب فرق أهل الامامة وأسماءها، وذكر أهل مستقيمها من سقيمها، واختلافها وعللها، تأليف أبي محمد الحسن بن موسى النوبختي»، وفي آخرها ماصورته: «تمّ الكتاب، والحمدلله ربّ العالمين وصلّى الله على سيّدنا وآله الطاهرين، فرغ من كتابته الفقير إلى الله تعالى أحمدبن الحسين العومي يوم الأحد الرابع من العشر الاول من شهر شعبان المبارك، من سنة أربعين وسبعمائة..»[٢٨].

وهذه جملة ما وقفت عليه أو على وصفه من النسخ المخطوطة للكتاب في النجف.

والملاحظ فيها اختلافها الكبير في تسمية الكتاب، فقد تعدّدت، كما يلي: فرق الشيعة، الفرق، مذاهب الفرق، تعداد فرق الشيعة، الفرق والمقالات، الفرق في المذاهب والفِرق، الفَرق بين الفِرق، وأخيراً العنوان الطويل الذي جاء في نسخة العومي التي اعتمد عليها في الطبعة الأولى وجاء في نسخة مكتبة السيد الحكيم برقم ١٨٦٧).

ثم إنّ جميع هذه النسخ ـ ومع هذا الاختلاف في تسمية الكتاب ـ تتّفق في نسبته إلى النوبختي الحسن بن موسى، فمن أين جاء هذا الاتّفاق؟!

والمؤسف أنّ الناسخين لم يذكروا على مَ اعتمدوا في كتابة النسخ؟ فهل كلّها تعتمد على نسخة العومي ـ التي تبدو أنّها أقدم النسخ تاريخاً ـ ؟! وإذا كان كذلك، فعلى مَ تعتمد نسخة العومي نفسها؟؟

وإذا رجعنا إلى متن الكتاب المطبوع باسم (فرق الشيعة) وجدناه خالياً عمّا يقوم قرينة ـ ولو ضعيفة ـ على نسبته إلى النوبختي!.

وقد طبع لأول مرة ـ كما أشرنا في صدر البحث ـ باهتمام المستشرق (هـ. ريتر) وتقديم السيد الشهرستاني، وبالرغم من قيامهما بأداء حقّ النسخة بما يلزم، وهما على جانب كبير من الشهرة، إلّا أنّهما ـ ومع الأسف ـ لم يأتيا في ما كتباه بما يبرهن ويبرر نسبة الكتاب إلى النوبختي.

يقول الأستاذ إقبال ما ترجمته: «نسب الكتاب إلى أبي محمدمن قبل الناشر المحترم والسيد الشهرستاني من دون إراءة أيّ مصدرفي الوقت الذي لم يذكر في الكتاب نفسه: لاإسم المؤلّف ولا عنوان الكتاب، والوحيد أنّ كاتب النسخة التي تعود إلى السيد (إليس) [النسخة الأصل لطبع الكتاب] كتب على ظهرها: «فيه مذاهب فرق أهل الامامة وأسماءها، وذكر مستقيمها من سقيمها و اختلافها، تأليف أبي محمد الحسن بن موسى النوبختي».

وعلماء العراق الّذين استنسخوا نسخاً من مكتبة المرحوم الميرزا النوري كلّهم التزموا بأنّ الكتاب هو (فرق الشيعة للنوبختي)، وتداولوه بينهم بهذا الإسم.

أفهل يكفي مجرّد اشتراك النسخة المطبوعة مع كتاب (فرق الشيعة للنوبختي) في الموضوع لأن نعتقد بأنّها للنوبختي، مع أنّ جميع النسخ الحاضرة منه هي حديثة العهد؟ ولأن نحكم بأنّ الكتاب للنوبختي وليس لغيره ممّن ألّف في هذا الموضوع؟»[٢٩]، ونحن نشارك الأستاذ إقبال في هذا التساؤل.

وقد طبع الكتاب بعنوان (فرق الشيعة) بعد طبع إستانبول عدّة طبعات، فمرّة في النجف سنة (١٣٥٥) بالمطبعة الحيدرية، ومرّة سنة (١٣٧٩) بها أيضاً، وأخرى سنة (١٣٨٨) بها أيضاً وهي الطبعة الرابعة، وقد علّق على الكتاب في طبعاته النجفية العلّامة الجليل السيد محمد صادق بحر العلوم، وألفت ناشرها النظر إلى أنّ طبعته معتمدة على طبعة المستشرق ريتر باستانبول[٣٠].

ولديّ طبعة جاء في ذيل الصفحة الأُولى منها: «أشرف على تصحيحه إبراهيم الزيني ـ دارالفكر ـ بيروت»، وليس فيها تاريخ الطبع ولامحلّه ولاذكر المطبعة، والظاهر أنّها من مطبوعات بيروت، والملاحظ أنّها مطبوعة عن مطبوعة إستانبول حرفياً مع التقطيع في المقدّمة بوضع نصفها في مؤخر الكتاب، لكن من دون أيّة إشارة إلى ذلك.

وأخيراً يقول علاّمة الفنّ الشيخ آقا بزرگ الطهراني حول طبعات الكتاب في عنوان (فرق الشيعة للنوبختي): «وقد طبع الفرق هذا من نسخ عتيقة مثل خط أحمدبن الحسين العومي في (٧٤٠) في إستانبول (١٩٣١)، وجدّد طبعه في النجف في (١٣٥٥)، وفي طهران في (١٣٨٥) منسوباً إلى سعدبن عبدالله»[٣١].

وهذا الكلام من الشيخ الطهراني يقتضي أنّه كان يرى اتّحاد الكتابين، أي (فرق الشيعة) المنسوب إلى النوبختي، و(المقالات و الفرق) المنسوب إلى الأشعري، وأنّه تارة نسب إلى النوبختي وطبع باسمه، وأُخرى نسب إلى الأشعري كذلك، وفي هذا تأييد لوجهة النظر القائلة بالاتحاد، كما سيأتي.

الأشعري:

هو سعدبن عبدالله ابن أبي خلف الأشعري، القمي، ترجم له النجاشي بقوله: «أبوالقاسم شيخ هذه الطائفة وفقيهها ووجهها»[٣٢]، وذكره الطوسي بقوله: «جليل القدر، واسع الأخبار، كثير التصانيف، ثقة»[٣٣]، وأورد أسماء عدّة من مؤلّفاته.

توفّي سنة (٢٩٩) أو (٣٠٠) أو (٣٠١) على ما أورده العلاّمة الحلّي من الروايات[٣٤]، و ترجم له في كافّة المعاجم الرجالية و كتب التراجم والأعلام، و توسّع في ترجمته الدكتور محمد جواد مشكور في تقديمه لكتاب المقالات والفرق[٣٥]، وأورد أسماء عدّة من كتبه ومؤلّفاته.

وكتابه في الفرق:

ورد عند الطوسي باسم (مقالات الامامية)[٣٦]، و كذا عند ابن شهرآشوب[٣٧]، ولم يرد عند النجاشي بهذا العنوان، بل أورد له كتاب (فرق الشيعة)[٣٨].

وكان هذا الكتاب موجوداً عند العلاّمة المجلسي صاحب البحار، وذكر باسم «كتاب المقالات والفرق وأسماءها وصنوفها، تأليف الشيخ الأجلّ المتقدّم سعد بن عبدالله رحمه‌الله»[٣٩]، وقال في فصل توثيق مصادره: «وكتاب المقالات عدّه الشيخ

والنجاشي من جملة كتب سعد، وأوردا أسانيدهما الصحيحة إليه، ومؤلّفه في الثقة والفضل و الجلالة فوق الوصف والبيان، ونقل الشيخ في كتاب الغيبة والكشي في كتاب الرجال من هذا الكتاب»[٤٠].

ويظهر من كلام المجلسي ـ وهو الخبير بكتب الطائفة وشؤونها ـ عدة أُمور:

الأول: أنّ ما ذكره النجاشي بعنوان (فرق الشيعة) هو بعينه ما ذكره الشيخ بعنوان (مقالات الامامية)، وأنّ التسميتين لمسمّى واحد، وإلى هذا الرأي يذهب علم الفنّ الشيخ آقا بزرگ الطهراني على مايظهر من موسوعته (الذريعة) حيث عنون كتاب سعدبفرق الشيعة تارة وبالمقالات أُخرى[٤١].

الثاني: أنّ العنوان المثبّت في نسخة المجلسي ـ أعني «المقالات والفرق... الى آخره» ـ إنّما هو بيان لموضوع الكتاب، وأمّا اسمه فهو أحد الاسمين عند النجاشي والطوسي.

الثالث: أنّ ما ذكره الكشي في كتاب الرجال نقلاً عن بعض أهل العلم، إنّما هو منقول عن كتاب سعد هذا: (المقالات)، ويؤكّد هذا أنّا نجد ما أثبته الكشي مطابقاً لما في المقالات حرفياً، وإليك الموارد للمقارنة:

١ـ في تعريف الفطحية: أصحاب عبدالله الأفطح[٤٢].

٢ـ في تعريف البشيرية، أصحاب محمدبن بشير الأسدي [٤٣]، وفي هذا المورد روى الكشي رواية جاء مؤلف المقالات سعدبن عبدالله الأشعري في سندها.

٣ـ في التعريف بعبدالله بن سبأ، المنسوبة إليه فرقة السبئيّة[٤٤].

٤ـ في التعريف بمحمدبن نصير النميري، المنسوبة إليه فرقة النصيرية[٤٥].

والذي يبدو بعد المقارنة أنّ الكشي ـ بالرغم من أنّ عبارته مطابقة بالنصّ لما في المقالات ـ لم يصرّح بالنقل عن كتاب الأشعري، بل لم يسند كلامه إلى سعد صريحاً، إلّا مايسنده بعنوان مبهم، كقوله: «بعض أهل العلم» مثلاً، وإنّما صرّح باسم سعد في المورد الثاني كما أشرنا إلى ذلك في سند رواية أوردها، وهذا التصريح وإن كان محتملاً للنقل عن كتابه بواسطةِ ابن قولويه إلّا أنّه ظاهر في التحمل الشفهي.

لكن المتراءىٰ من العلّامة المجلسي فهمه أنّ الكشي إنّما اعتمد أصل كتاب الأشعري: (المقالات)، وكذا الأُستاذ إقبال لايشكّ في ذلك، فيقول ماترجمته: «لكن يظهر بوضوح أنّ نقله إنّما هومن كتاب سعد دون غيره، بمقارنة منقولاته [الكشي] بمنقولات الشيخ الطوسي»[٤٦]، وذلك لأنّ منقولات الطوسي كما سيأتي مقتبسة من كتاب الأشعري بلا شكّ.

إنّما تبقى نقطة واحدة وهي الاختلاف البسيط الذي يُرى بين منقولات الكشي، والموجود في المقالات، ولقد أجاب الأُستاذ إقبال عن هذه بقوله: «ولايعبأ بما يلاحظ من حذف أو زيادة في الكلمات والحروف، فانّ ذلك لا يضرّ بجوهر المضامين،

و ذلك: لأنّه نقل لها بعبارات أُخر حصل من الناقلين أو الناسخين، ومثل ذلك كان مستعملاً و معتاداً»[٤٧].

وكلام الأُستاذ إقبال هذا إنّما هو في مقام تطبيق المنقولات بما في فرق الشيعة المطبوع باسم النوبختي، زعماً منه أنّه عين كتاب المقالات للأشعري لكن لو طبّقناها بالموجود من المقالات للأشعري يتبيّن بوضوح صحة هذا الكلام، إذأنّ الاختلافات تتضاءل و تقلّ بدرجة كبيرة جداً.

وبهذا المقارنة يمكننا القول بأنّ نسخة المقالات للأشعري كانت موجودة عند الكشي وأنّه اعتمد عليها في كتاب (الرجال).

وكذا الشيخ الطوسي في كتابه (الغيبة) فقد أورد فيه قوله: «قال سعدبن عبدالله: كان محمد بن نصير النميري يدّعي أنّه رسول نبيّ...» إلى آخر ما ورد نصّه في المقالات[٤٨].

والمفهوم من كلام المجلسي الذي سبق نقله هو أنّ الطوسي اعتمد كتاب المقالات ونقل عنه، وكذا الأستاذ إقبال ذكر ذلك معلّلاً بأنّ الطوسي إنّما نقل في كتابه بلفظ: «قال سعد» ولم ينقل بلفظ: «روي عن سعد» أو «أخبرني فلان عن سعد»، والتعبير الأول يدلّ على أنّ النقل إنّما كان مباشرة عن كتاب سعد، لابواسطة شفهيّة[٤٩].

وبهذا يمكننا القول ـ أيضاً ـ بأنّ نسخة المقالات كانت موجودة عند الطوسي، وأنّه اعتمد عليها.

نسخ المقالات:

فقد تحصّل أنّ (المقالات) كان معروفاً عند القدماء من أعلام الطائفة، وقد وقع كذلك عند الشيخ المجلسي فاعتمده و تحقّق نسبته، وأمّا عن نسخه الموجودة فعلا فيقول علّامة الفنّ الشيخ الطهراني : «نسخة منه عند سلطان علي السلطاني البهبهاني، وكيل المجلس في طهران، وأخرى عند السيد محمد المحيط»[٥٠].

ولم أقف على ذكر مخطوطة أخرى حتى الآن.

ونسخة السلطاني هي التي عثر عليها الدكتور محمد جواد مشكور، فأخرج على أساسها الطبعة الأولى من الكتاب سنة ١٩٦٣ باسم (المقالات والفرق)، واحتمل أن تكون هي النسخة التي كانت عند المجلسي وقد وصفها بمايلي: «جاء اسمها في ظهر الصفحة الأولى هكذا: كتاب المقالات والفرق وأسماءها وصنوفها وألقابها، تصنيف سعدبن عبدالله بن أبي خلف الأشعري القمي»، ثم يقول: «ولا تاريخ له، أمّا خطّه فليس بحديث، ويمكن تقدير تاريخ كتابته بأنّه يعود إلى القرن العاشر الهجري»[٥١].

وقد أخرج الدكتور محمد جواد مشكور كتاب الأشعري بشكل أنيق مشفعاً بتحقيقات رائعة ومصدراً بمقدّمة مفصّلة، كما علّق على المتن بتعليقات واسعة المصادر، وأفرد للتعليقات آخر الكتاب من ص ١١٨ ـ ٢٥٢ كما أتمّ عمله بالفهارس العلمية، ولقد أسدى هو الآخر إلى الملأ العلمي يداً تذكر فتشكر.

والجدير بالذكر أنّ الدكتور مشكور قد اهتمّ بكتاب (فرق الشيعة) المنسوب إلى النوبختي فترجمه إلى الفرنسية وطبع في خمسة أعداد من مجلة (تاريخ الأديان) بباريس[٥٢].

وهو يقف في الرأي إلى جانب الشيخ الزنجاني، وقد تعرّض للبحث عن ذلك في مقدّمة المقالات[٥٣]، وفي مقال له ألقاه في الذكرى الألفيّة للشيخ الطوسي بجامعة مشهد[٥٤].

وأمّا نسبة هذا المطبوع إلى الأشعري، فيستند إلى قرينتين:

الأولى: وهي قرينة خارجية، أي النصوص التي أثبتها الكشي والطوسي في كتابيهما، وقد عرفنا اعتمادهما لكتاب الأشعري، فانّا نجد أنّها تطابق الموجود في هذا المطبوع حرفياً و بدون تفاوت، عدا مايرى من اختلاف بعض الكلمات و التقدّم و التأخّر لبعض الحروف، وهذا أمر لايضرّ بتاتاً حيث أن مثله متعارف الوقوع في النسخ المتعدّدة للكتاب الواحد.

الثانية: وهي قرينة داخلية، أي: اشتمال المطبوع على الرواية عن محمد بن عيسى بن عبيد، المعروف بالعبيدي، وباليقطيني، فقد ورد النقل عنه في موردين من المقالات بعنوان «حدّثني» وهو ظاهر في النقل الشفهي المباشر[٥٥]، و جاء في موردين آخرين النقل عنه بعنوان «حكى» وهذا أيضاً ظاهر في النقل عنه بلا واسطة[٥٦].

وهذا الرجل هو شيخ الأشعري مؤلّف المقالات، بل من المشتهرين برواية سعد عنه، وقد وردت الرواية عنه في كتاب سعد (بصائر الدرجات)[٥٧]، وفي (الغيبة) للطوسي[٥٨]، وقد ترجم له الرجاليّون كافّة[٥٩].

و ورد في هذا الكتاب ـ المقالات ـ أيضاً: الرواية عن يحيى بن عبدالرحمن بن خاقان[٦٠]، وهذا الرجل وإن لم يترجم في المعاجم الرجالية، إلّا أنّه من حيث الطبقة محتمل لرواية سعد عنه حيث أورد الكليني في الكافي رواية عن علي بن إبراهيم، عنه[٦١].

وبهاتين القرينتين نجزم بنسبة الكتاب المطبوع باسم (المقالات والفرق) إلى سعدبن عبدالله الأشعري.

المقارنة بين الكتابين:

وللمقارنة بين الكتابين لابدّ من بيان أوجه التشابه والاختلاف بينهما، فنقول: ذكر الدكتور مشكور بهذا الصدد مايلي: «إنّ كتابي فرق الشيعة للنوبختي، والفرق والمقالات للأشعري: هما كتابان وصلا إلينا من بين كتب فرق الشيعة الضائعة، وبينهما تشابه في المطالب، وكذلك بين أسلوب تنظيمهما بصورة عامّة، وقد بيّنّا أوجه التباين والاختلاف بين هذا الكتاب [للأشعري] وبين كتاب النوبختي من ناحية العبارات في نهاية كل صفحة، ولكن كتاب الأشعري يتضمّن إضافات كلية بالاضافة [كذا] على فرق الشيعة للنوبختي مايحويه من الاضافات الجزئية»، ثم أورد قائمة بمواضع الافتراق بين الكتابين من حيث الزيادة والنقص، وحدّده بزيادة كتاب الأشعري حوالي ثلاثين صفحة على كتاب النوبختي[٦٢].

ويقول أيضاً في مقاله ما ترجمته: «يتّحد نصّ هذين الكتابين من حيث الأبواب وتوالي الأبحاث، وحتى من حيث العبارات، و واضح أنّ أحدهما مأخوذ من الآخر.

والفرق الموجود بينهما أنّ كتاب (المقالات والفرق) لسعدبن عبدالله يحتوي - في كثير من الموارد - على إضافات على (فرق الشيعة) للنوبختي، ويبلغ مجموعها زيادة ثلاثين صفحة عليه»[٦٣].

ومن الملاحظ - فعلاً - تشابه الكتابين تشابهاً كبيراً جداً، بحيث يُتراءى للباحث أنّهما نسختان من كتاب واحد، أو يرجعان إلى أصل فارد: إمّا حرّف واختصر فكان ما نسب إلى النوبختي، أو زيد عليه ونظّم فكان مانسب إلى الأشعري.

ويقول الأستاذ إقبال بهذا الصدد ماترجمته: «إنّ أبا القاسم الأشعري وأبا محمد النوبختي، كانا متعاصرين، وتوفّيا في زمن واحد تقريباً، يعني على التحقيق، في العشرة من المائة الرابعة للهجرة، فلو لم يطّلع كل من هذين العلمين على كتاب الآخر، وكان الكتاب الحاضر [أي فرق الشيعة] من تأليف النوبختي، فأي شيء هذا الاتحاد الموجود بين مضامين وعبارات الكتاب وبين ما نقل عن الأشعري؟!

هل أنّ النوبختي أخذ المطالب عيناً من كتاب الأشعري، من دون إيراد المستند؟ وهل أنّه - مع سعة علمه واطّلاعه وإحاطته بالفنون المختلفة من الكلام و الحكمة و الأدب و فنّ الملل والنحل - بادر إلىٰ هذا العمل [أي الاقتباس من الأشعري من دون إشارة إليه] وهو يعدّ من السرقات الأدبية؟!

أو أنّ الأشعري - وهو من الفقهاء والمحدّثين المعتمد عليهم عند الشيعة، بل هو أصل لرواية كثيرٍ من أخبار الطائفة الامامية - عمد إلى اقتباس المطالب من كتاب النوبختي عيناً، وتأبّى - على خلاف الطريقة المطردة - عن ذكر اسمه واسم

كتابه، وهما غير مجهولين عند علماء هذه الفرقة؟

فعلى فرض كل واحد من هذين الاحتمالين، فلابدّ أنّ المقتبس لمطالب الآخر من دون تصريح بالنقل، يعتبر سارقاً!

وكلّ من النوبختي والأشعري ـ وهما من الأعلام في فنّيهما ـ ساحتهما بريئة من هذه النسبة البذيئة، ولن نحتاج إلى أيّ من الغرضين فيما لو نسبنا كتاب (فرق الشيعة) المطبوع إلى الأشعري[٦٤].

وحيث أنّ الأستاذ إقبال لم يطّلع على كتاب (المقالات) للأشعري، كان يعتقد بأنّ (فرق الشيعة) المطبوع باستانبول هو كتاب الأشعري، لكن بما أنّا أثبتنا أنّ (المقالات) المطبوع هو النصّ الكامل للأشعري، فليس لنا أن نلتزم بأنّ (فرق الشيعة) له، بل نعتقد ـ كما سيأتي ـ أنّه مختصر مخلوط من كتابه، ونتّفق مع الأستاذ إقبال في أنّه ليس للنوبختي.

والملاحظ أنّ شيخ الاسلام الزنجاني ـ وهو ممّن يرى صحة نسبة (فرق الشيعة) إلى النوبختي ـ يستدلّ بالفوارق الموجودة بينه وبين نصوص كتاب الأشعري على مايذهب إليه، لكنّه يهمل جانب التشابه الموجود بينهما، فلا يستفيد من الاتّحاد، بل يقول بهذا الصدد: «حيث أنّ أبا محمد النوبختي وسعدبن عبدالله القمي الأشعري كانا متعاصرين، يمكننا أن نستكشف من هذه العبارات [المنقولة عن كتاب الأشعري والموجودة في فرق الشيعة المطبوع]: أنّ كتاب فرق الشيعة [المقالات] لسعد متأخّر في التأليف عن فرق الشيعة تأليف النوبختي، حيث أنّ المعتاد في التأليف المتأخّر غالباً أن يضاف عليه ويتصرّف في شيء من عبارات المؤلّف للتقدّم»[٦٥].

ويلتزم بهذه الدعوى الدكتور مشكور أيضاً[٦٦]، لكنّها بلا بيّنة ولا برهان، وذلك للوجوه التي ذكرها الأستاذ إقبال، وهي:

الأول: أنّه ليس لنا أيّ مصدر يدلّ على تقدّم تأليف النوبختي على تأليف سعد، مع أنّهما كانا متعاصرين، ويعيشان الأحداث، فأيّ داع لنقل أحدهما عن الآخر ماكان يعيشه ويراه، أو يستوي في إمكانيات تحصيله والوقوف عليه مع غيره.

الثاني: أيّ داع في عدم إشارة سعد إلى نقله عن النوبختي، وفي أن ينسب كتاب النوبختي إلى نفسه بمجرّد إضافة شيء، إن كان الأمر كذلك ثم مع هذا لم يلتفت أعلام الفنّ ـ كالنجاشي والطوسي ـ إلى ذلك[٦٧]؟!.

الثالث: أنّه لو كان سعد ناقلاً لكتاب النوبختي ـ مع التصريح أو بدونه ـ لم يك أيّ سبب لعدم نقل الكشّي والطوسي مباشرة عن النوبختي، وهو في غاية الشهرة في هذا الفن، وهو ـ بالفرض ـ مصدر لسعد في كتابه[٦٨].

وتتمخّض هذه المقارنة عن أمرين:

الأول: الاختلاف بين الكتابين بزيادة كتاب الأشعري على كتاب النوبختي،

وتقدّر الزّيادة بحوالي (٣٠) صفحة، وقد جعل الدكتور مشكور هذا دليلا على التعدّد.

الثاني: أوجه الشبه بينهما حتى في النظم والأُسلوب، وفي كثير من الجمل والمقاطع، وهذا ممّا نستند إليه في ما نرى كما سيأتي، ويؤكّد هذا الأمر أنّ علاّمة الفنّ شيخنا الطهراني كان يعتبر كتاب (فرق الشيعة) المنسوب إلى النوبختي نسخة لكتاب (المقالات) للأشعري، وأنّه كتاب واحد طبع تارة باسم (فرق الشيعة) منسوباً إلى النوبختي، وأُخرى باسم (المقالات والفرق) منسوباً إلى سعد[٦٩].

(فرق الشيعة) المطبوع، هل هوللنوبختي؟

وقبل أن نذكر رأينا في البحث لابدّ أن نأتي على أدلّة الطرفين، فالأُستاذ إقبال يستند في نفيه عن النوبختي إلى أُمور:

الأول: عدم وجود أيّة قرينة داخلية أو خارجية تدلّ على نسبة المطبوع إلى النوبختي، عدا وجود اسمه على النسخ المخطوطة وهي كلّها حديثة، لااعتبار بها، وقد أوضحنا ذلك عند حديثنا عن نسخه.

الثاني: مطابقة الموجود في (فرق الشيعة) المطبوع للمنقولات عن الأشعري، عند الكشّي والطوسي وقد سبق أن منقولاتهما صحيحة النسبة إلى كتاب الأشعري.

الثالث: أنّ المنقولات عن النوبختي عند المفيد وموردة افتراق الشيعة بعد وفاة الحسن العسكري عليه السلام إلى أربعة عشر فرقة[٧٠]، لاتطابق الموجود في (فرق الشيعة) المطبوع، فلا يكون المطبوع للنوبختي.

يقول الأُستاذ إقبال في كلمة جامعة لأدلّته بعد أن فارق بين المنقولات عن سعد وبين الموجود في (فرق الشيعة) المطبوع، ما ترجمته: «إنّ مانقلناه في الجداول عن الطوسي والكشّي هو منقول عن سعدبن عبدالله الأشعري قطعاً، ومانقلناه عن المطبوع يتحد معها من حيث العبارة ومن حيث المضمون ومع أنّه ليس هناك أيّ قرينة، أو إشارة إلى نسبته إلى النوبختي، فلأيّ سبب لانعتقد بأنّ الكتاب هولسعد بن عبدالله، بل نعدّه من تأليفات أبي محمد النوبختي؟»[٧١].

وقد ردّ الشيخ الزنجاني على الأمر الثاني من أدلّته بما ترجمته: «إنّ الشيخ المفيد قد تصرّف في العبارة [التي نقلها عن كتاب النوبختي] ولم ينقل نصّ الكتاب لطوله، بمعنى أنّه قدّم أولا الفرقة الامامية الأصلية، التي هي في كتاب النوبختي الفرقة الثانية عشرة لأهمّيّتها، وذكر مقالاتها من عند نفسه وفق المذهب الإمامي، وبعد ذلك أورد الفرق الأُخرى بنفس ترتيب كتاب النوبختي وسياقه مع التلخيص والتصرّف من عند نفسه بحيث يصحّ مع التأمّل»[٧٢].

ودفع الأُستاذ إقبال هذا الردّ بما ترجمته: «أمّا الاختلافات الواقعة بين عبارة المفيد في (الفصول المختارة من العيون والمحاسن)، وبين (فرق الشيعة) المطبوع، وعدم ترتيب الفرق الأربعة عشر ـ الموجودة في الكتابين ـ فنحن نجعلها دليلاً على أنّ (فرق الشيعة) المطبوع هو كتاب الأشعري لا النوبختي، إذ أنّ الاتّحاد الموجود بين المطالب المنقولة بواسطة الكشّي والطوسي وبين (فرق الشيعة) المطبوع، لا يوجد بين عبارة المفيد وبين فرق الشيعة المطبوع.

مضافاً إلى الاختصار الشديد في عبارة المفيد، فانّها لاتتّفق مع الكتاب المطبوع، لامن حيث المتن ولامن حيث تعداد الفرق، فانّها على ترتيب آخر، وفيها بعض المواضيع الاضافية على المطبوع، ونحن نشير هنا إلى الفروق المهمّة بين عبارة المفيد المنقولة عن النوبختي وبين الموجود في فرق الشيعة المطبوع:

١ـ ذكر الفرقة الأولى = الفرقة الثانية عشرة في (فرق الشيعة) المطبوع.
٢ـ ذكر الفرقة الرابعة = الفرقة الثالثة في (فرق الشيعة).
٣ـ ذكر الفرقة الخامسة = الفرقة الرابعة في (فرق الشيعة).
٤ـ ذكر الفرقة السابعة = الفرقة السادسة في (فرق الشيعة)[٧٣].

نقول: إنّ هذ المقارنة تقتضي التأكّد من نفي نسبة (فرق الشيعة) المطبوع إلى النوبختي لأنّ ظاهر المفيد هوالنقل عن النوبختي بدون تصرّف.

ولو فرض عدم الالتزام بمطابقة نقل المفيد للمنقول عنه بل نلتزم بأنّه تصرّف عند النقل، فغاية ما يدلّ عليه النقل إنّما هو وجود كتاب للنوبختي في موضوع الفرق قد نقل عنه المفيد، وهذا لابحث فيه ولانزاع، وأمّا كون المنقول عنه هو هذا المطبوع، باسم فرق الشيعة، فلا دلالة في كلام المفيد عليه مادامت عبارته تختلف عمّا فيه، و مجرّد ذكر الفرق الأربعة عشر في المطبوع لايكفي، إذ لعلّ المفيد اعتمد كتاباً آخر في كتب النوبختي ولكثيرة في هذا الموضوع.

وردّ الشيخ الزنجاني على الأمر الثالث من أدلّة إقبال بقوله: «إنّ ما نقله الكشّي ـ وهو يُتراءى أنّه عين عبارة هذا الكتاب (فرق الشيعة) ـ يبدو بعد الموازنة والمقارنة بين عبارتيهما أنّهما على اختلاف بين.

وهكذا العبارة المنقولة في (الغيبة) للطوسي... تختلف عن الموجود في هذا الكتاب (فرق الشيعة)»[٧٤].

ودفعه الأُستاذ إقبال بأنّ هنا الاختلاف نشأمن قبل الناقلين عن كتاب سعد[٧٥].

ونقول: إنّ الاختلافات بين منقولات الكشّي والطوسي وبين (فرق الشيعة) طفيفة تبتنى على الاختصار، ولو قرنت بما في نسخة المقالات لاتّضح التقارب بين (فرق الشيعة) وبين المنقولات، وأنّ التفاوت إنّما هو ضئيل جداً.

مضافاً إلى أنّ الاختلاف واقع بين المنقولات عن سعد عند الكشي والطوسي، ونفس كتاب سعد.

ويستند الشيخ الزنجاني والدكتور مشكور في قولهما بصحة نسبة(فرق الشيعة) المطبوع إلى النوبختي إلى دليلين:

الأول: ما ذكره الزنجاني بقوله: «إنّ سياق عبارة الكتاب [أي فرق الشيعة] المطبوع ينبىء عن أنّ الاسلوب أسلوب شخص متكلّم مثل النوبختي، لاكلام شخص فقيه مثل الأشعري»[٧٦].

وقد ردّ عليه الأستاذ إقبال بقوله:

«إنّ هذا ليس برهاناً قاطعاً، حيث أنّ فقهاء ذلك العصر ـ الذي كان عصر المجادلات والمناظرات ـ كانوا يلجأون إلى هذا الطور من البحث أحياناً في ردّ خصومهم، والمثال عليه أنّ الصدوق يتصدّى لردّ أقوال خصومه ويناظرهم في أول كتاب (كمال الدين وتمام النعمة) وكأنّه متكلّم إماميّ»[٧٧]، والصدوق محمدبن عليّ من المحدّثين الشيعة بل (رئيس المحدثين) منهم.

نقول: لم يبق بحال لادّعاء الشيخ الزنجاني، بعد العثور على نصّ كتاب الأشعري، وملاحظة الشبه الكبير بين نسخته ونسخة فرق الشيعة فلو كان لمدّع أن يلتزم بمثل هذا، لزمه أن ينسب نصّ كتاب (المقالات) إلى النوبختي.

والغريب أنّ الدكتور مشكور الذي أشرف على طبع المقالات و قارنه بفرق الشيعة يتمسّك بمثل هذا الادّعاء، فكيف يمكنه الالتزام به مع التزامه بأنّ كتاب (المقالات) ـ وهو على نفس الأسلوب بزعمه، ولايختلف عن (فرق الشيعة) إلّا في الزيادة ـ إنّما هو لمحدّث فقيه وهو سعدبن عبدالله الأشعري؟!

الثاني: ماذكره الدكتور مشكور من زيادة المقالات على فرق الشيعة، وأنّ ذلك آية التعدّد، يقول: «إنّ سطور متن هذا الكتاب تزيد بنسبة غير قليلة في كل صفحة من صفحاته على كتاب النوبختي (فرق الشيعة) المطبوع»[٧٨].

نقول: هل أنّ مجرد زيادة نسخة على نسخة في مقدار [سطور] الصفحات يدلّ على كونهما من تأليف شخصين، ويهمل جانب التشابه بينهما والتطابق التامّ في العبارات في الصفحات المشتركة، وكذا جانب نظم المواضيع والأسلوب وما إلى ذلك من أوجه الشبه المقتضية للاتّحاد؟ نعم إنّ الاختلاف بينهما في الزيادة والنقيصة يقتضي الاعتقاد باختصار الناقص عن الكامل.

رأينا:

وفي الختام نورد مانراه في هذا الكتاب وهو أنّه ليس من تأليف النوبختي وإنّما هو نسخة مختصرة من كتاب الأشعري نسب إلى النوبختي خطأ، وذلك للقرائن التالية:

القرينة الأُولى: تماثل اختلاف النسخ:

إنّ من المعروف أنّ الكتاب الواحد قد تختلف نسخه المتعدّدة في بعض العبارات، فتختلف العبارة من نسخة إلى أُخرى، وهذا الأمر متداول معروف لأهل المزاولة للمخطوطات، أمّا الكتابان المختلفان لمؤلّفين مختلفين فلا وجه في أن يكون اختلاف نسخهما بشكل واحد متماثل، لكن هذا هو الواقع في (فرق الشيعة) و (مقالات الأشعري) فما نجده من اختلاف النسخ في بعض كلمات المقالات، نجده بعينه في تلك الكلمة من (فرق الشيعة)

وهذا ممّا يقرب الظنّ بأنّهما كتاب واحد لمؤلّف واحد، لاكتابان لمؤلّفين ولم يسعني الوقت إلّا لمطابقة صفحات من الكتابين، وهاك قائمة ببعض الموارد وقد اعتمدنا نسخة (المقالات) المطبوعة ونسخة (فرق الشيعة) المطبوعة ١٣٨٨ طبعة رابعة بالنجف: ـ

١ـ قارن التعليقة رقم (١) ص (٣٠) من فرق الشيعة، بالتعليقة رقم (٤) ص (٩) من المقالات.

٢ـ قارن التعليقة رقم (٢و٣) ص (٣٠) من الفرق، بالتعليقة رقم (١) ص (١٠) من المقالات.

٣ـ قارن التعاليق رقم (٥و٦و٧) ص (٣٣) من الفرق، بالتعليقة رقم (١و٢) ص (١٢) من المقالات.

٤ـ قارن التعليقة رقم (٢) ص (٣٤) من الفرق، بالتعليقة رقم (٥) ص (١٢) من المقالات.

٥ـ قارن التعليقة رقم (٤و٥) ص (٣٧) من الفرق، بالتعليقة رقم (١و٢) ص (١٦) من المقالات.

٦ـ قارن التعليقة رقم (١) ص (٣٩) من الفرق، بالتعليقة رقم (٦) ص (١٧) من المقالات.

٧ـ قارن التعاليق رقم (١و٢و٣) ص (٤٠) من الفرق، بالتعاليق رقم (٣و٤و٥) ص (٢٠) من المقالات.

القرينة الثانية: التشويش في (فرق الشيعة):

إنّ (فرق الشيعة)المطبوع بالاضافة إلى ركاكة تعبيره في كثير من المواضع وخروجه عن النسق العباري المتحد الذي يقتضيه تأليف الكتاب الواحد، يحتوي على جملة من المطالب التي لايمكن الالتزام بها، وليس منشأها الاختلاف في الآراء،

بل إنّها أخطاء لامبرّر لها إطلاقاً، ومع هذا الخطأ الواضح لايمكن نسبة الكتاب إلى النوبختي، الذي يعدّ من أعلام الفنّ، بل أشهر المؤلّفين فيه، والمبرّز على نظرائه فيه، كما يقول النجاشي[٧٩].

بينما نرى أن نفس تلك المطالب ـ وبتحوير قليل في العبارة ـ موجودة في المقالات للأشعري بمعنى مفهوم صحيح.

وهذا يقرّب كون كتاب (فرق الشيعة) مقتبساً بالاختصار من (المقالات) وإليك بعض المواضع المذكورة:

١ـ جاء في (فرق الشعية) عند ذكر أئمّة الزيدية: «فمن خرج مستحقاً للإمامة فهو الإمام»[٨٠]، وهذا الكلام غير متوازن، إذ المفروض في مذهب الزيدية أنّهم يجعلون الخروج إمارة على استحقاق الإمامة، فلامعنى للقول بأنّ الإمام إذا خرج وكان مستحقاً للإمامة فهو إمام، لأنّ مفاد ذلك هو ثبوت حقّ الإمامة له سابقاً على الخروج، وهم إنّما يريدون معرفة الاستحقاق بنفس الخروج، بينما نجد عبارة الأشعري في المقالات: «فمن خرج منهم وشهر سيفه و دعا إلى نفسه فهو مستحقّ للامامة»[٨١].

٢ـ جاء في (فرق الشيعة) عند ذكر آراء الزيدية: «وهاتان الفرقتان هما اللّتان ينتحلان أمر زيدبن علي بن الحسين، وأمر زيد بن الحسن بن علي»[٨٢]، والخطأ هنا أن زيداً الثاني ليس هو ابن الحسن السبط وإنّما هو زيد بن الحسن المثنّى بن الحسن السبط بن الامام عليّ عليهم السلام وهذا هو الذي جاء في المقالات[٨٣].

٣ـ جاء في (فرق الشيعة) عند ذكر مدّة إمامة الحسين عليه السلام: «وكانت إمامته ستّ عشرة سنة وعشرة أشهر وخمسة عشر يوماً»[٨٤]، وهذا خطأ واضح لأنّه جاء فيه قبل هذا أنّ وفاة الحسن عليه السلام كان في صفر سنة (٤٧) للهجرة، وقد كان قتل الحسين عليه السلام في محرم سنة (٦١) للهجرة فيكون مجموع إمامة الحسين: ثلاثة عشر سنة وعشرة أشهر وأياماً، وهذا هو الثابت عند الأشعري في (المقالات)[٨٥].

وتتّفق جميع النسخ المخطوطة مع النسخ المطبوعة في ما أوردنا عن (فرق الشيعة).

القرينة الثالثة: جملة (ليس من الأصل):

جاء في (فرق الشيعة) المطبوع ذكر نسب أُمّ الهادي الخليفة العباسي، الخيزران بنت منصور، وجاء في آخره الكلمات التالية: «إلى زيادة ليس من الأصل» وهذه الجملة موجودة في جميع نسخ فرق الشيعة، فهي في ص (٢٦) ط إستانبول، وص (٧٢) ط الثالثة بالنجف، وص (٦٥) ط الرابعة بالنجف.

وفي النسخ المخطوطة: ص(٢٩) من نسخة كاشف الغطاء برقم (١٠٨٢)، وص (٢١) من نسخته برقم (٦٧٩)، وص (٢٠) من نسخة السيد الحكيم برقم (١٨٦٧)، وص (٣٠) من نسخته برقم (١٠٣٧).

والمستفاد من هذه الجملة ابتداء هو أنّ نسخة فرق الشيعة المطبوع إنّما هو فرع لنسخة أُخرى، وهل المراد بكلمة (الأصل) هو النسخة الأصلية المنتسخ عنها، أو المراد الأصل المختصر منه؟ لاسبيل للقطع بأحد الأمرين.

لكن هنا قرينة تثبت مانحن بصدده فإنّا إذا رجعنا إلى نسخة (المقالات) للأشعري لم نجد فيها هذه الجملة الزائدة، فعلى ماذا تدلّ هذه المقارنة؟

إنّا نعتبرها قرينة داخلية واضحة على أنّ نسخة (المقالات) هي الأصل لـ (فرق الشيعة)، ثم إنّ النسب المذكور موجود في المقالات أيضاً لكنّه فيها ينتهي «يعرب بن قحطان»[٨٦]،لكن في (فرق الشيعة) جاء بعده: «قحطان بن زيادة بن اليسع بن الهميسع... إلى آخره».

نقول: إنّ (قحطان) هو أصل عرب اليمن، وإليه تنسب القحطانية، وفي اسم أبيه قولان:

الأول: ما عليه الجمهور، من أنّه (عابر بن شالخ).

الثاني: قول البعض: من أنّه (الهميسع بن سلامان).

جاء ذلك في تعليقة على كلمة (قحطان) من شجرة أنساب العرب من كتاب السويدي[٨٧]، ومن ذلك يعلم أنّ ماورد في (فرق الشيعة) من أنّ قحطان بن زيادة غلط قطعاً.

والذي يبدو لي أنّ المذكور بعد كلمة قحطان في فرق الشيعة، إنّما هو كلمة (من زيادة) والمقصود بها: أنّ الزيادة تبدأ من هنا، ويقابلها كلمة (إلى زيادة) في آخر النسب، وهنا الاستعمال متعارف عند الكتّاب والنسّاخ القدامى، حيث كانوا يشيرون به إلى مواضع الزيادة ابتداء في النسخ.

وحيث أنّ نسخ (المقالات) تنتهي عند كلمة قحطان، فتكون الزيادة في فرق الشيعة مبتدئة من ما بعدها، ويكون (المقالات) هو الأصل لكتاب (فرق الشيعة) ويكون هو ـ طبعاً ـ مختصراً و مأخوذاً منه.

ومن الغريب أنّ الدكتور مشكور ـ الذي اعتنى بطبع كتاب (المقالات) ومقابلته بكتاب فرق الشيعة ـ يغفل عن مدلول هذه الجملة، ولم يتنبّه إلى هذه القرينة.

بينما نجد الأُستاذ إقبال ـ وهو لم يقف على نسخة (المقالات) ـ قدتنبّأ من ذي قبل بهذه القرينة، وعبّر عنها بقوله: «إنّ المطبوعة التي لم يحصل منها ـ لسوء الحظ ـ على نسخة قديمة تبدو لمن يطالعها بدقّة مليئة بالأغلاط والتحريفات، وكأنّها نسخة ثانية مأخوذة من أصلها»[٨٨].

القرينة الرابعة وهي قرينة خارجية:

إنّ التشابه الكبير بين الكتابين والذي ذكرناه سابقاً يزيد في الظنّ باتّحادهما وأنّهما لمؤلف واحد، وحيث أنّ كتاب (فرق الشيعة) وإن نسب إلى النوبختي إلاّ أنّه لم يقم دليل على صحّة هذه النسبة، وقد أشرنا إلى ذلك فيما مرّ، كما أوضحنا عدم علميّة ما ادّعي دليلاً على صحّة النسبة، ومن جهة ثانية: فإنّ كتاب (المقالات) صحيح الإنتساب إلى الأشعري كما أوضحناه أيضاً.

ويحصل من مجموع هذا قياس ينتج: أنّ (فرق الشيعة) ليس للنوبختي وإنّما هو مأخوذ من كتاب الأشعري.

وباجتماع هذه القرائن الأربع، وتأكّد بعضها ببعض، يتحصّل الإطمئنان بما ذهبنا إليه من أنّ (فرق الشيعة) ليس إلاّ نسخة مختصرة من (مقالات) الأشعري.

وليس هو النصّ الكامل لكتاب الاشعري كما زعم الأستاذ إقبال، لأنّه لم يطّلع على النصّ الكامل لكتاب (المقالات)، وإلاّ فمن الواضح أنّ النقول التي استند إليها فيما ذهب إليه أوفق بكتاب (المقالات) من (فرق الشيعة) وأكثر تطابقاً معه.

هذا، ولم نعرف عن الشخص الذي قام بعملية الاختصار ولاعن زمن الاختصار بالتحديد، ولكنّ المقطوع به أنّه لم يكن عالماً بالفنّ، ولذا قد خلط وخبط في اختصاره، وفي رأينا أنّ الإلتزام بهذا الرأي يعتبر الحدّ الوسط بين الرأيين، و به تحلّ جميع مشاكل البحث، والحمدلله ربّ العالمين.

(١) Bibliotheca Islamica
Die Sekten Der Schi'a Von AL - Hasan
Ibn Musa An - Naubahti
Istanbul - 1931.

(٢) المقالات والفرق: سعدبن عبدالله الأشعري، ط ١٩٦٣، مط حيدري ـ طهران، مقدّمة الدكتور محمد جواد مشكور، ص: كج.
(٣) رجال الطوسي: محمدبن الحسن الطوسي، شيخ الطائفة، ط ١٣٨١ هـ، مط الحيدرية ـ النجف ص ٤٦٢.
(٤) الفهرست: شيخ الطائفة، ط ١٣٨٠هـ ، مط الحيدرية ـ النجف، ص ٧١ برقم ١٦١.
(٥) الرجال: أحمدبن علي، أبوالعباس، النجاشي، المتوفّى سنة ٤٠٥، ط... ـ مركز نشر كتاب طهران ـ مط مصطفوي، ص ٤٩ ـ ٥٠.
(٦) فرق الشيعة: الحسن بن موسى النوبختي، ط ١٩٣١ ـ مطبعة الدولة ـ إستانبول، ص: ح ـ كا.
(٧) خاندان نوبختي: عباس إقبال آشتياني، ط ١٣١١ ش ـ مط مجلس ـ طهران، ص ١٢٥ ـ ١٦٥.
(٨) الفهرست: الشيخ الطوسي، ص ٧١ برقم ١٦١.
(٩) الرجال: النجاشي ص ٥٠.
(١٠) معالم العلماء: محمد بن علي بن شهرآشوب المازندراني، ط ١٣٨٠ هـ مط الحيدرية ـ النجف، ص ٣٢ ـ ٣٣.
(١١) نقد العلم و العلماء أو تلبيس إبليس: عبدالرحمن ابن الجوزي البغدادي، ط....، مط إدارة الطباعة المنيرية ـ مصر، ص ٣٩ و ٤٦ و ٦٣ و غيرها.
(١٢) فرق الشيعة: النوبختي، ط إستانبول، المقدّمة ص: كب ـ كز.
(١٣) خاندان نوبختي: إقبال، ص ١٣٩.
(١٤) الرجال: النجاشي، ص ٥٠.
(١٥) الفهرست: محمدبن إسحاق الورّاق، ابن النديم ١٣٩١هـ، مط دانشگاه طهران، ص: ٢٢٥، الفهرست: الشيخ الطوسي، ص ٧١برقم ١٦١، معالم العلماء: ابن شهرآشوب، ص: ٣٢ ـ ٣٣.
(١٦) راجع: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آقا بزرگ الطهراني، ج ١٦ ص: ٢٤٤ وج ١٥ ص: ٣٨٦.
(١٧) الفصول المختارة من العيون والمحاسن للمفيد: الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي، ط ١٣٨١ هـ، مط الحيدريه ـ النجف، ص ٢٥٨.
(١٨) فرق الشيعة: النوبختي، ط إستانبول، ص ٧٩، وقارنه بالمصدرالسابق.
(١٩) منهاج السنّة النبوية: أحمدبن عبدالحليم، ابن تيميّة الحراني، ط ١٣٢١، مط بولاق ـ مصر ج ٢ ص ١٠٥.
(٢٠) الدروس الشرعية في فقه الامامية: محمدبن مكي الشهيد الأول، ط.... على الحجر ـ إيران بالقطع الوزيري، الورقة: ١١٦.
(٢١) فرق الشيعة: النوبختي، ط إستانبول، ص ٢.
(٢٢) المغني في أبواب العدل والتوحيد: القاضي عبدالجبّار الهمداني الأسد آبادي، ط....، مط الدار المصرية للتأليف ـ القاهرة، جزء الامامة، القسم ٢ص: ١٨٢.
(٢٣) المصدر السابق، ص: ١٨٥.
(٢٤) الرجال: النجاشي، ص ٥٠.
(٢٥) فرق الشيعة: النوبختي، ط إستانبول، ص: كا.
(٢٦) الشيعة وفنون الاسلام: السيد حسن الصدر الكاظمي، ط....، مط العرفان ـ صيدا، ص ٥٧.
(٢٧) الذريعة: آقا بزرگ الطهراني، ج ١٦ ص: ١٧٩.
(٢٨) فرق الشيعة: النوبختي، ط إستانبول، مقدمة الناشر، ص: و.
(٢٩) خاندان نوبختي: عباس إقبال، ص ١٤٢.
(٣٠) فرق الشيعة: النوبختي، ط ١٣٨٨، الرابعة، النجف، ص ٢١.

(٣١) الذريعة: آقا بزرگ الطهراني، ج ١٦ ص: ١٧٩.
(٣٢) الرجال: النجاشي، ص ١٣٣.
(٣٣) الفهرست: الشيخ الطوسي، ص: ١٠١ برقم ٣١٨.
(٣٤) رجال العلاّمة الحلي (خلاصة الأقوال): الحسن بن يوسف الحلّي ، ط ١٣٨١، مط الحيدرية ـ النجف ص: ٧٨ ـ ٨٩.
(٣٥) المقالات والفرق: الأشعري، تقديم الدكتور مشكور ص: ج ـ يا.
(٣٦) الفهرست: الشيخ الطوسي، ص ١٠١ برقم ٣١٨.
(٣٧) معالم العلماء: ابن شهر آشوب، ص ٥٤.
(٣٨) الرجال: النجاشي، ص ١٣٤.
(٣٩) بحار الأنوار: العلاّمة الشيخ محمد باقر المجلسي، ط ٣٧٦، مط حيدري ـ طهران، ج ١ ص ١٥.
(٤٠) المصدر السابق، ج ١ ص ٣٢.
(٤١) الذريعة: آقا بزرگ الطهراني ج ٢١ ص ٣٩٤، وج ١٦ ص ١٧٩.
(٤٢) أُنظر: المقالات والفرق: الأشعري، ص ٨٧، الفقرة رقم ١٦٣، وقارن: اختيار معرفة الرجال (المعروف برجال الكشي، لانتخابه منه): الشيخ الطوسي ط ١٣٤٨ش، مط دانشگاه، مشهد، ص ٢٥٤، الفقرة رقم ٤٧٢.
(٤٣) أُنظر: المقالات والفرق: الأشعري، ص ٩١ ـ ٩٢، الفقرة رقم ١٧٨، وقارن: اختيار معرفة الرجال: الطوسي، ص ٤٧٨ ـ ٤٧٩، الفقرتين رقم ٩٠٦ و ٩٠٧.
(٤٤) أُنظر: المقالات والفرق: الأشعري، ص٢٠، الفقرة رقم ٥٦، وقارن: اختيار معرفة الرجال : الطوسي، ص ١٠٨، الفقرة رقم ١٨٤.
(٤٥) أُنظر: المقالات والفرق: الأشعري، ص ١٠٠، الفقرة رقم١٩٥ ، وقارن: اختيار معرفة الرجال: الطوسي، ص ٥٢٠ الفقرة رقم ٠٠ ١.
(٤٦) خاندان نوبختي: إقبال، ص ١٥٥.
(٤٧) المصدر السابق، ١٥٥ ـ ١٥٦.
(٤٨) المقالات والفرق: الأشعري، ص ١٠٠ الفقرة رقم ١٩٥، وقارن: الغيبة: الشيخ الطوسي، ط ١٣٨٥ مط النعمان ـ النجف، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥.
(٤٩) خاندان نوبختي: إقبال، ص ١٥.
(٥٠) الذريعة: آقا بزرگ الطهراني: ج ٢١ ص ٣٩٤.
(٥١) المقالات والفرق، الأشعري، مقدمة مشكور، ص: يح ـ يط.
(٥٢) Dr. Mashkur: An - Nawbakhti: - Les Sectes Shiites Traduction Annotee avec Introduction, Parue dans la revue l'histoire des religions, Presses Universitaires de France, cl 3.1958

(٥٣) المقالات والفرق: الاشعري، المقدمة ص: ك ـ كد.
(٥٤) هزاره شيخ طوسى (مجموعة من الكلمات التي أُلقيت في الذكرى الألفية للشيخ)، ترجمة: علي دواني، ط ١٣٤٩ مط كرچ ـ إيران ج ٢ ص ١٩٣ ـ ٨٢٠٠
(٥٥) المقالات والفرق: الأشعري، ص ٩١، الفقرة رقم ١٧٨، وص ١٠٠، الفقرة رقم ١٩٤.
(٥٦) المصدر السابق، ص ٦٢ الفقرتين برقم ١٢٢ و ١٢٣.
(٥٧) مختصر بصائر الدرجات: الشيخ حسن بن سليمان الحلي، ط ١٣٧٠هـ، مط الحيدرية ـ النجف، ص ٣.
(٥٨) الغيبة: الطوسي، ص ١٦٠ و ٢٨١.
(٥٩) راجع: تنقيح المقال في أحوال الرجال: الشيخ عبدالله المامقاني، ط ١٣٥٢، مط المرتضوية ـ النجف، ج ٣ ص ١٦٧ ـ ١٦٩.
(٦٠) المقالات والفرق: الأشعري، ص ١٠٠ الفقرة رقم ١٩٥.
(٦١) الكافي: محمدبن يعقوب، الشيخ الكليني، ط ١٣٧٧ هـ، مط حيدري ـ طهران، ج ٣ (الاول من الفروع) ص ٣٢٤، الحديث رقم (١٥).

(٦٢) المقالات والفرق: الأشعري، المقدمة، ص: ك ـ كج.
(٦٣) هزارهٔ شيخ طوسى: ترجمة: علي دواني، ج ٢ ص ١٩٩.
(٦٤) خاندان نوبختي: إقبال، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.
(٦٥) المصدر السابق، ص ١٥٧.
(٦٦) المقالات والفرق: الأشعري، مقدّمة الدكتور مشكور، ص: كج ـ كد.
(٦٧) خاندان نوبختي: إقبال، ص ١٥٩.
(٦٨) المصدر السابق، ص ١٥٨.
(٦٩) الذريعة: آقا بزرگ الطهراني، ج ١٦ ص ١٧٦، وج ٢١ ص ٣٩٤.
(٧٠) فرق الشيعة: النوبختي، ط استانبول، ص ٧٩، والفصول المختارة: الشريف المرتضى، ص ٢٥٨.
(٧١) خاندان نوبختى: إقبال، ص ١٥٦.
(٧٢) المصدر السابق، ص ١٥٧ ـ ٥٨.
(٧٣) المصدر السابق، ص ١٥٩ ـ ١٦٠.
(٧٤) المصدر السابق، ص ١٥٧.
(٧٥) المصدر السابق، ص ١٥٨.
(٧٦) المصدر السابق، ص ١٥٨، والمقالات والفرق: الأشعري، المقدّمة، ص: كد.
(٧٧) خاندان نوبختي: إقبال، ص ١٦١.
(٧٨) المقالات والفرق: الأشعري، المقدّمة، ص كج.
(٧٩) الرجال: النجاشي، ص ٤٩.
(٨٠) فرق الشيعة، ط الرابعة ـ النجف، ص ٤٠.
(٨١) المقالات والفرق: الأشعري، ص ١٨.
(٨٢) فرق الشيعة، ط الرابعة ـ النجف، ص ٤٣.
(٨٣) المقالات والفرق: الأشعري، ص ٢٥.
(٨٤) المصدر السابق، ص ٦٩.
(٨٥) سبائك الذهب للسويدي ص ١٦.
(٨٦) خاندان نوبختي، ص ١٥٥.

الأرجوزة اللطيفة

في علوم البلاغة

نظم

المحدث المفسر العلامة

الشيخ الميرزا محمد بن محمد رضا القمي المشهدي

من أعلام القرن الثاني عشر للهجري.

الأرجوزة اللطيفة في علوم البلاغة

السيد الحسيني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدالمرسلين محمد وعلى أئمّة أهل البيت المعصومين، وعلى أتباعهم وشيعتهم، واللعن الدائم على أعدائهم ومخالفيهم.

و بعد فقد لفت نظري في هذه الأُرجوزة اللطيفة سلاسة نظمها وجمعها لمهمّات علوم البلاغة على مالها من إيجاز واختصار، فجميع أبياتها تبلغ (مائة) بيت، ممّا يسهّل على الطالب حفظها واستظهارها، وقد لاحظت أنّ الأراجيز المنظومة في كافّة الفنون ـ من النحو والصرف وغيرهما ـ متوفّرة متداولة، بينما علوم البلاغة لم أجد لها نظماً موجزاً إلاّ قليلاً، كهذه الأُرجوزة، فرغبت في تحقيقها و إحيائها كي تفيد الطالبين والراغبين.

الأُرجوزة:

قال شيخنا العلاّمة الطهراني في حرف الألف من موسوعة «الذريعة» برقم (٢٤٤٤) ما نصّه:

أُرجوزة في المعاني والبيان، في مائة بيت، لميرزا محمدبن محمدرضا بن إسماعيل ابن جمال الدين، القمّي، المشهدي ... و شرحها سنة (١٠٧٤) و سمّى الشرح بـ (إنجاح المطالب) وهي مطبوعة ضمن مجموعة من المنظومات المختصرة سنة (١٣٠٠) و مرة أُخرى في غير تلك السنة.

وقال ـ رحمه الله ـ في حرف الميم، برقم (٨٣٧٨) ما نصّه:

منظومة في المعاني والبيان، طبعت مع «صراط الجنة» مرة، ومع «عقود الجمان» أُخرى، وفي طبعه الاول: (أنّه للمولى محمد).

أقول: طبعت المنظومة:

أولاً: مع أُرجوزة «صراط الجنّة»، في علم الكلام، للمولى علي نقي الگنابادي وتليها مجموعة من الأراجين، في سنة (١٣٠٠).

و ثانياً: مع منظومة «عقود الجمان» الألفية في المعاني والبيان، لجلال الدين السيوطي، نظمها سنة (٨٧٢)، و تليها مجموعة من الأراجين، تقع منظومتنا هذه في ص (١١٢ ـ ١٢٣) منها، وقد طبعت سنة (١٣١٦) باهتمام الشيخ أحمد الشيرازي ـ بطهران ظاهراً ـ وهذه المطبوعة الثانية موجودة عندنا، وقد اعتمدناها في التحقيق برمز (طد).

كما اعتمدنا في التحقيق ـ أيضاً ـ على المتن الموجود ضمن مخطوطات الشرح الذي قمنا بتحقيقه، وهي:

١ ـ نسخة مكتبة السيد المرعشي، برقم (١٥٨٧) برمز (ش).

٢ ـ نسخة المكتبة الرضوية بمشهد برقم (٣٩٨٥) برمز (خ).

٣ ـ نسخة أُخرى في المكتبة الرضوية، برقم (٤٠٣٥) برمز (ق).

وقد شرحنا خصوصيات هذه النسخ في مقدمة الشرح.

أمّا المؤلف:

فهو الشيخ الفاضل العالم، العارف المحدّث، المفسّر المحقّق المدقّق، مولانا الميرزا محمد بن محمدرضا بن إسماعيل بن جمال الدين، القمي الأصل، المشهدي المولد والمسكن، من تلامذة العلاّمة المجلسي صاحب البحار.

ألّف شرح هذه المنظومة بمشهد سنة (١٠٧٤) و ألّف تفسيره الكبير الموسوم بـ «كنزالدقائق و بحرالغرائب» بين السنين (١٠٩٤) و (١١٠٣)، وكتب له المجلسي تقريظاً سنة (١١٠٢) وكذلك قرّظه المحقق آغاجمال الخونساري سنة (١١٠٧).

مؤلفاته:

١ ـ هذه الأُرجوزة ـ التي نقدّم لها ـ .

٢ ـ شرح الأُرجوزة المسمّى بـ «إنجاح المطالب في الفوز بالمآرب» وقد قمنا

بتحقيقه.

٣ ـ التحفة الحسينيّة في أعمال السنة والشهور والأسابيع والأيام، و آداب الصلاة و غير ذلك.

٤ ـ تفسير «كنزالدقائق و بحرالغرائب» وهو كبير يقع في أربعة مجلدات كبار، وفي عزمنا أن نحقّقه إن شاء الله.

٥ ـ حاشية على الكشّاف للزمخشري.

٦ ـ حاشية على حاشية الشيخ البهائي على تفسير البيضاوي.

٧ ـ رسالة في أحكام الصيد والذباحة.

و عدة مؤلّفات أُخرى.

وقد توسّعنا في ترجمة المؤلف رحمه الله بشئ من التفصيل في مقدمة الشرح.

والحمدلله على توفيقه حمداً أبداً وشكراً سرمداً، وصلّى الله على محمد وآله دائماً.

وكتب

السيد الحسيني

قم ـ ١٤٠٤ هـ ق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله وصلّى الله ... على رسوله الذي اصطفاهُ
محمّدٍ وآلهِ وسلّما ... و بعدُ قد أحببتُ أن أُنظِّما(١)
في علمَي البيانِ والمعاني ... أُرجوزةً لطيفةَ المعاني
أبياتُها عن مائة لم تَزِدِ ... فقلتُ غيرَ آمنٍ من حَسَدِ

مقدمة

فصاحة المفردِ في سلامتهْ ... من نفرةٍ فيهِ ومن غرابتهْ
وكونِهِ مخالف(٢) القياسِ ... ثُمّ الفصيحُ من كلام الناسِ
ما كانَ من تنافرٍ سليما ... ولم يكنْ تأليفُه سقيما
وهو من التعقيدِ أيضاً خالِ ... وإنْ يكنْ مطابقاً للحالِ
فهو البليغُ والذي يُؤلِّفُهْ ... و بالفصيح من يُعَبِّرْ نَصِفُهْ
(١٠) والصدقُ أنْ يطابقَ الواقِعَ ما ... نقولُ والكذب خلافهُ اعلما

الفنُّ الأول: علمُ المعاني

وعربيُّ اللّفظِ ذو أحْوالِ ... يأتي بها مطابقاً للحالِ
عِرفانُها علمٌ هوالمعاني ... منحصرُ الأبوابِ في ثمانِ

البابُ الأول: أحوال الإسناد الخبري

إنْ قَصَدَ المخبرُ نفسَ الحكمِ ... فَسَمِّ ذا فائدةً وَسَمِّ
إنْ قَصَدَ الإعْلامَ للعلمِ بهِ ... لازمها وللمقامِ انتبهِ
إن ابتدائياً فلا يؤكَّدُ ... أوْ طلبيّاً فهو فيه يُحْمَدُ
وواجبٌ بحَسَبِ الإنكارِ ... و يَحْسنُ التبديلُ بالأغيارِ
والفعلُ أو معناهُ مَنْ أسْنَدَه ... لِمالَهُ في ظاهرٍ ذا عنده
حقيقةٌ عقليةٌ و إنْ إلىٰ ... غيرِ ملابسٍ مجازٌ أوّلا

الباب الثاني: أحوال المسند اليه

الحذفُ للصونِ وللانكارِ ... والاحترازِ أو(٣) للاختبارِ

---

(١) كذا في النسخ بتشديد الظاء، وكان في (طد): أنّي أنْظِما.

(٢) في (ش) (خلافة) بدل: مخالف.

(٣) في غير المطبوعة و (ش): (و) بدل أو.

والذِكرُ للأصلِ و للتنويهِ ... والبسطِ والضعفِ و للتنبيهِ(١) (٢٠
و إنْ بإضمارٍ يكنْ معرّفا ... فللمقاماتِ الثلاثِ فاعْرِفا
والأصلُ في الخطابِ للمعيَّنِ ... والتركُ فيهِ للعمومِ البيِّنِ
وَ عِلميَّةٌ فللإحضارِ ... وقصدِ تعظيمٍ أو احتقارِ
وصِلة للجهلِ والتعظيمِ ... للشأنِ والايماءِ والتفخيمِ
و بالإشارةِ(٢) لذي فهمٍ بَطِي ... في القربِ والبعدِ أوالتوسطِ
و ألْ لِعَهْدٍ وحقيقةٍ وقدْ ... يُفيدُ الاستغراقَ أو لِما(٣) انفردْ
و بإضافةٍ فلاختصار ... وقصدِ تعظيمٍ أو احتقارِ(٤)
و إنْ مُنَكّراً فللتحقيرِ ... والضدِ والافرادِ والتكثيرِ
وضدِّهِ والوصفُ للتبيينِ ... والمدحِ والتخصيصِ والتعيينِ
و كونُهُ مؤكّداً فيشمَل(٥) ... لدفعِ وهمٍ كونِهِ لا يَشْمَلُ (٣٠
والسهوِ والتجوزِ المباحِ ... ثمَّ بيانُهُ فللايضاحِ
باسمٍ بِهِ يختصُّ والإبْدالُ ... يَزيدُ تقريراً لِما يُقالُ
والعطفُ تفصيلٌ(٦) مع اقترابِ ... أو ردّ سامعٍ إلى الصوابِ
والفصلُ للتخصيصِ والتقديمُ ... فلاهتمام يَحصل(٧) التقسيمُ
كالأصلِ والتمكينِ والتَفَألِ ... وقد يفيد الاختصاص ان وَلِيْ
نفياً وقدْ على خلافِ الظاهرِ ... يأتي كأوْلى والتفاتٍ دائرِ

الباب الثالث: أحوالُ المُسْنَد

لِما مَضى الترْكُ مع القرينَةْ ... والذكرُ أنْ يُفيدنا تعيينَهْ

---

(١) جاء هذاالبيت في المطبوعة، هكذا:

والذكرُ للتعظيمِ والإهانةْ ... والبسطِ والتنبيهِ والقرينةْ

(٢) في المطبوعة و (ش) و باشارة.

(٣) كذا الصحيح، وكان في النسخ: (ما) بدل: لما.

(٤) جاء الشطر الثاني في المطبوعة، كذا: نعم و للذمّ أو احتقارِ.

(٥) في المطبوعة: فيحصل.

(٦) في (خ): تفسير.

(٧) كذا في المطبوعة: وفي النسخ: حاصل، ولعلّ الأفضل: (حصل).

وكونُهُ فعلاً فللتقييدِ(١) بالوقتِ مع إفادةِ التجدُّدِ
واسماً فلانعدامِ ذا ومفردا لأنَّ نفسَ الحكم فيه قُصِدا
(٤٠) والفعلُ بالمفعول إنْ تَقيَدا ونحوه فليُفيدَ أزْيَدا
وتركُهُ لمانعٍ منه وإنْ بالشرطِ لاعتبارِ ما يجيء مِنْ
أداتِهِ والجزمُ أصلٌ في إذا لا إنْ وَلَوْ كذاك مَنْعُ ذا
والوصف والتعريف والتأخيرُ وعكسُه يعرف والتنكيرُ

الباب الرابع: أحوال متعلقات الفعل

ثُمَّ مع المفعولِ حالُ الفعلِ كحالِهِ مع فاعلٍ من أجْلِ
تَلَبّسٌ لا كونَ ذاك قد جَرىٰ وإنْ يرد إنْ لمْ يكنْ قد ذُكِرا
النفيُ مطلقاً أو الإثباتُ لَهْ فذاكَ مثلُ لازمٍ في المنزلَهْ
من غير تقديرٍ وإلاّ لَزِما والحذف للبيانِ فيما أبْهِما
أو لجيءِ الذكرِ أو لِرَدّ تَوَهُّم السامعِ غيرَ القصدِ
أو هُوَ للتعميمِ أو للفاصِلَهْ او هُوَ لاستهجانِكَ المقابلهْ
(٥٠) وقَدِّمِ المفعولَ أو شَبيهَهُ ردّاً على مَنْ لَمْ يَصِبْ تَعْيينَهُ
وبعضَ معمولٍ على بعضٍ كما إذا اهتمامٌ أو لأصْلٍ عُلِما

الباب الخامس: باب القَصْر

القصرُ نوعانِ حقيقي وذا ضربانِ والثاني الإضافيُ كذا
كقصرِكَ الوصفَ على الموصوفِ وعكسِه من نوعِهِ المعروفِ
طُرقُهُ النفيُ والإستثناهُما والعطف والتقديم ثُمّ إنّما
دلالةُ التقديمِ بالفحوىٰ وما عداهُ بالوضعِ وأيضاً مثلَما
القصرُ بينَ خبرٍ ومبتدا يكونُ بينَ فاعلٍ وما بَدا
منهُ فمعلومٌ وقدْ يُنَزّلُ منزلَةَ المجهولِ أو ذا يُبْدَلُ

الباب السادس: باب الإنشاء

ويقتضي الإنشا (٢) إذا كانَ طَلَبْ ماهُوَ غيرُ حاصلٍ ومُنْتَخَب(٣)

---

(١) في (ش) و (خ): فللتقييد.
(٢) في المطبوعة: يستدعي الانشاء...
(٣) في المطبوعة و (ش): والمنتخب.

فيه التمني ولَهُ الموضوعُ ... لَيْتَ و إنْ لم يكنِ الوقوعُ
وَلَوْ وَهَلْ مثل لعلَّ الداخِلَهْ ... فيهِ والاستفهامُ والموضوعُ لَهْ (٦٠)
هلْ همزَةٌ مَنْ ما و اَيّ أيْنا ... كَمْ كَيْفَ أيّانَ مَتىٰ امْ أنّىٰ
فَهلْ بِها يُطلَبُ تصديقٌ وما ... لا هَمزةٌ تَصوّرٌ وهيَ هُما
وقدْ للاستبطاءِ والتقريرِ ... وغيرِ ذا يكونُ والتحقير
والأمرُ وَهُوَ الطلبُ استعلاءا(١) ... وقدْ لأنواع يكونُ جاءا
والنهيُ وَهُوَ مثلُهُ بلا بدا ... والشرطُ بعدَها يجوزُ والندا
وَقدْ للاختصاصِ والإغراءِ ... يجيءُ ثُمَّ موضعَ الانشاءِ
قَدْ يقعُ الإخبارُ للتفالُ ... والحرصِ او بعكسِ ذا تَأمّلِ

الباب السابع: مبحث الفصل والوصل

انْ نُزِّلَتْ ثانيةٌ منْ ماضِيَهْ ... كنفسِها أو نُزِّلَتْ كالعاريَهْ
إفْصِلْ و إنْ تَوَسَّطَتْ فالوصْلُ ... لجامعٍ(٢) أرْجَحُ ثمّ الفَصْلُ
للحالِ حيثُ اَصلُها قد سَلِما ... أصْلٌ و انْ مرجحٌ تحتَّما (٧٠)

الباب الثامن: مبحث الإيجاز والإطناب والمساواة

تَوْفِيَةُ المقصودِ بالناقصِ مِنْ ... لفظٍ له الإيجاز والاطنابُ إنْ
بزائدٍ عنهُ وضربا الأوّلِ ... قصرٌ وحذف جملةٍ أو جُملِ
أو جزءِ جملةٍ و ما يدُلُّ ... عليهِ أنواعٌ ومنهُ العقلُ
وجاءَ للتوشيعِ بالتفصيلِ ... ثانٍ والاعتراضِ والتذييلِ

الفنُّ الثاني: علمُ البيان

علمُ البيانِ ما بِهِ قد (٣) يُعْرَف ... إيرادُ ما طُرُقُهُ تختلِف
في كونِها واضحَةَ الدلالَهْ ... فما بِهِ من لازمِ الموضوعِ لَهْ
إمّا مجازٌ منه الاستعارَهْ ... تُبنىٰ على التشبيهِ أوْ كنايَهْ
وطرفا التشبيهِ حسّيانِ ... ولَوْ خياليّاً وعقليّانِ

---

(١) جاء البيت في المطبوعة و(ش) كذا:
والأمر وهو طلبُ استعلاءِ ... وقدْ لأنواعٍ يكونُ جائي
(٢) في المطبوعة و (ش): بجامعٍ.
(٣) كلمة قد وردت في المطبوعة فقط.

ومنهُ ما بالوهمِ والوجدانِ(١) وفيها يختلف الجزءانِ
(٨٠) ووجهُهُ ما اشتركا فيهِ وجا ذا في حقيقتَيهما وخارجا
وصفاً فحسيٌّ وعقليٌّ وذا واحد أوْ في حكمِهِ او لا كذا(٢)
والكاف او كأنَّ او كمثلِ أداتُهُ وقدْ بذكرِ الفعلِ
وغرض منهُ على المشبَّهِ يعودُ أو على المشبَّهِ(٣) بهِ
فباعتبار كلِ ركنٍ قسّما أنواعَهُ ثُمَّ المجازُ فافْهَما(٤)
مفردٌ أوْ مركبٌ و تارةً يكونُ مرسلاً أو استعارةً
بجَعْلِ ذا ذاك وادّعيَ لَهْ و هِيَ إنْ اسمُ جنسٍ استُعِير لَهْ
أصليّةٌ أوْ لا(٥) فَتَبَعِيَّهْ و إنْ تكنْ ضِدّاً تَهَكميَّهْ
وما بِهِ لازمُ معنى وهوَ لا ممتنعٌ(٦) كنايةٌ فاقسِمْ الى
ارادةِ النسبةِ أو نفس الصِفَهْ او غير هٰذينِ اجتَهِدْ أن تَعْرِفهْ

الفنّ الثالث: علم البديع

(٩٠) علمُ البديع تحسينُ الكلام رعايةَ الوضوحِ والمَقامِ(٧)
ضربانِ لفظيٌّ كتَجنيسٍ وردْ و سَجْع أو قلبٍ و تشريعٍ وَرَدْ
والمعنويُّ منه كالتسهيمِ والجمع والتفريقِ والتقسيمِ
والقولِ بالموجبِ والتجريدِ والجدِّ(٨) والطباقِ والتأكيدِ
والعكسِ والرجوع والايهامِ واللفّ والنشرِ والاستخدامِ

---

(١) في المطبوعة و (ش): ومنه بالوهم و بالوجدان...

(٢) هذا البيت لم يرد في شيء من النسخ المخطوطة، و انّما ورد في المطبوعة فقط و وجوده ضروريّ لتكميل الأرجوزة مائة بيت.

(٣) في المطبوعة و (ش): مشبّهٍ بهِ.

(٤) في المطبوعة و (ش): قسم ... فافهم.

(٥) في (خ) و (ق): والا، بدل أولا.

(٦) في المطبوعة و (ش): ممتنعا.

(٧) ورد هذاالبيت في النسخ هكذا:

علم البديع (وهو) تحسين الكلام (بعد) رعاية الوضوح والمقام

وواضح ان كلمة (وهو) وكلمة (بعد) اضيفتا للشرح والتوضيح.

(٨) في المطبوعة: والهزل، بدل قوله: والجد.

والسوقِ والتوجيهِ والتوفيقِ والبحثِ والتعليلِ والتعليقِ

خاتمة: في السرقات الشعرية وما يتّصل بها

السرقاتُ ظاهرٌ فالنَسْخُ يُذَمّ لا أنْ يستطيب المَسْخُ
والسَلْخُ مثلُهُ وغيرُ ظاهرٍ كوضعِ معنًى في محلِ آخرِ
أو يتشابَهانِ أوْ ذا أشْملُ ومنهُ قلبٌ و اقتباسٌ يُنقلُ
ومنهُ تضمينٌ و تلميحٌ وحَلّ ومنهُ عقدٌ والتأنُّق إنْ تَسلْ
بَراعةُ استهلالٍ انتقالُ حسنُ اختتامٍ و انتهى المقالُ(١) (١٠٠)

* * *

(١) وانتهى بحمدالله تعالى تحقيقنا لهذه الأُرجوزة على خير ما يرام.

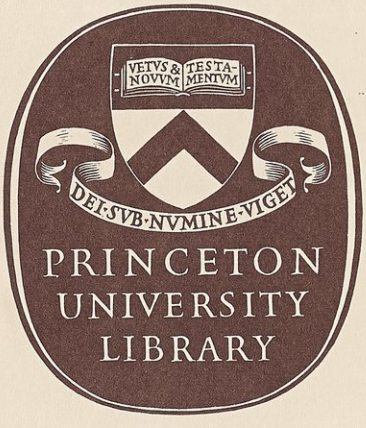
VETVS & NOVVM
TESTA-MENTVM
DEI·SVB·NVMINE·VIGET
PRINCETON
UNIVERSITY
LIBRARY

Princeton University Library
32101 058186634
(RECAP)
BP192
.H87